



2022

التقرير السنوي 2022م

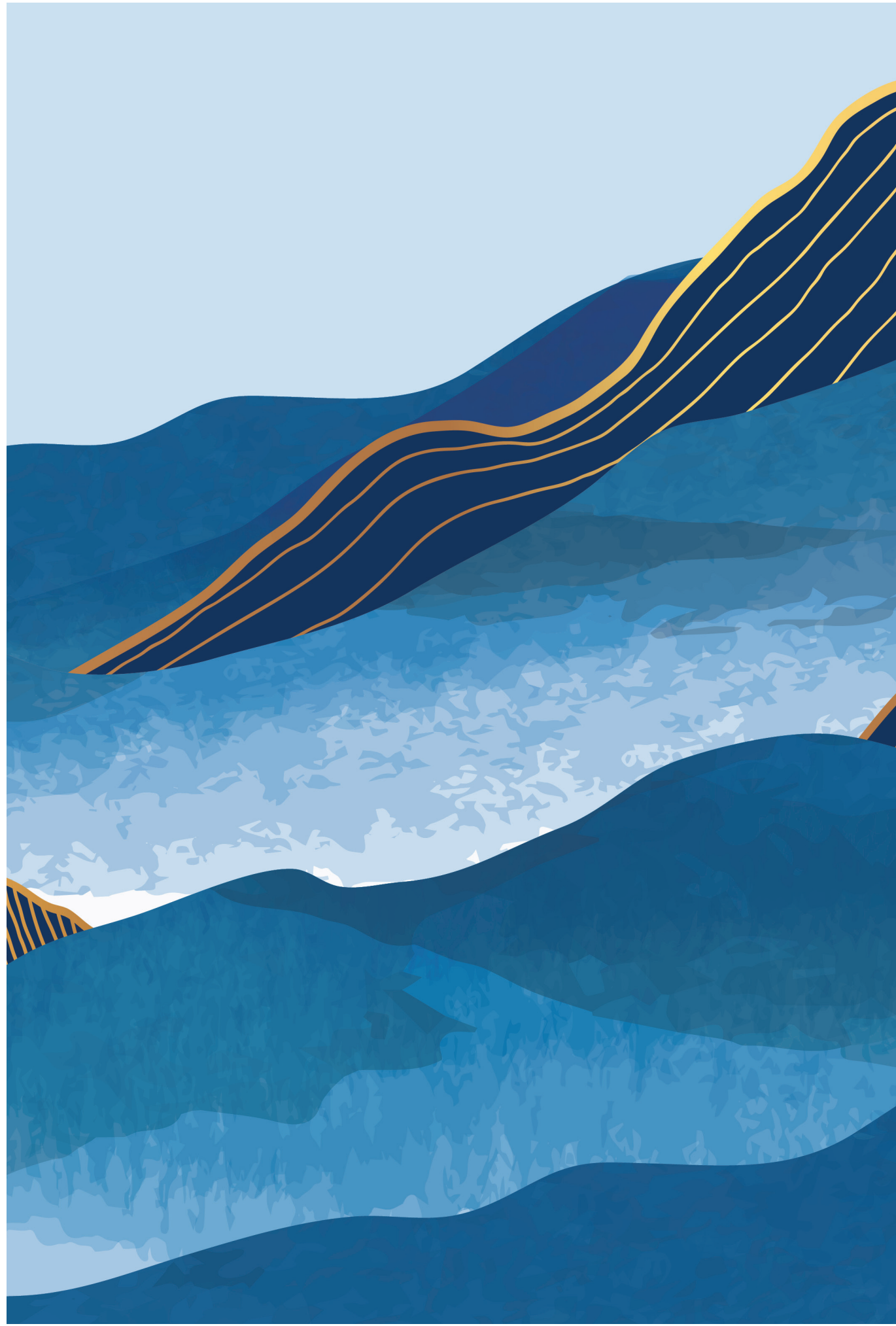
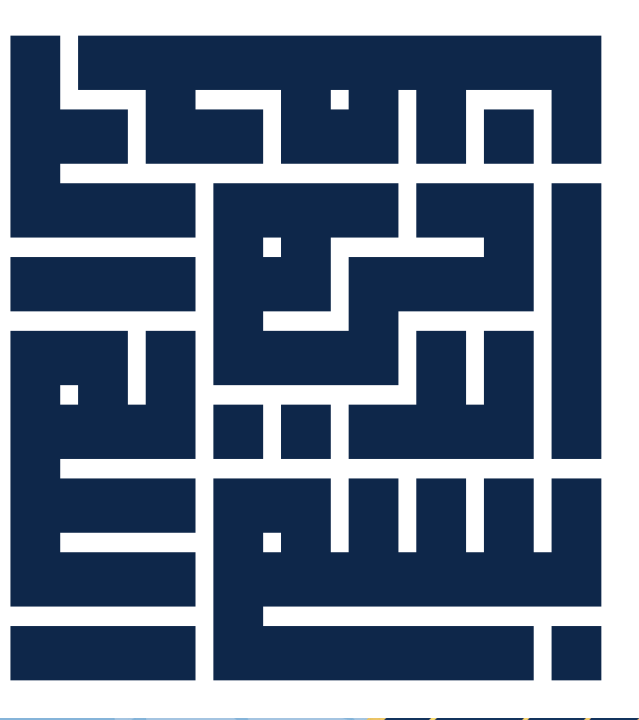
التقرير السنوي للخبير المالية لعام 2022م

شركة الخبير المالية

www.alkhabeer.com

ترخيص هيئة السوق المالية 37-07074

سجل تجاري 4030177445





صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء



الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين

المحتويات

69	المراجعة المالية	7	نبذة عن الشركة
74	مراجعة إدارة المخاطر	9	تاريخ الإنجازات
76	مراجعة الحوكمة	11	الجوائز
79	مسؤولية الشركة الاجتماعية	15	ملخص النتائج المالية
81	مراجعة مجلس الإدارة	19	محفظه الاستثمارات
95	الإدارة التنفيذية	23	ملخص تقرير مجلس الإدارة
97	الهيكل التنظيمي	27	تقرير الرئيس التنفيذي
99	تقرير المراجعة الشرعية	31	نظرة على السوق
101	التقرير المالي	51	مراجعة أنشطة وعمليات الشركة
		63	مراجعة العمليات المساندة

نبذة عن الشركة

"الخبر المالية" هي شركة متخصصة في إدارة الأصول والخدمات الاستثمارية. تقدّم الشركة منتجات وحلولاً استثمارية مبتكرة ذات قيمة مستدامة للمؤسّسات والشركات العائلية وللمستثمرين الأفراد. تتميّز أعمال الشركة المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية بفعاليتها واستنادها إلى الفهم العميق لاحتياجات العملاء والإدراك الشامل لعوامل المخاطر.

تهيئ الشركة فرصاً استثمارية في الأسواق المالية من خلال إدارة المحافظ الاستثمارية الخاصة، الصناديق المتداولة، والصناديق الخاصة المتخصصة في الدخل الثابت والأسهم المحلية والعالمية، كما تقدم خدمات إدارية وأمانة حفظ مستقلة لصناديق الاستثمار.

تستهدف إدارة الاستثمارات العقارية الاستحواذ على أصول عقارية مُدرّجة للدخل في المدن الرئيسية في المملكة. وتقوم الإدارة باغتنام الفرص الاستثمارية المدرة للدخل بعد إجراء الدراسة النافية للجهالة، وإجراء التقييم الدقيق لمختلف المقومات الاستثمارية.

تقوم إدارة الوساطة بتقديم أحدث التقنيات وأفضل أدوات التداول بهدف دعم متطلبات العملاء في السوق المحلي عن طريق السوق المالية الرئيسية أو الموازية وسوق السندات أو الصكوك والمشتقات. وفي الأسواق الدولية، كالأسهم وصناديق الاستثمار المتداولة، وأسواق المشتقات الدولية، وسوق صرف العملات "الفوركس".

يقع المقر الرئيسي للشركة في مدينة جدة، ولها فرع في العاصمة الرياض، وتخضع لرقابة هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، ترخيص رقم 37-07074.

تسعى "الخبر المالية" أن تكون الشركة المختارة لتقديم المنتجات والحلول الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها من خلال منهجية شمولية تهدف إلى إيجاد شراكات مع العملاء لإتاحة الفرص الاستثمارية والاستثمار فيها. وقد نجحت الشركة في تعزيز تلك الشراكات، وذلك من خلال استثمار رأسمالها بما يضمن تحقيق القيمة المضافة لمساهميها وعملائها، بدعم فريق من الخبراء المتخصصين ذوي الخبرات الواسعة والمتنوعة.

وتعمل "الخبر المالية" على توظيف سجلّ خبراتها الحافل للاستفادة من الفرص الاستثمارية الناتجة عن التطوّرات الاقتصادية والتنظيمية. وتتوزّع استثمارات الشركة على قطاعات ومناطق جغرافية متنوعة موزّعة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، كما تمتدّ إلى أسواق عالمية تضم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

يعمل قطاع إدارة الأصول من خلال الطرح الخاص والعام على إتاحة فرص استثمارية في عدد من صناديق الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة والأسواق المالية والعقارية.

وتستهدف الاستثمارات في إدارة أسهم الملكية الخاصة عدة قطاعات، منها القطاعات الدفاعية، كالتعليم والصحة، إضافة إلى قطاعي التأجير والصناعة، حيث تعزز إدارة أسهم الملكية الخاصة مكانة الشركة كشريك مؤتمن للشركات العائلية في المملكة ودول المنطقة.

رؤيتنا

أن نشكّل الصناعة التي نعمل بها من خلال تقديم حلول استثمارية مبتكرة، والتي من شأنها أن تسرّع من تحقيق الرفاهية المالية لكل الأطراف المعنيين.

قيمتنا

- **النزاهة:** نفتخر بالتزامنا بأعلى المعايير الأخلاقية، ونضع مصالح عملائنا في المقام الأول؛
- **الفكر القيادي:** نتوقع احتياجات أصحاب المصلحة وتطوراتها، ونعمل على توفير الحلول الاستثمارية بطرق إبداعية تلي تلك الاحتياجات؛
- **الشغف للعمل:** نمكّن فرق العمل المختلفة لتعظيم شعورهم بالمسؤولية نحو أدوارهم، ونتمسك بالتزاماتنا تجاه مساهمينا وعملائنا؛
- **روح الفريق:** نشجع روح التعاون والعمل كفريق واحد لتعظيم قدرات أفراد الفريق إلى أقصى حد؛
- **المواطنة:** نحرص على تحمل المسؤولية والالتزام تجاه المجتمعات التي نعمل فيها.



الجوائز



الجوائز

تأكيداً لتفوق شركة "الخبير المالية" بما حقته من نجاحات متتالية، وريادتها كشركة متخصصة في إدارة الاستثمارات، وتنمية الموارد البشرية، فقد حازت على اعترافات الهيئات الإقليمية والدولية الكبرى المختصة في القطاع المالي، وذلك يبرز مدى دور وأهمية الشركة في السوق السعودية، وتفاني منسوبيها في العمل وروح الابتكار التي يتميزون بها.

أبرز الجوائز للعام 2022م

- اختيار الرئيس التنفيذي لشركة "الخبير المالية" ضمن أفضل 30 مدير أصول في الشرق الأوسط للعام 2022م من قِبل "فوربس الشرق الأوسط".
- جائزة أفضل صندوق استثماري وقفى لصندوق "الخبير الوقفي 1"، من حيث العائد الكلي خلال ثلاث سنوات للعام 2022م، من مجلة صناديق الاقتصاد.
- جائزة أفضل صندوق استثماري مبتكر لصندوق "الخبير للنمو والدخل المتداول"، للعام 2022م ضمن جوائز صناديق الاستثمار من مجلة صناديق الاقتصاد.
- المركز الأول كأفضل بيئة عمل في القطاع المالي في المملكة العربية السعودية للعام 2022م ضمن برامج معهد "جريت بليس تو ورك الشرق الأوسط".



أفضل صندوق استثماري مبتكر لـ "صندوق الخبير للنمو والدخل المتداول" في السوق المالية السعودية لعام 2022م



أفضل صندوق استثماري وقفى لـ "صندوق الخبير الوقفي 1" من حيث العائد الكلي خلال ثلاث سنوات لعام 2022م



اختيار الرئيس التنفيذي لشركة "الخبير المالية" ضمن أفضل 30 مدير أصول في الشرق الأوسط لعام 2022م



سادس أفضل بيئة عمل متوسطة في القطاع المالي في الشرق الأوسط وعلى مستوى كافة القطاعات لعام 2022م



ثالث أفضل بيئة عمل لجيل الألفية في القطاع المالي، والمركز 22 على مستوى كافة القطاعات في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2022م



رابع أفضل بيئة عمل للمواطنين في القطاع المالي ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 2022م



أفضل بيئة عمل في القطاع المالي والمركز الثامن على مستوى كافة القطاعات لعام 2022م في المملكة العربية السعودية



أفضل صندوق جديد للدخل المتداول في المملكة العربية السعودية لعام 2021م



أفضل شركة إدارة استثمارات إسلامية في المملكة العربية السعودية لعام 2021م



أفضل بيئة عمل في القطاع المالي على مستوى المملكة والمركز 14 على مستوى كافة القطاعات لعام 2021م في المملكة العربية السعودية



ثاني أفضل بيئة عمل متوسطة في القطاع المالي في الشرق الأوسط والمركز السابع على مستوى كافة القطاعات لعام 2021م



"أفضل شركة استثمار في أسهم الملكية الخاصة" على مستوى المنطقة و"أفضل شركة في إدارة الاستثمارات" على مستوى المملكة العربية السعودية ضمن برنامج جوائز "ميا فاينانس" لعام 2020م



اختيار الرئيس التنفيذي لشركة "الخبير المالية" ضمن أفضل 30 مدير أصول في الشرق الأوسط لعام 2021م



أفضل شركة إدارة استثمارات إسلامية لعام 2021م



فوز "صندوق الخبير الوقفي 1" بجائزة أفضل صندوق استثماري وقفى من حيث العائد الكلي عن فئة صناديق الاستثمار الوقفية لعام 2021م



أفضل صندوق ريت



أفضل مدير صندوق ريت إسلامي لعام 2021م



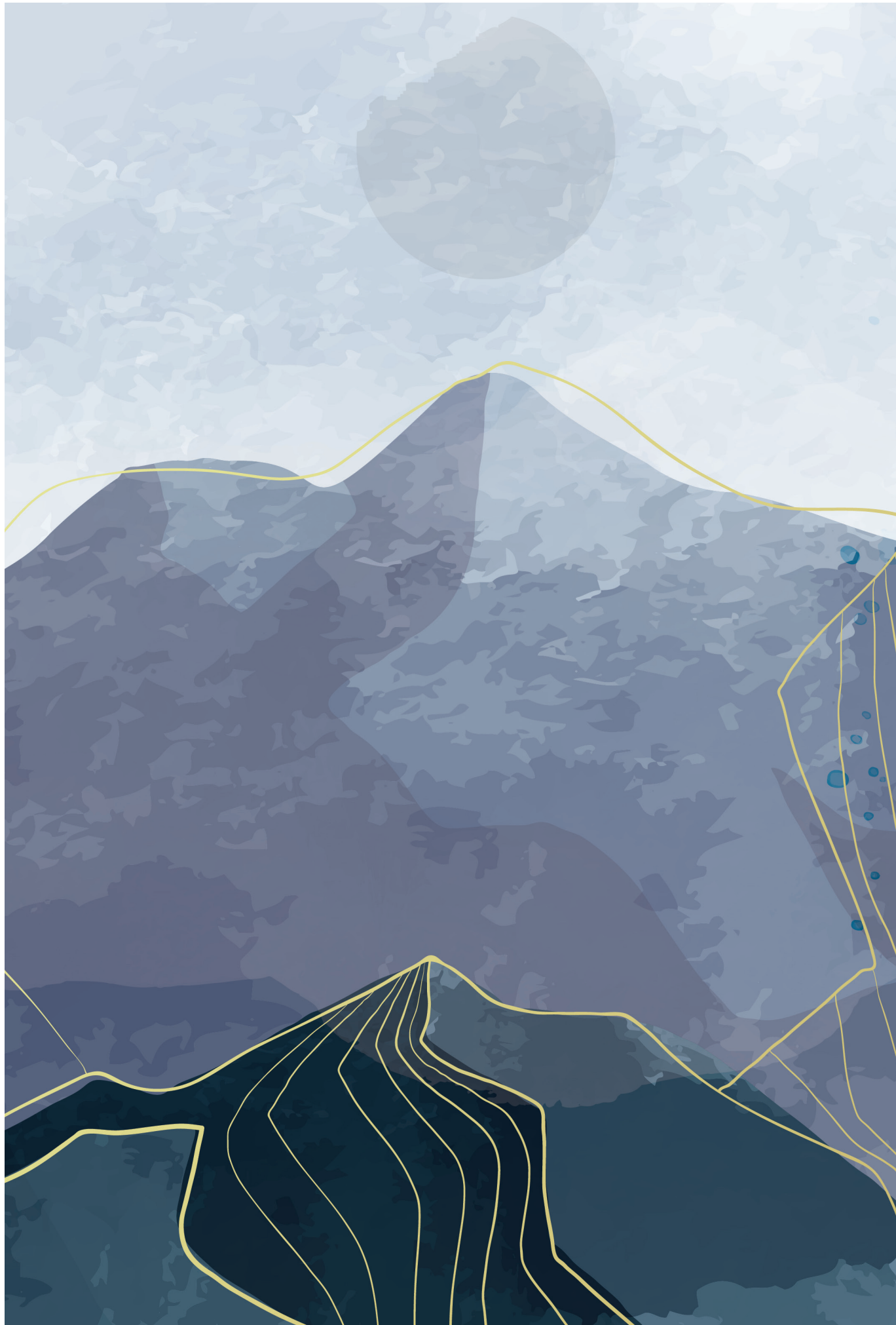
ثاني أفضل بيئة عمل للمرأة في القطاع المالي، والمركز السادس على مستوى كافة القطاعات في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2021م



ثاني أفضل بيئة عمل متوسطة في القطاع المالي في آسيا، والمركز 49 على مستوى كافة القطاعات لعام 2021م



ثاني أفضل صندوق استثماري مبتكر في السوق المالية السعودية لعام 2020م



ملخص النتائج المالية



ملخص النتائج المالية

الأرباح

ريال سعودي (بالآلاف)	2022م	نسبة التغيير %	2021م	2020م	2019م	2018م
إجمالي الإيرادات التشغيلية	262,056	10%	237,578	200,550	25,075	188,213
المصروفات التشغيلية	(127,634)	7%	(119,130)	(103,106)	(102,226)	(98,814)
مصروفات مرابحة وتمويل	(40,112)	5%	(38,119)	(40,532)	(42,182)	(33,892)
صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل	95,411	17%	81,399	63,490	(123,854)	56,860
صافي الدخل	91,391	25%	73,271	61,629	(123,857)	55,265

المركز المالي

ريال سعودي (بالآلاف)	2022م	نسبة التغيير %	2021م	2020م	2019م	2018م
حقوق المساهمين	1,038,267	6%	982,871	909,484	848,882	985,427
إجمالي الأصول	1,893,477	3%	1,842,370	1,982,536	1,735,880	1,927,555
الاستثمارات	1,586,811	13%	1,409,203	1,428,153	1,338,360	1,527,900
مجموع المطلوبات	855,210	(0.5)%	859,499	1,073,052	886,998	942,128
الأصول تحت الإدارة	8,083,517	14%	7,076,747	5,469,925	4,206,149	5,597,631

الربحية

2022م	نسبة التغيير %	2021م	2020م	2019م	2018م
هامش صافي الدخل	36.4%	34.3%	31.7%	(493.9)%	30.2%
العائد على متوسط الأصول	5.1%	4.3%	3.4%	(6.8)%	3.1%
نفقات التشغيل إلى نسبة الدخل	49%	50%	52%	408%	53%
ربحية السهم (ر.س)	1.02	0.82	0.69	(1.43)	0.68

% النسبة المئوية للتغيير

إجمالي الإيرادات

262

مليون ريال سعودي

ارتفع إجمالي الإيرادات في العام 2022م بنسبة 10% مقارنة بالعام 2021م ليصل إلى 262 مليون ريال سعودي.

إجمالي الأصول

1.89

مليار ريال سعودي

بلغ إجمالي الأصول 1.89 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، ليسجل ارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة بالعام 2021م.

الاستثمارات

1.59

مليار ريال سعودي

ارتفعت قيمة الاستثمارات في العام 2022م بنسبة 13% مقارنة بالعام 2021م لتصل إلى 1.58 مليار ريال سعودي.

صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل

95

مليون ريال سعودي

ارتفع صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل بنسبة 17%، ليصل إلى 95.4 مليون ريال سعودي.

الأصول تحت الإدارة

8.08

مليار ريال سعودي

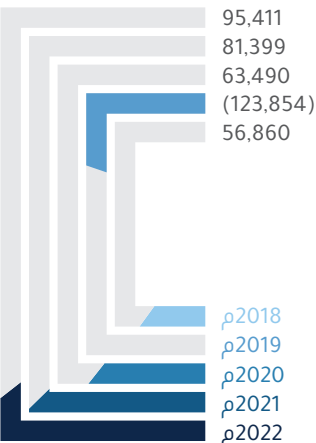
بلغ إجمالي الأصول تحت الإدارة 8.08 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، مرتفعاً بنسبة 14% عن نهاية العام 2021م.

ربحية السهم

1.02

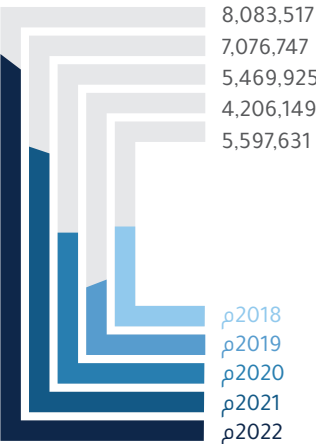
ريال سعودي

ارتفعت ربحية السهم في العام 2022م بنسبة 25% مقارنة بالعام 2021م لتصل إلى 1.02 ريال سعودي.



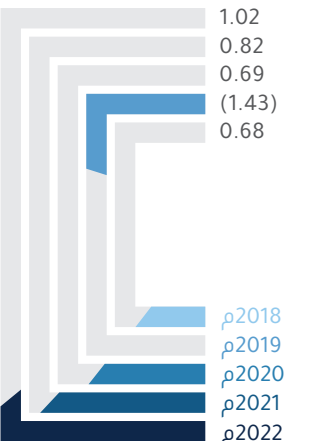
95,411
81,399
63,490
(123,854)
56,860

2018م
2019م
2020م
2021م
2022م



8,083,517
7,076,747
5,469,925
4,206,149
5,597,631

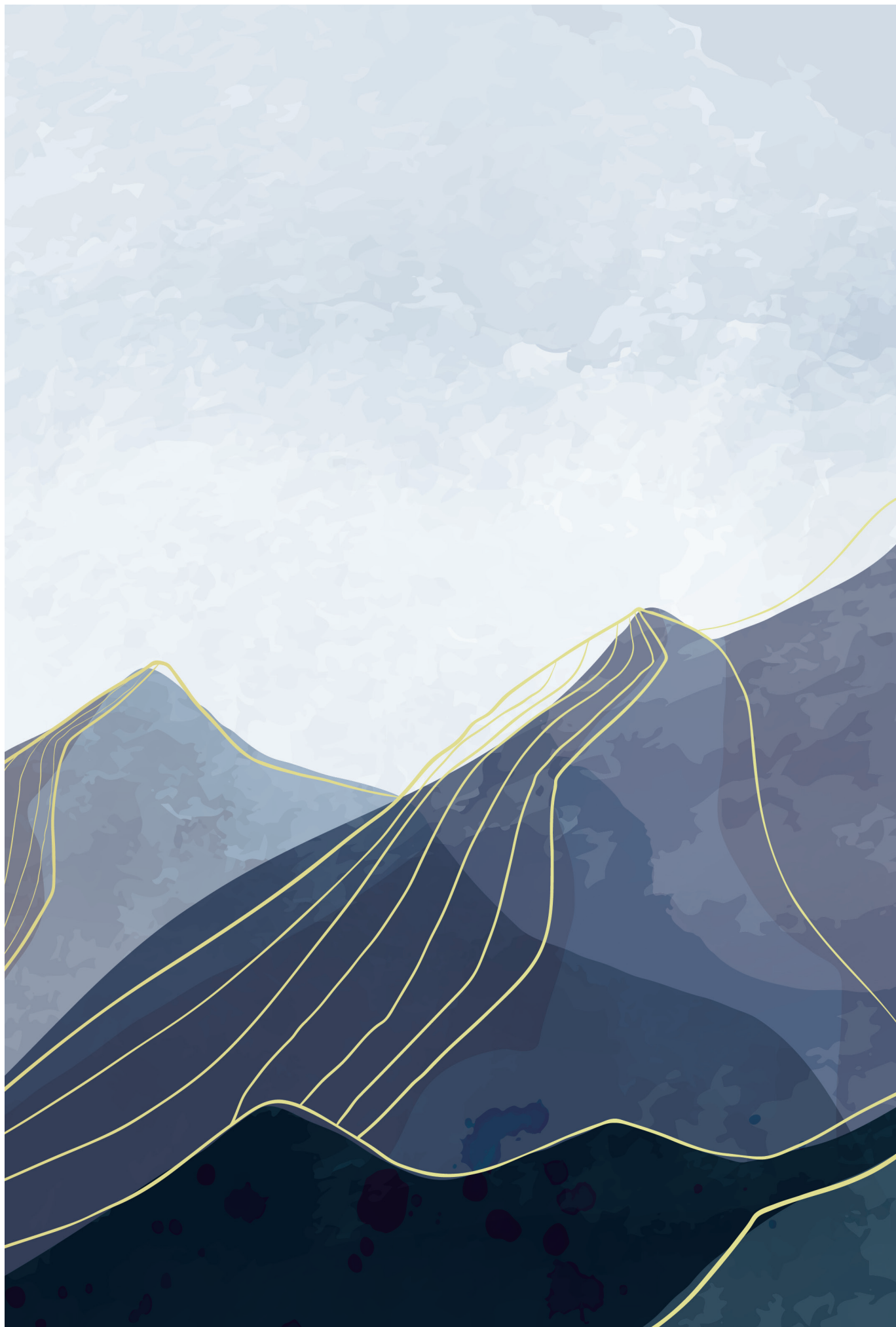
2018م
2019م
2020م
2021م
2022م



1.02
0.82
0.69
(1.43)
0.68

2018م
2019م
2020م
2021م
2022م





محفظة الاستثمارات 2022م



محفظة الاستثمارات

الاستثمارات القائمة

اسم المنتج**	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	تاريخ التخرج
الاستثمار العقاري				
1 صندوق الخير لتطوير الأراضي 1	■	1 يوليو 2010م	المملكة العربية السعودية	10 مارس 2014م
2 صندوق الخير العقاري 1	■	1 نوفمبر 2010م	المملكة العربية السعودية	19 أكتوبر 2015م
3 صندوق الخير العقاري 2	■	1 نوفمبر 2010م	المملكة العربية السعودية	30 مايو 2016م
4 صندوق الخير العقاري السكني لوسط لندن 1	■	19 نوفمبر 2012م	المملكة المتحدة	19 نوفمبر 2018م
5 صندوق الخير للدخل العقاري السعودي 1	■	8 ديسمبر 2016م	المملكة العربية السعودية	20 مارس 2019م
6 صندوق الخير لتطوير الأراضي 2	■	7 ديسمبر 2011م	المملكة العربية السعودية	31 يوليو 2019م
7 صندوق الخير للتطوير العقاري السكني 1	■	29 ديسمبر 2012م	المملكة العربية السعودية	29 ديسمبر 2020م
8 صندوق الخير للدخل العقاري الأمريكي	■	2 يوليو 2014م	الولايات المتحدة الأمريكية	31 يونيو 2022م

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	تاريخ التخرج
الأسهم الخاصة				
1 صندوق الخير للملكية الخاصة الصناعي 2	■	29 ديسمبر 2013م	الإمارات العربية المتحدة	24 ديسمبر 2017م
2 صندوق الخير للملكية الخاصة الصناعي 1	■	31 ديسمبر 2012م	الإمارات العربية المتحدة	31 ديسمبر 2019م
3 صندوق الخير للشركات المتوسطة والصغيرة 1	■	28 ديسمبر 2014م	المملكة العربية السعودية	31 ديسمبر 2019م
4 صندوق الخير للملكية الخاصة الطبي 1	■	31 ديسمبر 2014م	المملكة العربية السعودية	10 يناير 2022م

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية
الأسواق المالية			
1 صندوق الخير للأسهم الخليجية	■	3 يوليو 2011م	دول مجلس التعاون الخليجي
2 صندوق الخير للسيولة (حصين)	■	12 فبراير 2012م	دول مجلس التعاون الخليجي
3 صندوق الخير للأسهم السعودية	■	1 يوليو 2013م	المملكة العربية السعودية
4 صندوق الخير للطروحات الأولية	■	3 ديسمبر 2015م	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	سنة التخرج المستهدفة	حجم المنتج*
الاستثمار العقاري					
1 صندوق الخير للفرص الاستثمارية العقاري 1	■	7 ديسمبر 2014م	المملكة العربية السعودية	2023م	427.07
2 صندوق الخير للتطوير العقاري السكني 2	■	31 ديسمبر 2014م	المملكة العربية السعودية	2023م	72.55
3 صندوق الخير للضيافة 1	■	22 ديسمبر 2016م	المملكة العربية السعودية	2023م	93.87
4 شركة الخير للفرص الاستثمارية الخليجية المحدودة	■	27 ديسمبر 2017م	المملكة العربية السعودية	2023م	503.66
5 صندوق الخير للفرص الاستثمارية العقاري 2	■	28 ديسمبر 2017م	المملكة العربية السعودية	2023م	26.01
6 صندوق الخير ريت	□	16 ديسمبر 2018م	المملكة العربية السعودية	NA	1,996.76

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	سنة التخرج المستهدفة	حجم المنتج*
الأسهم الخاصة					
1 صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 1	■	31 ديسمبر 2015م	المملكة العربية السعودية	2023م	153.87
2 شركة الخير للملكية الخاصة الصناعي المحدودة 3	■	26 ديسمبر 2017م	المملكة العربية السعودية	2023م	395.74
3 صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 2	■	30 ديسمبر 2018م	دول مجلس التعاون الخليجي	2023م	208.90
4 صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 3	■	31 ديسمبر 2018م	دول مجلس التعاون الخليجي	2023م	177.48
5 صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 4	■	31 ديسمبر 2019م	دول مجلس التعاون الخليجي	2024م	162.97
6 صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 5	■	15 أكتوبر 2020م	دول مجلس التعاون الخليجي	2025م	190.17
7 صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 6	■	28 ديسمبر 2020م	دول مجلس التعاون الخليجي	2025م	254.57
8 صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 7	■	27 ديسمبر 2020م	دول مجلس التعاون الخليجي	2025م	148.21
9 صندوق الخير للملكية الخاصة الصناعي 4	■	14 نوفمبر 2021م	دول مجلس التعاون الخليجي	2026م	201.60
10 صندوق الخير للملكية الخاصة السعودي 1	■	29 ديسمبر 2021م	المملكة العربية السعودية	2026م	340.69
11 صندوق الخير للملكية الخاصة السعودي 2	■	1 ديسمبر 2021م	المملكة العربية السعودية	2026م	14.39
12 صندوق الخير للملكية الخاصة لتأجير السيارات	■	21 ديسمبر 2022م	المملكة العربية السعودية	2027م	401.00

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	سنة التخرج المستهدفة	حجم المنتج*
الأسواق المالية					
1 صندوق الخير الوقفي 1	■	14 يناير 2020م	المملكة العربية السعودية	NA	7.18
2 صندوق الخير للدخل المتنوع المتداول	□	7 يناير 2021م	عالمي	NA	522.44
3 صندوق الخير الخاص للدخل متعدد الأصول 1	■	5 ديسمبر 2021م	عالمي	NA	384.15
4 صندوق الخير للنمو والدخل المتداول	□	27 أبريل 2022م	عالمي	NA	949.46

■ طرح خاص مقفل ■ طرح عام مفتوح □ صناديق متداولة

* (مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م ما لم يرد نص يغير ذلك).
حجم المنتج قد يخضع للتغير عند إصدار القوائم المالية المدققة لعام 2022م.

** هذه المنتجات الاستثمارية مقفلة تم إنشاؤها وعرضها على المستثمرين كطرح خاص وفقاً للوائح التنظيمية الصادرة عن هيئة السوق المالية.



ملخص تقرير مجلس الإدارة



ملخص تقرير مجلس الإدارة

السادة المساهمين

يسرني نيابةً عن أعضاء مجلس إدارة شركتكم، شركة "الخبير المالية" أن أعرض لكم التقرير السنوي للشركة للسنة المالية 2022م.

شهد الاقتصاد السعودي في العام 2022م - ولله الحمد - نمواً كبيراً، يعتبر من الأفضل على مستوى العالم، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، وتعافي القدرة الإنتاجية المحلية بعد الركود الاقتصادي العالمي الذي تسببت فيه جائحة كورونا (كوفيد-19) عام 2020م، بالإضافة إلى الإصلاحات الحكومية ذات الإيقاع المتوازن والمحفزة للأعمال.

وكانت المملكة قد شهدت ارتفاعاً في معدل التضخم السنوي في شهر أغسطس 2022م، ليصل إلى 3%، مقارنة بشهر أغسطس من العام السابق 2021م. كما شهدت أسعار النقل والمواصلات ارتفاعاً بنسبة 4.7% بسبب ارتفاع أسعار السيارات. وكذلك شهدت المملكة ارتفاعاً في أسعار التعليم بنسبة 5.7% لأسباب أهمها الزيادة في تكلفة التعليم الثانوي بنسبة 10.1%.

وبالرغم من ذلك حقق الناتج المحلي للمملكة في العام 2022م أسرع وتيرة نمو على مدى عشر سنوات، وفقاً للهيئة العامة للإحصاء، وذلك بنسبة 7.6%. كما شهدت المملكة نشاطاً اقتصادياً ملحوظاً في عدة قطاعات اقتصادية، أبرزها القطاع الصناعي، وكانت وزارة الصناعة والثروة المعدنية قد أصدرت عدداً من التراخيص لمجموعة من القطاعات الصناعية، منها: (المعادن الفلزية، المطاط، اللدائن البلاستيكية). كما أصدرت وزارة الاستثمار بياناً بشأن التطورات في القطاع غير النفطي، أبرزها: (الصناعات التحويلية المتقدمة، البناء والعقار).

الأداء المالي

حققت شركتكم "الخبير المالية" عام 2022م نتائج جيدة - ولله الحمد -، وذلك نظير الجهود التي تم بذلها خلال العام من فريق إدارة الشركة، حيث حققت الإيرادات التشغيلية للشركة نمواً بنسبة 10% مقارنة بالعام السابق 2021م، لتصل إلى 262.1 مليون ريال سعودي، كما نمت الأصول تحت الإدارة بنسبة 14% مقارنة بالعام السابق 2021م، لتصل إلى 8.084 مليار ريال سعودي. كما سجلت الشركة ارتفاعاً في الأرباح قبل الزكاة والضريبة بنسبة 17% مقارنة بالعام السابق 2021م لتصل إلى 95.4 مليون ريال سعودي.

هذا وقد ارتفعت قيمة استثمارات الشركة في العام 2022م بنسبة 13% مقارنة بالعام 2021م، لتصل إلى 1.59 مليار ريال سعودي. وارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 6% مقارنة بالعام 2021م، لتصل إلى 1.04 مليار ريال سعودي. محققةً ارتفاعاً في ربحية السهم بنسبة 25% مقارنة بالعام 2021م، لتصل إلى 1.02 ريال سعودي عن كل سهم بنهاية العام 2022م.

نتائج الأعمال

انعكس إطلاق استراتيجية الشركة للأعوام الثلاثة (2022-2024) م إيجابياً على أداء الشركة، حيث حققت الشركة العديد من الإنجازات في مجالات أعمالها المختلفة - ولله الحمد -.

ففيما يتعلق بإدارة أسهم الملكية الخاصة، تم تأسيس صندوق "الخبير للملكية الخاصة لتأجير السيارات" والذي استحوذ على نسبة 56.1% من حقوق ملكية شركة الجزيرة لتأجير السيارات، إضافة إلى ذلك قامت الشركة بتقديم طلب إدراج أسهم شركة المجتمع الرائدة الطيبة إدراجاً مباشراً في سوق نمو لهيئة سوق المال، وهو الأصل المملوك من قبل صندوق "الخبير لأسهم الملكية الخاصة السعودي 2".

كما نجحت إدارة الأسواق المالية في إدراج وحدات صندوق "الخبير للنمو والدخل المتداول" في السوق المالية السعودية "تداول"، والذي يعد أول صندوق استثمار متداول مغلق يُقدم خيارات استثمار حصرية في محفظة استثمارية متنوعة. وذلك برأس مال بلغت قيمته مليار ريال سعودي.

واستمرت إدارة الاستثمارات العقارية في تبني خطتها الاستراتيجية لمواصلة العمل على التخرج الجزئي والكلي من ثلاثة صناديق عقارية مغلقة، وتقدر قيمة الأصول تحت الإدارة في إدارة الاستثمارات العقارية بأكثر من ثلاثة مليارات ريال سعودي.

كما قامت إدارة تمويل الشركات بترتيب تسهيلات تمويل مصرفي متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية تقدر قيمتها بـ 350 مليون ريال سعودي.

كما حصلت الشركة خلال العام 2021م على رخصة تقديم خدمات الوساطة المالية للتعامل بصفة أصيل ووكيل من هيئة السوق المالية. كما نجحت إدارة الوساطة في الإطلاق التجريبي لمتصة الخبير للوساطة المالية - ولله الحمد -.

ونظراً لتفوق الشركة وريادتها، فقد حصلت على العديد من الإشادات الإعلامية وجوائز التميز، مما يدل على جودة خدماتها وقوة أداء استثماراتاتها. هذا بالإضافة إلى جوائز التميز التي منحت للشركة تأكيداً على تطوير كوادرها البشرية وتوفير أفضل بيئة عمل على مستوى القطاع المالي بالمملكة العربية السعودية والمنطقة، منها اختيار الرئيس التنفيذي لشركة الخبير المالية ضمن أفضل 30 مدير أصول في الشرق الأوسط للعام 2022م، من قبل "فوربس الشرق الأوسط".

النظرة المستقبلية

من أولويات مساعي شركة "الخبير المالية" التركيز على تحقيق الريادة في إدارة الاستثمار على المدى المتوسط والطويل، وذلك عن طريق تقديم منتجات استثمارية مبتكرة، والعمل على جلب خبرات مهنية مؤهلة للعمل لصالح الشركة.

ومن هذا المنطلق تواصل إدارة الأسهم الخاصة العمل على الاستحواذ على الفرص الواعدة في القطاعات الجاذبة، للإدراج في السوق السعودية الرئيسية أو الموازية، وستستمر إدارة الأسواق المالية في تطوير منتجات استثمارية جديدة ومبتكرة، والتوسع في إطلاق الصناديق المغلقة المتداولة، بينما ستستمر إدارة الاستثمارات العقارية في دعم استراتيجيتها؛ وذلك بتنمية محفظتها في العقارات المدرة للدخل والمحافظة على استقرار أدائها.

ومما يدعو للتفاؤل إطلاق منصة الوساطة الخاصة بشركة "الخبير المالية"، والتي سيكون لها دور كبير في المساهمة في استقرار النمو المستدام للشركة بالتوافق مع الخطة الاستراتيجية طويلة المدى.

ونتيجة لنجاح الشركة في تحقيق المستهدفات التشغيلية والمالية عن العام 2022م وبتميز، فقد قرر مجلس الإدارة رفع توصية إلى الجمعية العامة للشركة بتوزيع أرباح نقدية للسادة المساهمين بواقع 0.5 ريال سعودي للسهم الواحد، وبإجمالي مبلغ قدره 44,726,161.50 ريال سعودي (أي ما يعادل 5% من رأس المال، بواقع 89,452,323 سهم)، على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم يوم انعقاد الجمعية والمقيدين في سجل مساهمي الشركة الصادرة عن هيئة السوق المالية.

كما وسيواصل المجلس سعيه مع الإدارة التنفيذية للعمل على تقنين التكاليف الزكوية بالتعاون مع الجهات الإشرافية ذات العلاقة، والدفع إلى وجود آلية مناسبة لاحتساب تكلفة الزكاة بما يتناسب مع نشاط شركات ومؤسسات السوق المالية.

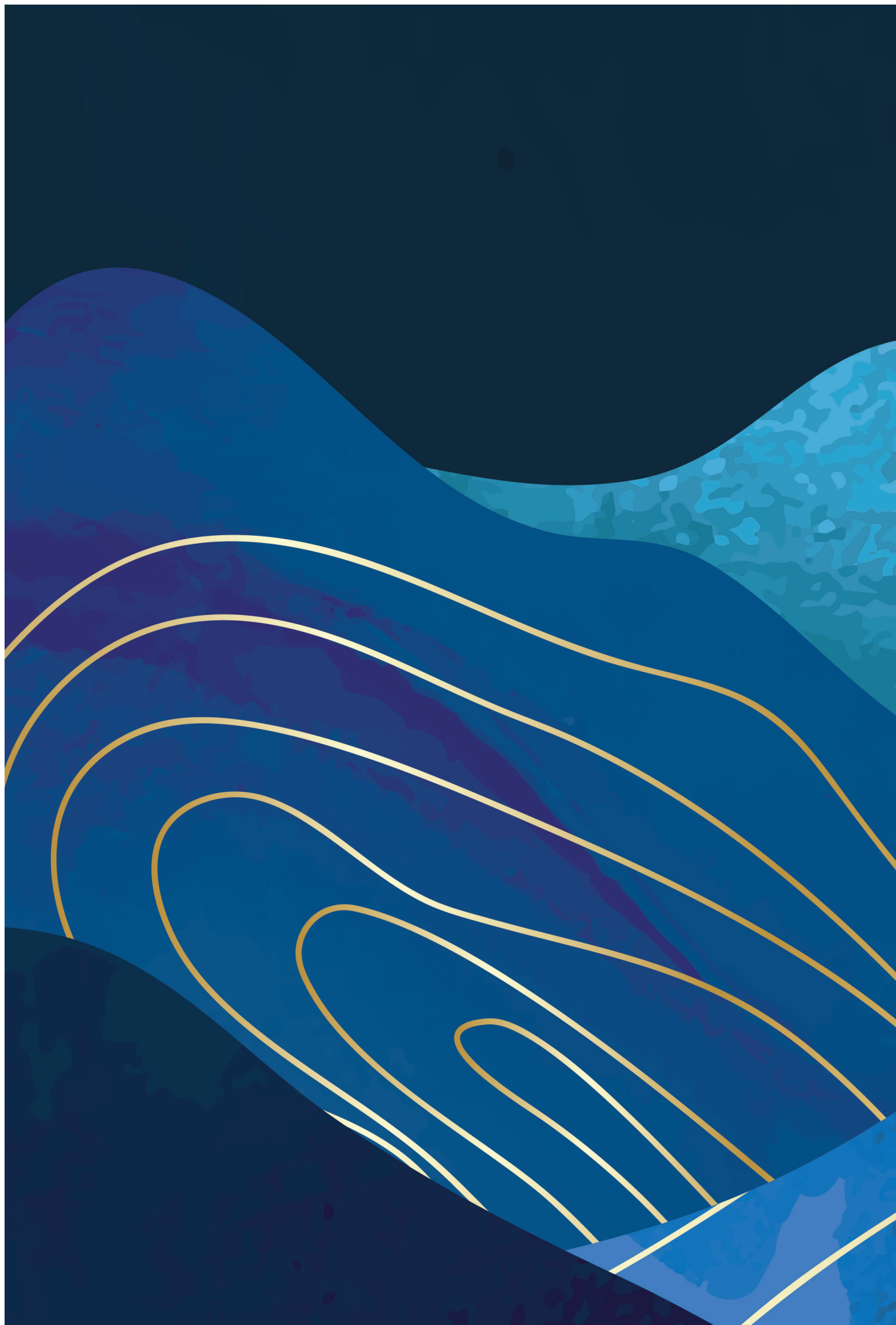
هذا وستواصل الشركة سعيها في تجهيز ملفها للطرح العام، وذلك لتقديمه للجهات المختصة - بإذن الله - فور اجتيازها لمؤشرات التقييم الذاتي المعتمد من هيئة السوق المالية.

وختاماً نغتني هذه الفرصة لنعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لمساهميننا لدعمهم المتواصل وثقتهم الدائمة. والشكر والتقدير موصول لأعضاء مجلس الإدارة ولمنسوبي الشركة جميعهم على جميل تعاونهم في تحقيق مستهدفات هذا العام.



عمار أحمد صالح شطا

رئيس مجلس الإدارة



تقرير الرئيس التنفيذي



تقرير الرئيس التنفيذي

رغم الاضطرابات التي شهدتها الاقتصادات العالمية في العام 2022م، إلا أن المملكة العربية السعودية - بحمد الله - استطاعت الصمود نسبياً في مواجهة تلك الاضطرابات، وحافظت على نموها الاقتصادي. وفي الربع الثالث من العام 2022م نما الاقتصاد السعودي بمعدل 8.8%. ونتيجة للنمو الاقتصادي المدعوم بارتفاع أسعار النفط وتسارع التنمية الاقتصادية غير النفطية والنظام الريادي الذي تتميز به المملكة فقد تبغ ذلك نمو في عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

النتائج المالية

بحمد الله وتوفيقه، تمكنت شركة "الخبير المالية" خلال العام 2022م من تحقيق زيادة في الإيرادات التشغيلية بنسبة 10% لتصل إلى 262.1 مليون ريال سعودي، مقارنة بما مجموعه 237.6 مليون ريال سعودي في العام السابق، كما ارتفعت الأصول تحت الإدارة بنسبة 14% لتصل إلى 8.084 مليار ريال سعودي مقارنة بما مجموعه 7.077 مليار ريال سعودي في نهاية العام 2021م، كما ارتفعت أرباح "الخبير المالية" قبل الزكاة والضريبة بنسبة 17% لتصل إلى 95.4 مليون ريال سعودي مقارنة بما مجموعه 81.4 مليون ريال في العام السابق 2021م.

نتائج الأعمال

ساعدت خطط التحول الاستراتيجي في الشركة على ترسيخ مكانة الشركة في السوق وتنوع قاعدة منتجاتها الاستثمارية، عن طريق تشجيع الابتكار وتطوير أداء المنتجات وتوفير الحلول الاستثمارية، وقد شمل ذلك كافة أعمال وأنشطة الشركة. الأمر الذي كان له مردود إيجابي على نمو حجم الأصول تحت الإدارة من خلال تعزيز الاستثمار المؤسسي والمستثمرين الأفراد، الامر الذي ساعد على تحقيق العديد من أهداف الشركة الإستراتيجية.

فعلى صعيد إدارة أسهم الملكية الخاصة، تمكن فريق الإدارة من تنفيذ عملية استحواذ على حصة بنسبة 56.1% من حقوق ملكية شركة الجزيرة لتأجير السيارات، والتي تم الاستحواذ عليها من قبّل صندوق "الخبير للملكية الخاصة لتأجير السيارات"، كما قام صندوق "الخبير للملكية الخاصة السعودي 1" بزيادة رأس مال شركة إنوفا السعودية للرعاية الصحية "شركة إنوفا" وتم استخدام متحصلات زيادة رأس المال في الاستحواذ على عدد من الصيدليات ضمن الخطة الإستراتيجية للشركة للتوسع في حجم أعمالها، وبالتالي تعظيم العوائد الكلية للسادة المساهمين. إضافة إلى ذلك فقد قامت الإدارة بتقديم طلب

لهيئة سوق المال لإدراج أسهم شركة المجتمع الرائدة الطبية إدراجاً مباشراً في سوق نمو، والمملوكة بنسبة 49% من قبّل صندوق "الخبير للملكية الخاصة السعودي 2".

وفيما يتعلق بإنجازات إدارة الأسواق المالية، فقد نجح الفريق في إدراج صندوق "الخبير للنمو والدخل المتداول" في مؤشر السوق الرئيسي. والذي يعد أول صندوق استثمار متداول مغلق يُقدم خيارات استثمار حصرية في محفظة منتجات استثمارية متنوعة. وذلك برأس مال بلغت قيمته مليار ريال سعودي. ويوفر الصندوق لملاك الوحدات فرصة نمو رأس المال طويل الأجل من خلال الاستثمار في أسهم متنوعة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

كما تمكن فريق إدارة الاستثمار العقاري من التخرج الجزئي من صندوق "الخبير للتطوير السكني 2" عن طريق بيع منتج نهائي، والمتمثل في توفير وحدات سكنية تلي طلب المستهلكين ، والتخرج الجزئي من صندوق "الخبير للفرص العقارية 2" عن طريق بيع قطع الأراضي المطورة والمملوكة للصندوق. والتخرج من صندوق "الخبير للدخل العقاري الأمريكي" عن طريق بيع آخر العقارات التجارية المتبقية بالصندوق وهو عقار "بارك تن بلازا".

وفيما يخص إدارة الوساطة، فقد تمكنت الشركة من الحصول على موافقات هيئة السوق المالية ومجموعة "تداول" السعودية للانضمام إلى مؤسسات الوساطة العاملة في السوق، بعد أن استكملت الشركة كافة الإجراءات والمتطلبات الفنية والتنظيمية المتعلقة بالحصول على عضوية نشاط الوساطة في السوق. ويأتي هذا الإنجاز تويجاً لجهود "الخبير المالية" لإطلاق منصة وساطة متطورة تستخدم أحدث التقنيات لتقديم أفضل الخدمات. وتستهدف منصة الوساطة الجديدة إتاحة تداول الأسهم وأدوات الدين، والمشتقات والعملات في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الإقليمية والدولية الرئيسية، ويشمل ذلك أسواق الدول التالية: المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، عمان، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

وفي سبيل تنوع وإعادة هيكلة التمويل بالشركة فقد تمكنت إدارة تمويل الشركات بترتيب تسهيلات تمويل مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية لشركة "الخبير المالية" تقدر قيمتها بـ 350 مليون ريال سعودي.

وتأكيداً لنجاحات شركة "الخبير المالية" المتوالية، وتعزيزاً لثقة عملائها فيها، فقد نمت قاعدة العملاء من فئتي (الأفراد والشركات) بنسبة 16%. كما بلغت نسبة الأعمال المتكررة 53% بنهاية العام 2022م، وهذا دليل على رضا العملاء عن الشركة وثقتهم فيها.

هذا وقد نالت الشركة جائزة أفضل صندوق استثماري وقفي لصندوق "الخبير الوقفي 1" عن العام 2022م من حيث العائد الكلي خلال ثلاث سنوات من مجلة الصناديق الاقتصادية، كما حصلت على جائزة أفضل صندوق استثماري مبتكر لـ"النمو والدخل المتداول" عن العام 2022م من ضمن جوائز صناديق الاستثمار من مجلة صناديق الاقتصادية، إضافة إلى ذلك استمر تصدر الشركة كأفضل بيئة عمل من معهد "جريت بليس تو ورك" الشرق الأوسط، حيث حصلت الشركة على المركز الأول كأفضل بيئة عمل في القطاع المالي في المملكة العربية السعودية لعام 2022م، والمركز السادس كأفضل بيئة عمل في الشرق الأوسط لعام 2022م، والمركز الرابع كأفضل بيئة عمل للمواطنين السعوديين على مستوى المملكة العربية السعودية لعام 2022م، وأخيراً المركز الثالث كأفضل بيئة عمل لجيل الألفية في القطاع المالي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2022م.

النظرة المستقبلية

تشير توقعاتنا إلى أن إطلاق خدمات الوساطة ستمكننا من تعزيز قاعدة عملائنا، وتحقيق أكبر قدرٍ من التأزر في قطاعات أعمالنا، إذ أصبح عملاء شركتنا مهتمين بشكلٍ متزايد بالوصول إلى الأسواق المالية المحلية والإقليمية والعالمية، الأمر الذي يحتم علينا الاستمرار في طرح المنتجات والحلول الاستثمارية والتمويلية في هذا المجال. ونحن في غاية التفاؤل حول الدور المزمع لنشاط الوساطة في المساهمة في النمو المستدام لـ "الخبير المالية" بالتكامل مع خطتنا الاستراتيجية طويلة المدى.

وفيما يتعلق بإدارة الأصول، فإن الشركة ستحافظ على استراتيجيتها الاستثمارية التوسعية، والتي تسعى إلى الاستفادة من فرص شراء مجموعة متنوعة من الأصول العقارية، من أجل تطوير برامج صناديق الاستثمار العقارية المتداولة "ريت"، إلى جانب اغتنام الفرص الواعدة في أسهم

الشركات الخاصة والعمل على تطويرها، ومن ثم إدراجها في السوق المالية السعودية الرئيسية أو الموازية. وستستمر إدارة الأسواق المالية في السعي إلى تطوير منتجات استثمارية جديدة ومبتكرة، لتوسيع طرح وإدراج الصناديق، وذلك لتحقيق نمو رأس المال طويل الأجل للمستثمرين وتوفير عوائد متنوعة من الدخل الثابت.

وستستمر الشركة في تطوير بنيتها التحتية فيما يتعلق بتقنية المعلومات والأمن السيبراني لتعزيز مكانتها في تقديم أفضل الخدمات عبر نظام منظومة تقنية متكاملة آمنة وسهلة الاستخدام. إضافة إلى الاستثمار في رأس مالها البشري، واستمرارها في توفير أفضل بيئة عمل لاستقطاب أفضل الكوادر المهنية للمساهمة في تحقيق أهداف الشركة.

هذا، ونؤكد أننا في "الخبير المالية" ملتزمون بتحقيق أهداف العام 2023م، وما يليه من أعوام، مع الحفاظ على أعلى معايير حوكمة الشركات والمسؤولية المجتمعية.



أحمد سعود حمزة غوث
الرئيس التنفيذي



نظرة على السوق



نظرة على السوق

شهدت الاقتصادات العالمية اضطرابات كبيرة في العام 2022م، غير أنّ المملكة العربية السعودية استطاعت الصمود نسبياً في مواجهة تلك الاضطرابات وحافظت على نموّها الاقتصادي، متفوقةً بذلك على الاقتصادات الناشئة الرئيسية ودول آسيا ومنها الهند والصين وإندونيسيا وكوريا الجنوبية.

ومن أبرز الاضطرابات التي شهدها العالم في العام 2022م الصراعات الجيوسياسية وما نتج عنها من عقوبات تجارية أدّت إلى ضغوط على الواردات النفطية وإلى ارتفاع حادّ في أسعار الطاقة، ممّا أدّى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي حقّقتها المملكة في العام 2022م.

ومقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، نما الاقتصاد السعودي بمعدل 8.8% في الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بما كان عليه في الربع الثالث من العام 2021م، لأسباب أهّتها تزايد الأنشطة المرتبطة بالنفط. ووفقاً لما أوردته الهيئة العامة للإحصاء، أسهم إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 35.2% من الناتج المحلي الإجمالي السعودي، أي ما يعادل 1.036 ترليون ريال سعودي (275.53 مليار دولار أمريكي) في الربع الثالث بحسب سعر الصرف السائد حالياً. وفي المقابل، أسهم القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 50.7% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي. ومع توسع العمليات النفطية بنسبة 14.2% في الربع الثالث 2022م مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة، شهدت الأنشطة غير النفطية أيضاً نمواً بنسبة 6% مقارنةً بالربع الثالث 2022م. وتحتض المؤشرات المالية والخارجية للمملكة بدعم نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتوتّج الإنتاج النفطي وتسارع التنمية الاقتصادية غير النفطية. وقد سجّلت أحدث قراءة لمؤشر مديري المشتريات النفطية 56.9 نقطة في ديسمبر 2022م، أي أعلى بكثير من الحد الأقصى

المُتوقّع للنموّ البالغ 50 نقطة، ما يشير إلى نموّ الأنشطة الاقتصادية في المملكة على الرغم من تراجعها عن 58.5 نقطة، والمؤشّر الذي سجّله المملكة في نوفمبر 2022م والأعلى منذ سبع سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العوامل الاقتصادية الأساسية للمملكة أخذت في التحسّن، حيث من المُتوقّع أن يتراجع الدين العام مع وجود فائض إيجابي في الميزانيّة التقديرية في عام 2022م. وكانت المملكة قد سجّلت هذه السنة أول فائض مالي لها منذ العام 2013م، وبدأ العام 2022م بميزان مالي قوي، حيث نما إجمالي الإيرادات في ميزانية الدولة بمعدل 35.7% مقارنةً بالسنة السابقة ليصل إلى 277.9 مليار ريال سعودي. كما سجلت المملكة، في الربع الثاني من العام 2022م، أعلى معدّل نموّ لنتائج المحلي الإجمالي منذ الربع الثالث من العام 2011م، بارتفاع يعادل 12.2% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة. ويعود هذا الارتفاع لأسباب أهّتها النمو الكبير في الأنشطة النفطية بمعدل 22.9% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة، مقابل نموّ نسبته 8.2% للأنشطة غير النفطية.

بالإضافة إلى ذلك، توقّع صندوق النقد الدولي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.7% لسنة 2023م، وذلك في تقريره الأخير للتوقّعات الاقتصاديّة العالميّة.

إلى جانب ذلك، نمت الإيرادات الحكومية في الربع الثالث من العام 2022م بمعدل 24%، مقارنةً بنفس الفترة من العام 2021م. لتصل إلى 301.8 مليار ريال سعودي، بينما وصل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة إلى 7.8 مليار ريال سعودي مقابل ارتفاع الإنفاق المالي خلال نفس الفترة بنسبة 14%. ومن جهة أخرى، نمت الاحتياطات السعودية (البنك المركزي السعودي) بما مجموعه 100 مليار ريال سعودي في الفترة من فبراير إلى سبتمبر بعد أن كانت قد شهدت تدفّقات صادرة بنسب بسيطة في الشهرين الأول والثاني من السنة، نتجت في معظمها عن تنامي فائض الحساب الجاري، بينما تحقّق ارتفاع كبير في الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي بما مجموعه 176 مليار ريال سعودي في تلك الفترة نتيجةً للفائض المالي. وفي نفس الوقت، ارتفعت ودائع الهيئات الحكومية لدى المصارف التجارية بما مجموعه 134 مليار ريال سعودي.

بالإضافة لما سبق، تتخذ المملكة تدابير مختلفة لجذب المزيد من الاستثمارات إلى البلاد. وقد بدأت في العام 2021م بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تهدف إلى جذب استثمارات أجنبية مباشرة تُقدّر بما مجموعه 388 مليار ريال سعودي سنوياً. وأنشأت المملكة الهيئة السعودية لتشجيع الاستثمار بهدف جذب وتسهيل الاستثمارات الإقليمية والعالمية في المملكة. ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة من وزارة المالية، أعلنت المملكة عن تحقيق فائض بلغ 149.6 مليار ريال سعودي (40 مليار دولار أمريكي) في ميزانيتها في الأشهر التسعة الأولى من العام 2022م، مسجلةً إيرادات بقيمة 950.2 مليار ريال سعودي مقابل إنفاق بلغت قيمته 800.7 مليار ريال سعودي. أمّا من حيث التوقّعات للعام 2023م، فمن المتوقّع أن يصل إجمالي إيرادات المملكة إلى حوالي 1.12 ترليون ريال سعودي في العام 2023م، وإلى 1.21 ترليون ريال سعودي في العام 2025م، بينما من المتوقّع أن يصل إجمالي الإنفاق إلى حوالي 1.11 ترليون ريال سعودي في العام 2023م، وأن يصل الحد الأقصى للإنفاق إلى حوالي 1.13 ترليون ريال سعودي في العام 2025م. وتهدف مبادرة المملكة إلى تحسين الأوضاع المالية وتنفيذ المشاريع الكبرى لتشجيع النمو الاقتصادي في المملكة وزيادة حجم الإنفاق على برامج الرؤية السعودية 2030.

شهد الربع الثالث من العام 2022م نمواً بنسبة 9.3% في عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة للنموّ الاقتصاديّ القويّ والنظام الرياديّ الصلب الذي تتفرد به المملكة. ووفقاً للبيانات الصادرة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ارتفع عدد المستثمرين في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة بنسبة 83% حتى نهاية الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة. وكما في الربع الثالث 2022م، تجاوز عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 970,000 منشأة، ووصل حجم الضمانات المُقدّمة للمؤنّسات المالية في إطار برنامج "كفالة" إلى 71.3 مليار ريال سعودي في نهاية الربع الثاني من العام 2022م، بينما تجاوز إجمالي حجم محافظ التمويل في الامتياز التجاري أكثر من 1.7 مليار ريال سعودي، ويقدم برنامج "كفالة" المساعدة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إنشاء أو في تنمية منشآتهم، ويوفّر لهم حوالي 12 منتجاً لدعم المنشآت ذات معدلات السعورة المرتفعة، ومنشآت قطاع سلاسل الإمداد والتموين، ومنشآت قطاع التكنولوجيا، والعديد من القطاعات الأخرى.

ارتفاع صادرات النفط الخام في 2022م إلى أعلى مستوى لها منذ خمس سنوات

وفقاً لما أوردته مجلة ميدل إيست إيكونوميك سيرفي (ميس)، ارتفع حجم صادرات المملكة من النفط الخام إلى جميع المناطق الرئيسية في العام 2022م بعد تخفيف أوبك بلس من قيودها على الإنتاج خلال العام. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الحكومية المنتجة للنفط "أرامكو" قد نجحت في زيادة حجم صادراتها إلى عددٍ من الأسواق غير الأساسية بفضل حصص الأسهم التي تملكها في مصافي النفط. وشهدت المملكة حجم إنتاج قياسي للنفط الخام في العام 2022م وصل إلى 10.57 مليون برميل في اليوم، ما أدى إلى زيادة حجم صادرات المملكة من النفط الخاص بمعدل 800,000 برميل في اليوم مقارنةً بالعام 2021م.

هذا وقد تفاقمت أزمة الطاقة في العام 2022م نتيجة للزاعات الجيوسياسية والانقطاع في سلاسل الإمداد والتمويل العالمية، ما تسبب في ضغوط على تسليم النفط المستخرج. وأدت الاضطرابات الجيوسياسية إلى ارتفاع أسعار النفط الخام إلى مستويات غير مسبوقة خلال العام 2022م تجاوزت 140 دولاراً أمريكياً للبرميل.

وعلى الرغم من المخاوف من استمرار ارتفاع الأسعار، أدى تدخل أوبك إلى عودة الأسعار بسرعة إلى التوازن. وبعد أن لامس الإنتاج النفطي أعلى مستوياته في شهر أغسطس 2022م، عملت أوبك على خفض الإنتاج بمعدل 100,000 برميل في اليوم، ووافقت في شهر أكتوبر على خفض الإنتاج مرة أخرى بمعدل مليوني برميل في اليوم، ليصل بذلك سعر النفط الخام إلى حوالي 90 دولاراً أمريكياً للبرميل. كما استغلت المملكة أيضاً مركزها بين دول أوبك للتخفيف من الأزمة. وجاءت الخطوة الأولى بخفض الإنتاج بمعدل 100,000 برميل في اليوم في شهر سبتمبر، ثم تلتها خطوة أكبر بخفض الإنتاج بمعدل مليوني برميل في اليوم بدءاً من شهر نوفمبر 2022م.

وبعد المكاسب المرتفعة التي تحققت في العام 2022م، من المتوقع أن يرتفع متوسط الإنتاج النفطي في العام 2023م من 10.6 مليون برميل في اليوم في عام 2022م إلى 10.7 مليون برميل برميل في اليوم في عام 2023م. وعلى الرغم من الضعف المتوقع في النصف الثاني من العام 2023م بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي، من المُنتظر أن تتعافى أسعار النفط العالمية في النصف الثاني من العام 2023م وفقاً للتوقعات الصادرة من مصارف استثمار عالمية مختلفة.

من جهةٍ أخرى، نما القطاع غير النفطي في المملكة بمعدل 5.6% في الربع الثالث من العام 2022م بفعل النمو في قطاعات الصناعات التحويلية، وتجارة الجملة، وتجارة التجزئة، والمطاعم والفنادق، والبناء والإنشاءات، والنقل والمواصلات. وارتفعت صادرات السلع في الربع الثالث من العام 2022م بمعدل 46.1% لتصل إلى 399.7 مليار ريال سعودي، مقارنةً بما مجموعه 273.6 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2021م، نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية بنسبة 57.3 (117.1 مليار ريال سعودي). كما ارتفعت أيضاً حصص الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات من 74.6% في الربع الثالث من العام 2021م إلى 80.4% في الربع الثالث من العام 2022م، بينما ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 13.1%، حيث ارتفعت من 69.4 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2021م إلى 78.4 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2022م. وقد تراجعت الصادرات غير النفطية مقارنةً بالربع الثاني من العام 2022م بما مجموعه 8.4 مليار ريال سعودي (أي تراجعت بنسبة 9.6% مقارنةً بالربع الأول من السنة). ونمت صادرات السلع بنسبة 25.1% لتصل إلى 36.4 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2022م. وسجلت قيمة الواردات 181.1 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بما مجموعه 144.8 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2021م، ونمت الواردات مقارنةً بالربع الثاني من العام 2022م بما مجموعه 8.3 مليار ريال سعودي (أي بنسبة 4.8%).

على صعيدٍ آخر، أصدرت المملكة العربية السعودية 38 ترخيص تعدين في نوفمبر 2022م في إطار نظام الاستثمار التعديني الصادر منذ سنتين بهدف جذب رأس المال إلى قطاع الثروة المعدنية المجزي. وشملت التراخيص الجديدة 24 ترخيصاً للتنقيب عن المعادن، و 13 ترخيصاً لمواد البناء وترخيصاً واحداً لإنتاج المواد الخام، حسب ما أعلنته وزارة الصناعة والثروة المعدنية. ويشير آخر تقرير صادر من إندستري كونفيرنس Industry Conference إلى أنّ حوافز الاستثمار في المملكة العربية السعودية سوف تساعد البلاد على التحول إلى دولة "رائدة عالمياً" في قطاع التعدين. كما أظهرت الدراسات والأبحاث أنه من المتوقع أن تؤدي الاستثمارات في الطاقة المستدامة إلى إيجاد حوالي 14,000 فرصة عمل جديدة في المنطقة، وتنوي المملكة جذب استثمارات تقدر بما مجموعه 32 مليار دولار أمريكي. وتعكف الحكومة السعودية حالياً على دراسة 145 طلب ترخيص تنقيب مقدّمة من شركات أجنبية.

التدابير التي اتخذتها الحكومة تساهم في احتواء التضخم

وفقاً لأحدث بيان ميزانية أصدرته الحكومة السعودية، فإنّه من المتوقع أن يصل متوسط معدل التضخم إلى 2.6% بحلول نهاية العام 2022م "في ظل ظروف عالمية استثنائية". وأن يتراجع إلى 2.1% في العام 2023م. والجدير بالذكر أنّ معدل التضخم في المملكة يُعتبَر مقبولاً ولا يزال أقل من المعدلات المسجلة عالمياً، وذلك نتيجةً للتدابير التي اتخذتها الحكومة ونتيجةً لمرونة السياسات المالية والاقتصادية في المملكة التي ساهمت في احتواء التضخم. وقد استطاعت المملكة السيطرة على تضخم أسعار الواردات، تشمل الاستراتيجيات الحكومية الفعالة لإدارة سلسلة الإمداد والتمويل، وإعانات الوقود والمواد الغذائية، وربط العملة السعودية بالدولار الأمريكي القوي.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل التضخم العالمي، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة العربية السعودية ليصل إلى 2.9% فقط في نوفمبر 2022م، وهو المعدل الأدنى مقارنةً بدول مجموعة العشرين. وفي المقابل، اتخذت المملكة خطوات للحد من الضغوط التضخمية في البلاد بتخصيص 20 مليار ريال سعودي (5.3 مليار دولار أمريكي) في يوليو 2022م للتخفيف من تأثيرات ارتفاع الأسعار على المواطنين. وسوف يبقى معدل التضخم في المملكة الأدنى بين الدول الأعضاء في مجموعة العشرين ومن بين الأدنى عالمياً في العام 2023م، ما يعزّز على سبيل المثال لا الحصر، استهلاك القطاع الخاص والسياحة في المملكة. وقد أظهرت البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء لشهر نوفمبر 2022م انخفاضاً في أسعار 46 سلعة وخدمة في المملكة مقارنةً بما كانت عليه في نوفمبر 2021م، بينما ارتفعت أسعار 117 سلعة وخدمة من أصل 169 سلعة وخدمة مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، رفع البنك المركزي السعودي أسعار فائده الأساسية منذ شهر مارس 2022م بمعدل 400 نقطة أساس، وذلك، على الأرجح، أسوةً بالمصرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي. ونتيجةً لذلك، بلغ المتوسط الشهري لسعر فائدة الإقراض بين المصارف السعودية لثلاثة أشهر حوالي 5.6% في نوفمبر 2022م، وفي ديسمبر 2022م، رفع البنك المركزي السعودي أسعار فائدة اتفاقيات إعادة الشراء (الريو) واتفاقيات إعادة الشراء العكسي (الريو العكسي) بمعدل 50 نقطة أساس (أي بنسبة 5.0% و 4.5% على التوالي). ومن المتوقع أن تصل أسعار فائدة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى ذروتها عند حوالي 5.0% في العام 2023م، وأن يتراجع سعر فائدة الإقراض بين المصارف السعودية لثلاثة أشهر إلى 5.2% بحلول نهاية العام 2023م.



ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل

صرّح معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، أحمد الراجي، أنّ نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل خلال العام 2022م قد وصلت إلى 37%، وأوضح أنّ عدد المواطنين السعوديين العاملين في القطاع الخاص يبلغ 2.2 مليون مواطن، وهو رقم غير مسبوق، مضيفاً أنّ أكثر من 550,000 مواطن ومواطنة قد بدأوا العمل في العام 2022م، والجدير بالذكر أنّ عدّة تدابير للتوظيف قد اتُّخذت بالإضافة إلى التزام المؤسسات بقرارات العمل واللوائح بنسبة 98%، والتزامها بحماية الأجور بنسبة 80%، وتوثيق 3.8 مليون عقد عمل، وزيادة معدّل التسويات الوّدية للمنازعات العمالية بنسبة 74%.

هذا وقد شهد معدّل البطالة ارتفاعاً بسيطاً في الربع الثالث من العام 2022م ليصل إلى 9.9% مقارنةً بنسبة 9.7% في الربع الثاني من نفس العام، غير أنّه لا يزال أقلّ بكثير ممّا كان عليه في الربع الثالث من العام 2021م، حيث وصل إلى 11.3%. بينما بقي معدّل البطالة بين سكان المملكة بمختلف فئاتهم على ما هو عليه دون أيّ تغيير (5.8%) في الربع الثالث مقارنةً بالربع الثاني، غير أنّه تراجع بمعدل 80 نقطة أساس مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وعلى صعيد التطوّرات الإيجابية، ووفقاً للبيانات الصادرة مؤخراً عن الهيئة العامة للإحصاء، نمت نسبة العمالة إلى السكان للعمالة الوافدة أيضاً بمعدل 50 نقطة أساس لتصل إلى 47.5%، مقارنةً بربع السنة السابق، وارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة بمعدل 70 نقطة أساس لتصل إلى ما مجموعه 52.5%.

بالإضافة إلى ذلك، ومقارنةً بالسنة السابقة، نمت نسبة العمالة إلى السكان في المملكة العربية السعودية بمعدل 90 نقطة أساس لتصل إلى 58.0%، وارتفعت نسبة مشاركة المواطنين السعوديين في القوى العاملة بمعدّل 270 نقطة أساس لتصل إلى 52.5% في الربع الثالث من العام 2022م، بينما تراجع معدّل البطالة بين الرجال السعوديين إلى 2.4%، منخفضاً 90 نقطة أساس مقارنةً عمّا كان عليه في الربع الثالث من العام 2021م، وتحسّن معدّل البطالة بين النساء السعوديات في الربع الثالث من العام 2022م في جميع

المجالات ليصل إلى 16.6%، منخفضاً 50 نقطة أساس في الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بالسنة السابقة، وقد رافق ارتفاع معدّل العمالة في الربع الثالث 2022م من العام ارتفاعاً في نسبة المشاركة في القوى العاملة مع انخفاض في معدّل البطالة.

من جهةٍ أخرى، فإنّ التحسين يشكّل جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الجديدة لصندوق تنمية الموارد البشرية، والتي تركز على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: دعم تنمية الموارد البشرية بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وتحسين كفاءة مطابقة العرض والطلب على فرص العمل، وتمكين المجموعات التي تواجه تحديات من الدخول إلى سوق العمل والاستمرار فيها. وقد قدّم صندوق تنمية الموارد البشرية الدعم خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2022م لتوفير فرص العمل لما مجموعه 277,000 مواطن سعودي في مؤسسات القطاع الخاص بتكلفة بلغت 3.75 مليار ريال سعودي (997.4 مليون دولار أمريكي) وفقاً للبيانات الصادرة من المرصد الوطني للعمل.

ومن اللافت أنّ المملكة قد بدأت بتنفيذ مشروع لإزالة الحواجز التي تمنع النساء من الاستفادة من فرص العمل. وقد شدّد منتدى الميزانية السعودية على أنّ المملكة ملتزمة بإعطاء المرأة كامل الحرية وتحفيزها على المشاركة في سوق العمل في إطار الرؤية السعودية 2030. كما أنّ المملكة تلتزم بعدد من الاتفاقيات الدولية، ومنها على سبيل المثال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كذلك، أعلنت المملكة في سبتمبر 2022م عن برنامج الرحلات المأهولة للفضاء والذي تنوي من خلاله إرسال أوّل امرأة سعودية إلى الفضاء. وسوف ينتقل رجل وامرأة سعوديان إلى محطة الفضاء الدولية في مايو 2023م في رحلة خاصة تنظّمها "أكزيوم سبايس" Axiom Space. وفي غضون ذلك، نجح مشروع تدريب القيادات النسائية في تخريج أكثر من 1,000 امرأة، وتدريب أكثر من 3,000 امرأة كجزء من مبادرة التدريب الموازي، وتسجيل 13,000 امرأة في المنصة الوطنية للقيادات النسائية السعودية (قيادات).



هذا وتهدف النسخة الثانية من برنامج الحكومة السعودية "توطين" إلى توفير 170,000 فرصة عمل إضافية في المملكة عبر إضافة 25,000 فرصة عمل في القطاع الصناعي، و20,000 فرصة عمل في قطاعات الصحة والنقل والمواصلات والخدمات اللوجستية، و20,000 فرصة عمل في العقار والبناء والإنشاءات. وسوف يؤدّي هذا المشروع إلى توفير 30,000 فرصة عمل في قطاع السياحة وحده حيث تعمل الحكومة السعودية جاهدةً على تحويل المملكة إلى وجهة سياحية عالمية جذابة. وإلى جانب ذلك، يضيف البرنامج أيضاً 15,000 فرصة عمل في القطاع التجاري و40,000 فرصة عمل في قطاعات متنوعة. وقد صُنّفت المملكة في المرتبة الأولى بين دول مجموعة العشرين من حيث القوى العاملة للفترة الممتدة من 2012م إلى 2021م. ومع سرعة تقدّم برنامج السعودية في إيجاد فرص العمل في المملكة، تراجع معدّل البطالة من 6% في الربع الأوّل من العام 2022م إلى 5.80% في الربع الثاني من العام 2022م.

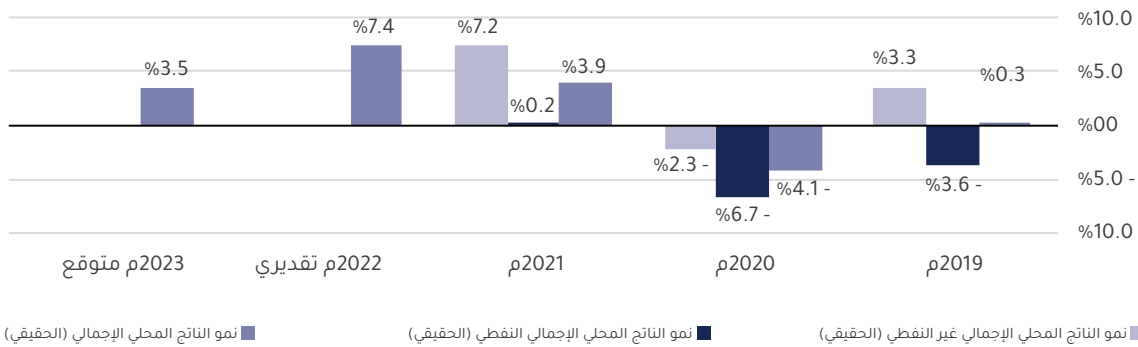
قطاعا السياحة والترفيه يرفعان المعايير في العام 2022م

شهد القطاع السياحي نموًا متسارعاً بعد إطلاق الاستراتيجية السياحية الجديدة في المملكة في العام 2019م، وارتفع عدد السياح في النصف الثاني من العام 2022م بنسبة 575.4% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وبلغ عدد القادمين إلى المملكة، وفقاً لما أعلنته وزارة الاستثمار، 3.6 مليون مسافر، بينما ارتفع عدد السياح المحليين بنسبة 42.3% ليصل إلى 21.4 مليون سائح، لتصبح المملكة بذلك على المسار الصحيح لاستقبال 100 مليون زائر بحلول نهاية العقد الحالي، بما يتوافق مع خطط الرؤية السعودية 2030.

في المقابل، أدى إطلاق موسم جدة وموسم الرياض وموسم الدرعية ومهرجان شتاء طنطورة المرتقب ومواسم الشتاء في المملكة إلى رفع معايير القطاعين السياحي والترفيهي في العام 2022م. وقد نجحت الهيئة العامة للترفيه بترتيب عدّة مشاريع سياحية وترفيهية كالمهرجانات والمواسم، وعلى صعيد الرياضة، تدافعت الجماهير لتشهد فعاليات رياضية في المملكة العربية السعودية، منها سباق الجائزة الكبرى 2022م، وعرض جوهرة التاج لاتحاد المصارعة الحرة الأمريكي، والبطولة السعودية الدولية لمحترفي الغولف، وكأس الدرعية للتنس، ورياضات نيوم الشتوية 2022م. ومن المثير للاهتمام أنّ المملكة قد تقدّمت 10 مراكز في ترتيبها في مؤشر تطوير السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في مايو 2022م، لتصبح الآن في المرتبة الرابعة والثلاثين بين أكثر من 100 دولة في مجال تطوير واستدامة ومرونة قطاع السياحة والسفر.

نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 10.2% في الفترة الممتدة من بداية العام المالي 2022م وحتى نهاية الربع الثالث من السنة، حيث شهدت الأنشطة النفطية معدل نمو بلغ 19.0% نتيجة لزيادة الإنتاج النفطي حتى الربع الثالث من العام الجاري بفعل الالتزام باتفاق أوبك بلاس. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأنشطة غير النفطية أيضاً نمواً بنسبة 5.8% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، نتيجةً لجهود الحكومة المتواصلة لرفع كفاءة الاقتصاد المحلي وتنويع قاعدته الإنتاجية بتحفيز دور القطاع الخاص وتمكينه من تحقيق النمو المستدام في الاقتصاد المحلي.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية

في ضوء التوقعات الاقتصادية الثابتة والتنويع الاقتصادي والمساعدات الكبيرة التي قدّمتها الحكومة في إطار خطة الرؤية السعودية 2030، من المتوقع أن يزدهر قطاعا الضيافة والسياحة خلال السنوات العشر القادمة. ووفقاً لما أعلنته المجلس العالمي للسفر والسياحة، سوف يكون قطاع السفر والسياحة السعودي الأسرع نمواً مقارنةً بدول الشرق الأوسط الأخرى على مدى السنوات العشر القادمة، محققاً معدل نمو سنوي يبلغ 11% في المتوسط. وتتوقع المملكة أن تصل المساهمة الإجمالية للقطاع إلى 635 مليار ريال سعودي، أو ما يعادل حوالي 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي. وسوف يصبح قطاع السفر والسياحة عنصراً أساسياً من الاقتصاد السعودي نتيجةً للاستثمارات الكبيرة فيه، ومن المتوقع أيضاً أن تحقق المملكة أداءً يفوق أهداف الرؤية السعودية 2030 حسب ما أورده المجلس العالمي للسفر والسياحة. وتمثل مشاريع البحر الأحمر ونيوم وأمالا والدرعية والقدية وعدد من المشاريع الأخرى، جزءاً يسيراً من المشاريع الضخمة التي قامت المملكة العربية السعودية بتمويلها كجزء من الرؤية السعودية 2030. ومن المرجح أن تؤدي هذه المبادرات إلى تغيير قطاع السياحة والمناخ الاقتصادي العام في المملكة، وأن يشكّل كلٌّ منها انعكاساً واضحاً لرؤية المملكة.

وفي مارس 2022م، جرى الإعلان عن مشروع "تروجينا" في مدينة نيوم، المقرر إنجازه بحلول العام 2026م ليصبح وجهة عالمية تضمّ أول قرية للترنلج على الثلج وليستضيف الألعاب الشتوية الآسيوية في العام 2029م لتصبح المملكة العربية السعودية بذلك أول دولة في غرب آسيا تستضيف هذه الألعاب. كما تسعى الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة العربية السعودية إلى زيادة عدد المسافرين عبر المملكة إلى 330 مليوناً بحلول العام 2030م من خلال استثمار 100 مليار دولار أمريكي في صناعة الطيران، وبناء مطارين مهمين في الرياض وجدة.

وزيادة عدد وجهات رحلات الطيران من 100 إلى 250 وجهة. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة الحج والعمرة في أواخر شهر سبتمبر 2022م الافتتاح الرسمي للمنصة الوطنية للحج والعمرة "نسك" التي توفر المعلومات والخدمات المتنوعة للحجاج وللزوّار لتمكينهم من أداء مناسك العمرة بسهولة وراحة.

إلى جانب ذلك، وقّعت المملكة العربية السعودية اتفاقية مع المملكة المغربية لتطوير وتشجيع التعاون في مجال السياحة ولتنسيق الجهود لتحقيق التنمية المستدامة للقطاع في كلا البلدين، وتُعتبر المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأكبر للمغرب مقارنةً بالدول العربية الأخرى، حيث بلغت استثماراتها في قطاعات العقار والزراعة والسياحة المغربية 26.6 مليار دولار أمريكي في العام 2020م. وتنوي شركة مشاريع الترفيه السعودية المعروفة باسم "سفن"، وهي إحدى الشركات التي يملكها صندوق الاستثمارات العامة، استثمار 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار أمريكي) لتطوير 21 وجهة ترفيهية متكاملة في 14 مدينة في المملكة العربية السعودية، حيث تواصل المملكة التي تتميز بأكبر اقتصاد في العالم العربي تركيزها على التنويع بعيداً عن الاعتماد على النفط، كما تهتّ أيضاً الأسس القوية لإيجاد فرص العمل وتحفيز العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأهقها قطاع السياحة المحلية. وسوف تدعم المملكة أيضاً المنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الشراكات الدولية ورعاية المواهب السعودية وتوطين الدراية الفنية ونقل المعرفة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت المملكة أيضاً خمس اتفاقيات مع تايلند من المتوقع أن تؤدي إلى تعزيز التجارة والاستثمار وإلى الترويج للسياحة وإلى تحسين التعاون في مجال الطاقة.

إعلان المملكة تحقيق أوّل فائض في ميزانيّتها منذ عشر سنوات نتيجةً لارتفاع أسعار النفط

في العام 2022، أعلنت المملكة أوّل فائض في ميزانيّتها منذ ما يقارب عشرة أعوام، حيث أسهم الارتفاع الكبير في أسعار النفط في زيادة إيرادات الدولة. وكان فائض الميزانية أفضل من المتوقع، حيث بلغ 103.85 مليار ريال سعودي (27.7 مليار دولار أمريكي) في العام 2022، وارتفعت الإيرادات الإجمالية للمملكة بنسبة 31% مقارنةً بالسنة السابقة، لتصل إلى 1.27 ترليون ريال سعودي، بينما ارتفع حجم الإنفاق بنسبة 12% مقارنةً بالعام 2021 ليصل إلى 1.16 ترليون ريال سعودي. وسجلت المملكة فائضًا ماليًا في أرباع السنة الثلاثة الأولى من العام 2022، غير أنها أعلنت عن عجز بقيمة 45.7 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من السنة بعد الإعلان عن خفض الإنتاج النفطي بموجب اتفاقية أوبك بلاس. وقد شدّد المسؤولون على أنّ فوائض الميزانية ستُستخدم في حال حصول تراجع اقتصادي عالمي لتحسين مركز المملكة المالي عن طريق زيادة إيرادات الدولة ودعم الصناديق الوطنية وتعزيز الاحتياطات الحكومية. وفي المقابل، سوف تتّخذ الحكومة عددًا من المبادرات لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية ولجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. كذلك، بدأت المملكة أيضًا بتنفيذ "المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية" التي تهدف إلى جذب المستثمرين إلى المملكة العربية السعودية في سلسلة الإمداد والتموين. ومن جهةٍ أخرى، بلغ حجم الإنفاق المخصّص في ميزانية عام 2023 ما مجموعه 1.114 ترليون ريال سعودي (303 مليار دولار أمريكي)، ومن المتوقّع أن تصل الإيرادات إلى 1.13 ترليون ريال سعودي.

من جهةٍ أخرى، من المتوقّع أن يتيح النموّ القوي للقطاع غير النفطي المحلي والزيادة الكبيرة في الدخل من النفط تحقيق نموّ قويّ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2023. ومن المتوقّع أيضًا أن يشهد الاقتصاد غير النفطيّ تعافٍ على نطاق واسع يساهم في زيادة الدخل من الضرائب، وبالأخصّ ضريبة القيمة المضافة إذا استمرّ الإنفاق مرتفعًا وواصلت أرباح الشركات نموّها. وهذا الارتفاع الكبير في الإيرادات والحرص في الإنفاق يساعدان على تعزيز برنامج الاستدامة المالية للحكومة. وتمتاز المملكة العربية السعودية بانخفاض دينها العام إلى مستويات أقلّ بكثير مقارنةً بالدول المتقدّمة الأخرى. ومن المتوقّع أن تعلن المملكة عن فائض في ميزانيّتها للعام 2023 بقيمة 16 مليار ريال سعودي، أو ما يعادل

0.4% من ناتجها المحلي الإجمالي، بينما من المتوقّع أن تشكّل الضرائب 28.5% من إجمالي إيرادات 2023. كذلك من المتوقّع أن يبلغ إجمالي الدين العام 951 مليار ريال سعودي، أو 24.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023.

على صعيد آخر، ارتفعت صادرات السلع في الربع الرابع 2022 بنسبة 6.4% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة، لتصل إلى 342.4 مليار ريال سعودي، من 321.9 مليار ريال سعودي في الربع الرابع 2021. وقد نتجت هذه الزيادة في الصادرات عن نمو الصادرات النفطية بنسبة 13.2% إلى 117.1 مليار ريال سعودي. كذلك ارتفعت أيضًا حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات من 74.4% في الربع الرابع 2021 إلى 79.2% في الربع الرابع 2022، ونما القطاع غير النفطي بنسبة 5.4% في العام 2022 مقارنةً بالسنة السابقة نتيجةً للنمو في قطاعات الصناعات التحويلية، وتجارة الجملة، وتجارة التجزئة، والمطاعم والفنادق، والبناء والإنشاءات، والنقل والمواصلات. وفي المقابل، تراجعت الصادرات غير النفطية (شاملةً إعادة التصدير) للربع الرابع 2022 بنسبة 13.6% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة، لتصل إلى 71.1 مليار ريال سعودي من 82.2 مليار ريال سعودي في الربع الرابع 2021. كذلك انخفضت الصادرات غير النفطية بما مجموعه 7.9 مليار ريال سعودي، أو بنسبة 10.0% بمعدل ربع سنوي مقارنةً بالربع الثالث 2022. وبالإضافة إلى ذلك، نمت واردات السلع بنسبة 29.9% في الربع الرابع 2022 لتصل إلى 193.0 مليار ريال سعودي من 148.6 مليار ريال سعودي في الربع الرابع 2021، وارتفعت الواردات أيضًا بما مجموعه 8.3 مليار ريال سعودي أو 10.0% بمعدل ربع سنوي مقارنةً بالربع الثالث 2022.

تشمل بعض المشاريع والبرامج الرئيسة التي يُخصّص الإنفاق عليها ما يلي:

1. المورد الاقتصادي: 72 مليار ريال سعودي

بناء مواقع صناعية بمساحة إجمالية تقدّر بما مجموعه 8 ملايين متر مربع تابعة للهيئة الملكية للجبيل وينبع لجذب استثمارات من الشركات لدعم سلاسل الإمداد والتموين الأساسيّة لقطاع الطيران من خلال إيجاد عشر فرص استثمارية جديدة.

2. الإسكان والبنية التحتية والنقل والمواصلات: 34 مليار ريال سعودي

تقدّم الحكومة السعودية مساعدات لأكثر من 120,000 أسرة من خلال برنامج الإسكان الوطني "سكني". وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على زيادة الطاقة

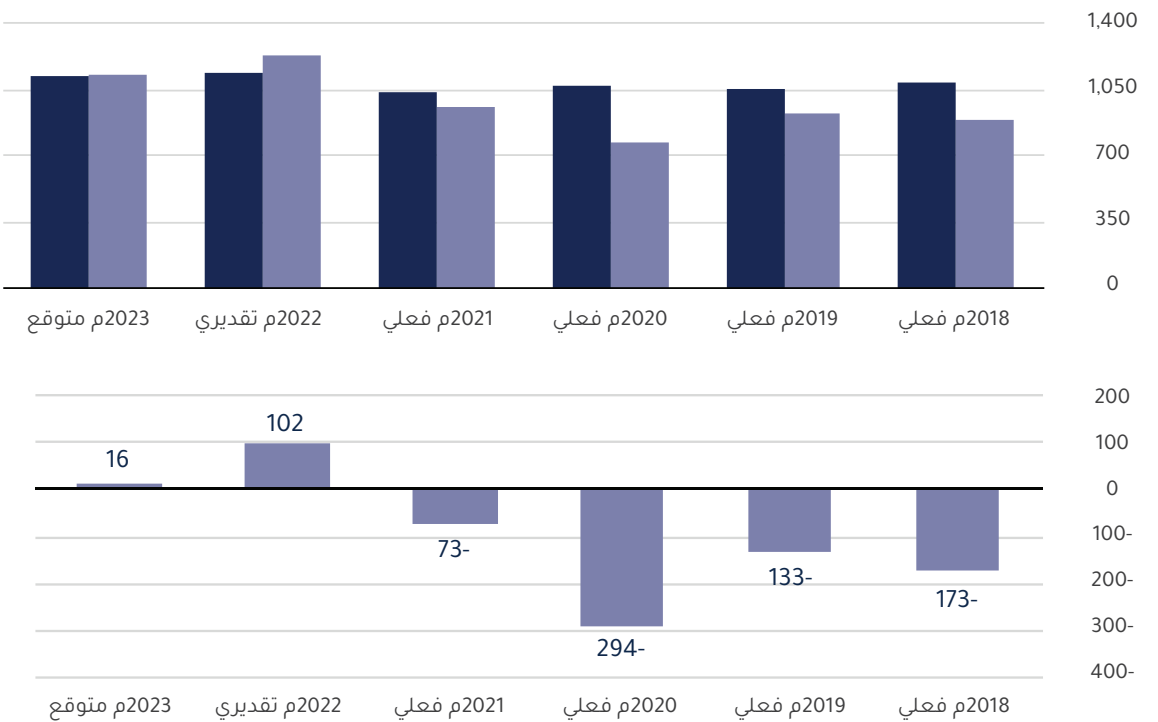
3. الخدمات البلدية: 63 مليار ريال سعودي

إنجاز أعمال بناء أحياء سكنية على امتداد 12 كيلومتراً محاطةً بالحدائق والساحات العامة، بمساحة إجمالية قدرها 910,364 متراً مربعاً من الحدائق العامة، وتحويل كورنيش الخبر إلى أوّل شاطئ رفيق بالبيئة في المملكة، وتأسيس خمس شركات

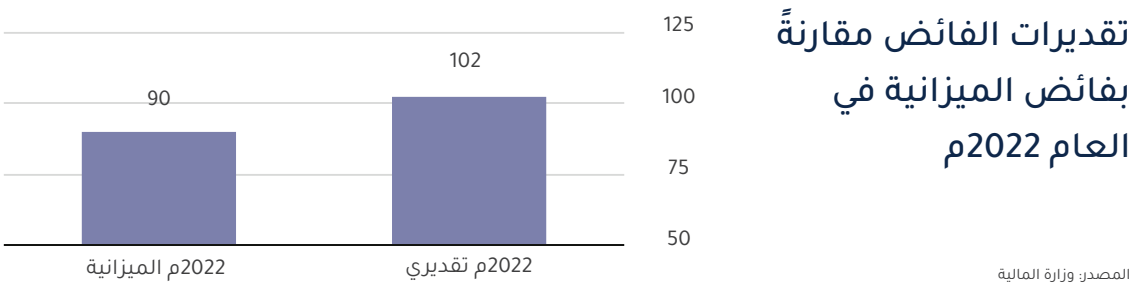
ميزانية الإيرادات والإنفاق

مليار ريال سعودي

الفائض / العجز



تقديرات الفائض مقارنةً بفائض الميزانية في العام 2022م



المصدر: وزارة المالية

التراجع الاقتصادي العالمي يمكن أن يؤثر سلباً على أسعار النفط في العام 2023م

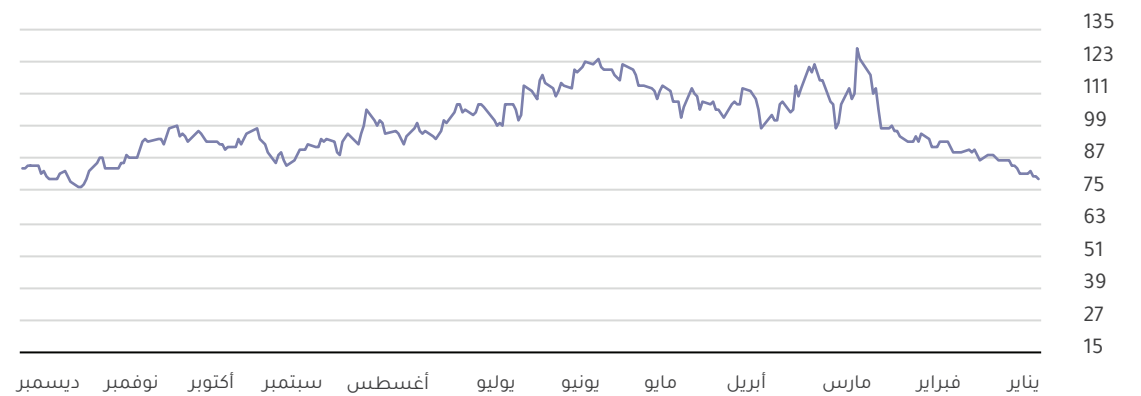
وفقاً لما ورد في تقرير الأسواق النفطية الشهري الصادر من الوكالة الدولية للطاقة لشهر ديسمبر 2022م، من المتوقع أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل 110 آلاف برميل في اليوم في الربع الرابع من العام 2022م (مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة)، وأن يصل إلى 100.8 مليون برميل في اليوم، بزيادة قدرها 130 ألف برميل في اليوم مقارنةً بتقرير الشهر السابق. كما من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط، وفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة، بمعدل 2.3 مليون برميل في اليوم، بزيادة 140 ألف برميل في اليوم مقارنةً بتقديراتها السابقة للعام 2022م، بينما ينمو الطلب على النفط في العام 2023م بمعدل 1.7 مليون برميل في اليوم، ليصل بذلك إجمالي الطلب إلى 101.6 مليون برميل في اليوم، والجدير بالذكر أنّ التقديرات للعام 2023م قد ارتفعت بمعدل 100 ألف برميل في اليوم مقارنةً بتوقعات الوكالة السابقة.

من جهةٍ أخرى، من المتوقع، حسب التقديرات الواردة في تقرير أوبك الشهري لأسواق النفط، انخفاض تقديرات الاستهلاك النفطي العالمي في العام 2022م بمعدل 0.1 مليون برميل في اليوم، حيث بلغت حالياً 2.5 مليون برميل في اليوم، وجرى خفض حجم الطلب على خام أوبك في العام 2022م بمعدل 0.1 مليون برميل في اليوم مقارنةً بتقديرات الشهر السابق، ليصل إلى 28.6 مليون برميل في اليوم (أي أعلى بحوالي 0.5 مليون برميل في اليوم مقارنةً بالعام 2021م). كذلك، جرى خفض حجم الطلب على خام أوبك في 2023م بمعدل 0.2 مليون برميل في اليوم مقارنةً بتقديرات الشهر السابق، ليصل حالياً إلى 29.3 مليون برميل في اليوم، أي أعلى بمعدل 0.7 مليون برميل في اليوم مقارنةً بالعام 2022م.

هذا وترى الوكالة الدولية للطاقة أنّ الاستهلاك النفطي سوف يرتفع إلى حوالي 101 مليون برميل في اليوم في العام 2023م مع بقاء الأسعار مرتفعة. ومن المتوقع حدوث انقطاع في العرض خارج منطقة الشرق الأوسط، ما يساهم في التعويض جزئياً عن التأثيرات السلبية على أسعار النفط الناتجة عن التراجع في الأوضاع الاقتصادية العالمية. غير أنّ المناخ الاقتصادي العالمي الصعب وتفتّتي جائحة (كوفيد-19) في الصين يهددان نموّ الطلب ويمكن أن يؤثر سلباً في أسعار النفط الخام في العام 2023م. وقد أظهر استطلاع أجرته وكالة "رويترز" وشمل 30 اقتصادياً ومحللاً توقعات بوصول سعر خام برنت إلى حوالي 89.4 دولار أمريكي للبرميل في العام 2023م، أي أقلّ بحوالي 5.0% مقارنةً بإجماع التوقعات في استطلاع شهر نوفمبر 93.7 دولار أمريكي للبرميل. وكان سعر خام برنت قد وصل في المتوسط إلى 99 دولار أمريكي في العام 2022م، ويرى معظم المحللين أنّ الطلب على النفط سوف يرتفع بشكلٍ كبير في النصف الثاني من العام 2023م بعد التخفيف من تدابير احتواء فيروس (كوفيد-19) في الصين واعتماد المصارف المركزية نهجاً أقلّ تشدداً فيما يتعلّق بأسعار الفائدة.

الأسعار الفورية لخام برنت 2022م

دولار أمريكي لسعر البرميل



المصدر: بلومبرغ

الضبابية الاقتصادية العالمية تؤثر سلباً في أداء مؤشر جميع أسهم السوق الرئيسية السعودية (تاسي) في 2022م

أنهى مؤشر تداول لجميع الأسهم السعودية (تاسي) العام 2022م بتراجع نسبته 7.1%، متأثراً بمخاوف المستثمرين من الركود الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار الفائدة وتقلّبات أسعار النفط. وكان المؤشر قد وصل إلى أعلى مستوى له عن 13.820.35 نقطة عند الإغلاق بتاريخ 8 مايو 2022م، ووصلت القيمة السوقية الإجمالية لمؤشر تاسي إلى 9.878.10 مليار ريال سعودي في نهاية 2022م، بانخفاضٍ نسبته 1.3% مقارنةً بالسنة السابقة. وفي المقابل، تراجعت القيمة الإجمالية المتداولة في العام 2022م بحوالي 24% لتصل إلى 1.708.04 مليار ريال سعودي، مقارنةً بما مجموعه 2.235.90 مليار ريال سعودي في السنة السابقة. أمّا من حيث عدد العمليات، سجّلت مجموعة قطاع المواد الأكثر نشاطاً 19.92 مليون عملية تداول، أي حوالي 22.7% من إجمالي عمليات التداول في العام 2022م، تلتها البنوك التي سجّلت 10.64 مليون عملية تداول (12.1% من إجمالي عمليات التداول)، ثمّ قطاع الطاقة الذي سجّل 5.74 مليون عملية تداول تمثّل 6.5% من إجمالي عمليات التداول المنقّذة خلال العام 2022م. كما أنّ قطاعات المواد والبنوك والطاقة تتصدّر القائمة من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي سجّلت، حسب الترتيب المذكور سابقاً، 23.8% و 21.8% و 7.0% من إجمالي القيمة المتداولة للأسهم للعام 2022م.

أما من حيث أداء مؤشرات مجموعات القطاعات، سجّل قطاع البرمجيات والخدمات الأداء الأفضل بعائدٍ بلغ 25.25% في العام 2022م، تلاه قطاع معدّات وخدمات الرعاية الصحية الذي حقّق عوائد بنسبة 24.55%. وخدمات المرافق العامة بعوائدٍ بلغت حوالي 21%، بينما حقّقت مؤشرات مجموعات قطاعات أخرى عوائد سلبية للعام 2022م، ووفقاً لما أوردته وكالة "ستاندرد آند بورز" العالمية للتصنيف الائتماني، تُعتبّر الأسواق المالية أساسية ومهمة لتوفير التمويل، ليس فقط لاستثمارات القطاع الخاص، ولكن أيضاً للمشاريع الضخمة مثل مشروع "نيوم" والمتوقع إصدار طرحه الأوّلي للاكتتاب العام في العام 2024م. كما أظهرت بيانات هيئة السوق المالية السعودية أيضاً أنّ قيمة أصول المحفظة قد ارتفعت بنسبة 10% لتصل إلى 235.72 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بما مجموعه 213.91 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2021م، وارتفع عدد المحافظ الاستثمارية تحت الإدارة في المملكة العربية السعودية بحوالي 680% كما في نهاية الربع الثالث من العام 2022م، ونما عدد الشركات المُدرّجة في سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تداول) بنسبة 6% ليصل إلى 217 شركة مقارنةً بما مجموعه 205 شركات في العام 2021م، بينما شهدت السوق الموازية (نموّ) زيادة بنسبة 217% في عدد الشركات المدرّجة الذي وصل إلى 38 شركة في الربع الثالث من العام 2022م في مقابل 12 شركة في الربع الثالث من العام 2021م.



من جهةٍ أخرى، ارتفع عدد صناديق الاستثمار إلى 890 صندوقاً، وهو رقم غير مسبوق، وبلغت حصة ملكية مؤسسات الاستثمار في هذه الصناديق 96.27% في الربع الثالث من العام 2022م، بينما بلغ إجمالي عدد صناديق الاستثمار العامة والخاصة 253 و 637 على التوالي، وبلغ مجموع عدد المشتركين في صناديق الاستثمار العامة والخاصة 677,447 مشتركاً في الربع الثالث من العام 2022م مقابل 453,141 مشتركاً في الربع الثالث من العام 2021م، ومن الحقائق الجديرة بالاهتمام أنَّ صناديق الاستثمار العاملة في القطاع العقاري قد انفردت بأعلى عدد من المشتركين مقارنةً بصناديق الاستثمار العامة والخاصة الأخرى.

وعلى صعيد قطاع صناديق الاستثمار العقاري المتداولة (ريت)، فقد كان أداء هذا القطاع ضعيفاً في العام 2022م، وكان صندوق "الرياض ريت" الوحيد الذي حقق مكاسب بلغت 0.30% (مقارنةً بالسنة السابقة)، بينما تراجع أداء 16 صندوق "ريت"، منها صندوق "سيكو ريت" وصندوق "ميفك ريت" اللذان شهدا أكبر تراجع بلغ 35% و 34% على التوالي. وفي المقابل، سذّدت صناديق "ناسي ريت" أعلى عوائد من الأرباح الموزعة في العام 2022م بنسبة 6.52%، بينما حقّق مؤشّر "مورغان ستانلي" لصناديق عهدة الاستثمار العقاري (ريت) عوائد بنسبة 4.16%. وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت مجموعة تداول السعودية وبورصة الكويت مذكرة تفاهم لاستكشاف فرص التعاون في مجال التقنية المالية (فينتك)، والمنتجات، وتحقيق الاستفادة، وإعداد التقارير البيئية والاجتماعية، والحوكمة وتطبيق معاييرها. واشتملت مذكرة التفاهم أيضاً على التعاون في تخطيط الفعاليّات المشتركة وعلاقات المستثمرين والإدراج المتقابل للشركات في كلا السوقين الماليّين.

وبلغ عدد الطروحات الأولية في سوق تداول السعودية في العام 2022م 18 طرحاً مقابل 19 طرحاً في السوق الموازية (نموّ) بقيمة إجمالية للطروحات بلغت 37.5 مليار ريال سعودي و 1.86 مليار ريال سعودي على التوالي. وسوف تحتفظ المملكة العربية السعودية باحتياطيات مالية كبيرة بالتزامن مع تنفيذها لخطط استثمارية طموحة في إطار الرؤية السعودية 2030. والجدير بالذكر أنّ إجمالي عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية الرئيسية إلى 223 شركة في نهاية العام 2022م بقيمة سوقية لجميع الطروحات الأولية وصلت إلى 147.37 مليار ريال سعودي وتمثّل حوالي 1.5% من القيمة السوقية الإجمالية.

لا يزال صندوق الاستثمارات العامة في طليعة مسيرة التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

يملك صندوق الاستثمارات العامة حالياً أكثر من 71 شركة موزّعة على 13 قطاعات مختلفة، وقد ساهم بإيجاد أكثر من 500,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. وقد أنشأ الصندوق أيضاً في العام 2022م شركتين كبيرتين هما "الشركة السعودية للقهوة" و"شركة تطوير منتجات الحلال". وتهدف الشركة السعودية للقهوة إلى تطوير إنتاج مستدام للقهوة في منطقة جنوبي جازان، موطن البنّ العربي الشهير عالمياً. بينما تسعى شركة تطوير منتجات الحلال إلى تحويل المملكة إلى مركز رئيس عالمي لمنتجات الحلال. ويعمل صندوق الاستثمارات العامة على توسعة أصوله وقد وضع استراتيجية تفصيلية لزيادة أصوله من حوالي 700 مليار دولار أمريكي اليوم إلى ما بين 2 إلى 3 تريليونات دولار أمريكي بحلول نهاية هذا العقد. وقد صرّح محافظ صندوق الاستثمارات العامة ياسر الرميان أنّ الصندوق يخطّط لإيجاد المزيد من فرص العمل.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأ صندوق الاستثمارات العامة شركة "عسير للاستثمار" لتكون ذراع الصندوق الاستثمارية في منطقة عسير في المملكة العربية السعودية بهدف تطوير وتحويل المنطقة إلى وجهة سياحية على مدار السنة من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة. كما ستهيء الشركة فرصاً استثمارية متنوّعة للمستثمرين المحليّين والأجانب في العديد من القطاعات، ومنها السياحة والضيافة والرعاية الصحية والرياضة والتعليم والمواد الغذائية وغيرها الكثير من القطاعات المحلية الآخذة في التوسّع بسرعة. ويسعى صندوق الاستثمارات العامة من خلال تأسيس هذه الشركة إلى توفير الدعم للمملكة العربية السعودية وتحويلها إلى وجهة استثمارية رئيسة، والعمل على إطلاق قطاعات واعدة في المملكة.

ومع سعي المملكة إلى الالتزام بهدف خفض الانبعاثات الكربونية إلى الصفر بحلول العام 2060م، يعمل صندوق الاستثمارات العامة على تحقيق الالتزام بتوليد 70% من احتياجات المملكة للكهرباء عن طريق الطاقة المتجدّدة بحلول العام 2030م. وتجدر الإشارة إلى أنّ صندوق الاستثمارات العامة يستثمر بكثافة في شركات تنتج الطاقة المتجدّدة، ومنها على سبيل المثال "أكوا باور"، و"مشروع سدبر للطاقة الشمسية" و"مشروع محطة الشعيبة للطاقة الشمسية". وبالإضافة إلى ذلك، ينوي

الصندوق استثمار 915 مليون دولار أمريكي في شركة "لوسيد موتورز" Lucid Motors وشركة E1 لإنتاج سيارات كهربائية، كما ينوي الصندوق استثمار 1.55 مليار ريال سعودي (412 مليون دولار أمريكي) في مشروع المسافر السياحي المحلّي العملاق.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل شركة الاتصالات السعودية (وهي تعدّ أكبر شركة مشغّلة لشبكة الجوّال في المملكة من حيث القيمة السوقية) بالتعاون مع صندوق الاستثمارات العامة، على طرح أعمال إنترنت الأشياء في مشروع مشترك يقدّم الحلول الذكية في قطاعات منها الإنتاج الصناعي، والإمداد اللوجستي، والنقل والمواصلات، والمدن الذكية، وتتنوّع ملكيته مناصفةً بين شركة الاتصالات السعودية وصندوق الاستثمارات العامة. ووفقاً لأهداف الرؤية 2030، سوف يدعم هذا التعاون مبادرات صندوق الاستثمارات العامة لتوطين الدراية والتقنيات المتقدّمة في المملكة العربية السعودية ولتحفيز تطوير الاقتصاد الرقمي.

قطاع الرعاية الصحية في المملكة يدخل حقبة جديدة من الفرص

يشهد قطاع الرعاية الصحية في المملكة طفرةً نتيجة المبادرات الحكومية الهادفة إلى تحفيز قطاع الرعاية الصحية والفرص التي اشتملت عليها الرؤية السعودية 2030 لتحسين نوعيّة الحياة. وتشهد المملكة نمواً في استثمارات القطاع الخاص في عددٍ من مشاريع الرعاية الصحية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويشير تقرير أصدرته "مشرق" و"فروست آند سوليفان" إلى أنّ المملكة تنوي إنفاق 66.67 مليار ريال سعودي على البنية التحتية للرعاية الصحية، كما تنوي زيادة مشاركة القطاع الخاص من 40% حالياً إلى 65% بحلول العام 2030م. وتشمل المنشآت التي يجري العمل على خصصتها 290 مستشفى و 2.300 مركز رعاية صحية أوّلية.

وعلاوةً على ذلك، فإنّ ميزانية الرعاية الصحية النامية والاستثمارات المتزايدة على مدى السنوات العشر الماضية تثبت أنّ الطلب على الرعاية الصحية في المملكة قد استمرّ في الارتفاع. ووفقاً لما أوردته إدارة التجارة الدولية، فإن إنفاق المملكة على الرعاية الصحية يعادل 60% من إجمالي إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعّة. ولا تزال الحكومة السعودية تعطي أولوية عالية لهذا القطاع. وسوف تخصص الحكومة في ميزانياتها للرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية 36.8 مليار دولار أمريكي، أو 14.4% من إجمالي الإنفاق الحكومي في العام 2022م.

كذلك، من المتوقّع أن تسهم الاستثمارات المتزايدة في البنية التحتية والابتكار في تحفيز نموّ قطاع الرعاية الصحية السعودي. وسوف يصبح متوسط الأعمار في المملكة بحلول العام 2050م ما بين 76.4 سنة إلى 81.8 سنة، ومن المتوقّع أن يرتفع عدد سكان المملكة من 34.3 مليون نسمة في 2019م إلى 39.4 مليون نسمة في العام 2030م.

هذا وقد التزمت الحكومة بتوفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة لنسبة 88% من سكانها، إلى جانب توفير نظام السجّلات الطبية الموحد لجميع السكان بحلول العام 2025م في إطار الرؤية السعودية 2030. وسوف تشهد قطاعات الرعاية الصحية الفرعية الأخرى توسّعاً مستمراً نتيجة تنفيذ خطط الرؤية 2030 وتوطين الإنتاج. ومن المتوقّع أن ينمو قطاع المنتجات الدوائية في المملكة، التي تشكّل أحد أكبر أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من 6.0 مليار دولار أمريكي في العام 2018م إلى 10.7 مليار دولار أمريكي في العام 2023م. وقد تزايد توظيف عمليّات التصنيع بشكلٍ كبير (من 20% في 2016م إلى 40% في 2020م). وتتوقّع "ستاندرد آند بورز" أن تستمرّ الحوافز الحكومية في جذب رؤوس الأموال.

ونتيجةً لإعادة تنظيم قطاع الرعاية الصحية وتحويله إلى نظام صحيّ شامل وفعال ومتكامل يركّز على تلبية احتياجات الفرد والمجتمع، يهدف برنامج تحويل الرعاية الصحية، الذي بدأ العمل به مؤخراً في إطار الرؤية 2030، إلى ضمان استمرار تطوير خدمات الرعاية الصحية في المملكة، كما يهدف إلى زيادة توفير الخدمات الصحية الإلكترونيّة والحلول الرقمية، وتحسين نوعيّة خدمات الرعاية الصحية، وضمان التغطية الصحية المثلى لمناطق جغرافية واسعة.

ووفقاً لأحدث الدراسات التي أجرتها "نايت فرانك" Knight Frank، وبناءً على الكثافة الحالية لأسرة المستشفيات، تقدّر احتياجات المملكة بما مجموعه 20,000 سرير إضافيّ بحلول العام 2035م. وإذا ما قارنًا ذلك بمتوسط كثافة أسرة المستشفيات حول العالم، فإنّ العجز في المملكة قد بلغ 14,000 سرير في 2016م، ومن المتوقّع أن يصل هذا العجز إلى 40,000 سرير بحلول العام 2035م. وبناءً على ما توصّلت إليه "كوليرز إنترناشونال" Colliers International، حيث قالت أنّه مع ارتفاع متوسط أعمال الرجال والنساء سوف تكون هناك حاجة أكبر لمؤنّسات رعاية صحية طويلة الأمد تتخصّص في العناية بالمسنين وإعادة التأهيل وخدمات الرعاية الصحية المنزلية، وأشارت "كوليرز إنترناشونال" إلى أنّ المملكة تحتاج إلى ما بين 6.400 إلى 9.600 سرير مخصّصة تحديداً للرعاية طويلة الأمد بناءً على المتوسط المتعارف عليه عالمياً والذي

يتراوح بين 4 إلى 6 أسرة لكل 1,000 نسمة فوق سن 65 سنة. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بحلول العام 2050م إلى ما بين 41,200 و 61,800 سرير رعاية صحية طويلة الأمد.

إلى جانب ذلك، سوف تعمل المملكة على تحويل قطاع الرعاية الصحية من خلال المنصة الوطنية لخدمات تبادل المعلومات الصحية والتأمينية (نفيس)، وهي منصة مصممة لتوحيد سجلّات رعاية المرضى لمقدمي خدمات الرعاية الصحية وتوفير خدمات التأمين المثلّي بهدف رقمنة قطاع الرعاية الصحية في المملكة. ويتزامن تطور منصة "نفيس" مع خطة الرؤية 2030 الهادفة إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتطوير القطاعات المختلفة، ومنها قطاع التكنولوجيا.

هذا بالإضافة إلى أنّ المملكة قد خصّصت 189 مليار ريال سعودي في ميزانيّتها للعام 2023م للإنفاق على الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية، ومن المتوقع أن يبقى هذا الرقم ثابتاً إلى حدّ كبير. ومن المقرر أن يستمرّ العمل على عددٍ كبير من الأنشطة في العام 2023م، بما في ذلك برامج التوطين، لزيادة القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية والخدمات الأخرى ذات العلاقة، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية المادية الخاصة بالصحة.

من جهةٍ أخرى، تنوي السلطات السعودية توسعة 12 قطاعاً صناعياً في إطار الاستراتيجية الصناعية الوطنية للمملكة العربية السعودية، بحيث تتيح فرصاً للنموّ وزيادة المنافسة على المستويات المحلية والدولية. وتشمل القطاعات الإثني عشر المستهدفة: الطيران والفضاء، والسيارات، والنقل البحري، والطاقة المتجدّدة، والمواد الكيميائيةّ، والآلات والمعدّات، والأجهزة الطبية، والمستحضرات الدوائية، وتعليب المواد الغذائية، ومواد البناء، وصناعات التعدين، والصناعات العسكرية.

وتشير الدراسة التحليلية التي أعدّتها "ستاندرد آند بورز جلوبال رايتنغز" إلى أنّ الإنفاق سوف يرتفع بشكلٍ كبير في المدى المتوسّط والطويل في قطاعات الاتصالات، وخدمات المرافق العامة، والمواد الغذائية، والزراعة، والرعاية الصحية، والبنية التحتية الرقمية، بمصادر تمويل رئيسية من أسواق السندات وتدقّق الاستثمارات من خلال الرؤية 2030. وفي المقابل، حُصّصَ ترليون دولار أمريكي لمشاريع العقار والبنية التحتية التي من شأنها المساهمة في تحفيز القطاع العقاري في المملكة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يستفيد سوق العقارات المكتبية من المبادرة الحكومية الهادفة إلى تشجيع شركات عالمية على نقل مقرّاتها الرئيسية إلى المملكة. ومن المتوقع أن تستمر هذه الوتيرة على مدى السنوات الثلاث القادمة على الرغم

من ارتفاع معدّلات الإشغال وتراجع أعداد مشاريع البناء الجديدة. كذلك، تتوقع "ستاندرد آند بورز" توظيف استثمارات ضخمة في شبكات الكهرباء في المملكة وتزايد أعداد الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المملكة، التي تمثّل أكبر اقتصاد في العالم العربي، قد أعلنت استراتيجية جديدة لحماية الملكية الفكرية بهدف تشجيع الاستثمار ورعاية الإبداع والابتكار. وسوف تؤدّي الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية إلى تشجيع الاستثمار وإيجاد فرص وظيفية مهمة وتعزيز فهم حقوق الفنّانين والمبدعين. وتقوم الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية على أربع ركائز، هي: توليد الملكية الفكرية، وإدارة الملكية الفكرية، والاستثمار التجاري للملكية الفكرية، وحماية الملكية الفكرية.

تسهم ركيزة توليد الملكية الفكرية في زيادة إنتاج أصول الملكية الفكرية الوطنية ذات القيمة العالية من خلال تشجيع المهارات السعودية الشابة. بينما تهدف ركيزة حماية الملكية الفكرية إلى الترويج لاقتصاد السوق من خلال حماية الحقوق الإبداعية، وتساعد ركيزة الاستثمار التجاري للملكية الفكرية على زيادة حجم الاستثمارات الجديدة في المملكة والاستفادة منها. وفي المقابل، تهدف ركيزة إدارة الملكية الفكرية إلى تحسين قيمة الملكية الفكرية من خلال إيجاد إجراءات تسجيل سريعة ودقيقة وشاملة لضمان كفاءة إدارة الابتكارات الإنسانية.

على صعيدٍ آخر، وفي ضوء افتتاح منتجعين ساحليّين رائدين، صرّحت شركة البحر الأحمر الدولية مؤخراً أنّها سوف تكون جاهزة لاستقبال الزوّار في أوائل العام 2023م. كذلك أعلنت هيئة تطوير بوابة الدرعية عن وضع حيّ الطريف ومطل البحيري في المنطقة الوسطى على قائمة اليونسكو للتراث العالمي. ويضمّ المشروع الذي تبلغ تكلفته 50 مليار دولار أمريكي بعض أشهر المطاعم والفنادق في العالم، وهو مصمّم على الطراز المعماري النجدي التقليدي.

مبادرات الحكومة الهادفة إلى زيادة ملكيّة المنازل في المملكة ومواصلة العمل على تعزيز القطاع العقاري

سوف تشهد السوق العقارية السعودية نمواً مستمراً في ضوء الرؤية 2030 وبرنامج الإسكان، مع تخصيص ترليون دولار أمريكي لمشاريع العقار والبنية التحتية، وفقاً لما أورده "ستاندرد آند بورز جلوبال رايتنغز". ومن المتوقع بناء ثماني مدن جديدة و 1.3 مليون وحدة سكنية إضافية بحلول نهاية العام 2030م. كما أنّه من المتوقع أن يرتفع عدد سكّان الرياض إلى ما يقارب 15 مليون نسمة في العام 2030م مقابل عدد السكان الحالي الذي يبلغ حوالي 8 ملايين نسمة، وذلك في إطار الهدف الطموح لتحويلها إلى إحدى أكبر عشر مدن في العالم (تقديرات العام 2018م). وسوف يستفيد القطاع العقاري من عددٍ من المبادرات الجديدة الهادفة إلى زيادة حجم العرض المحلّي للوحدات السكنية وإنعاش قطاعيّ الأعمال والتمويل من خلال الاستثمارات في العقارات التجارية

وكما ورد في أحدث تقرير أصدرته الهيئة العامة للإحصاء، ارتفعت أسعار العقارات السكنية بنسبة 2.5% في الربع الثالث من العام 2022م، مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة، وهو ما يمثّل نمواً في مؤشّر أسعار العقارات بنسبة 1.5%، وقد نتجت هذه الزيادة بشكلٍ رئيس عن ارتفاع أسعار قطع الأراضي السكنية بنسبة 2.6%، ما ساهم في ارتفاع المؤشر العام بالنظر إلى أنّ وزنها هو الأكبر نسبياً في المؤشر. غير أنّ القيمة الإجمالية للمعاملات العقارية لم تشهد أيّ تغيير في الربع الثالث من العام 2022م (ارتفاع بنسبة 0.2% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة) مقارنةً بالعام 2021م، بينما تراجع العدد الإجماليّ للمعاملات العقارية بنسبة 14%. وكمعدّل سنوي، بقيت أعداد المعاملات العقارية التجارية والسكنية ثابتة، وانفردت الرياض بنسبة 46.5% من القيمة الإجمالية للمعاملات العقارية في الربع الثالث من العام 2022م. غير أنّ أسعار العقارات التجارية انخفضت بنسبة 0.4%، وأدّت أسعار العقارات الزراعية إلى تأثير سلبيّ بنسبة 0.6% على المؤشّر العام. ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن "برايس وترهاوس كوبرز"، شهدت السوق السكنية السعودية تحوّلاً كبيراً على مدى السنوات العشر الأخيرة.

وبحلول العام 2030م، من المتوقع أن تحقّق المملكة، في نطاق هدف مساهمة القطاع السكني، نمواً نسبته 8.8% من الناتج المحليّ الإجمالي، وأن يمتلك 70% من السكان منازلهم الخاصة. وقد كان الدعم المقدّم من البنك

المركزي السعودي مهماً وأساسياً لنموّ هذا القطاع. مع خفض قيمة الدفعة المقدّمة المطلوبة لشراء العقار من 30% إلى 5% من سعر الشراء، وزيادة عدد المؤسّسات التي تقدّم قروض الرهن العقاري. ومن خلال الرقابة والإشراف على التعاملات بين الأطراف المعنية بعمليّات التأجير، تساعد الجهود المبذولة، ومنها على سبيل المثال برنامج "إيجار"، على استقرار أسواق تأجير وشراء العقار. والجدير بالذكر أنّ صندوق التنمية العقارية السعودي وشركة "بداية" لتمويل المنازل قد دخلا في شراكةٍ لتوفير خيارات السكن الميسر والتمويل لمؤسّسات وشركات التمويل العقاري. وتهدف هذه الاتفاقية إلى توفير تسهيلات تمويل قصيرة ومتوسّطة الأجل لمساعدة المستفيدين على امتلاك منزل مناسب. وتتوافق هذه المبادرة مع أهداف برنامج "السكن للجميع بحلول 2030م"، وهو أحد برامج الرؤية السعودية 2030.

من جانبٍ آخر، شهدت الطروحات الأوليّة للاكتتاب العام في صناديق الاستثمار العقاري المتداولة إدراج صندوقين في السوق السعودية خلال السنة، كان أحدهما صندوق "الإئماء ريت" الفندقّي بإدارة شركة الإئماء للاستثمار، والذي بلغ عدد وحداته المطروحة 51.14 مليون وحدة بسعر طرح 10 ريالات سعودية للوحدة، وكان الثاني صندوق "الواحة ريت" الذي أدرج في السوق الموازية (نموّ) بحجم طرح حوالي 3.2 مليون وحدة بسعر 10 رياللت سعودية للوحدة. وتشرف شركة "الوساطة المالية" على إدارة صندوق "الواحة ريت"، وقد أدرج في سوق "نموّ" في 30 نوفمبر2022م.

وفضلاً عن ذلك، فإنّ المبادرات الأساسية، ومنها على سبيل المثال برنامج "ملاك"، وبرنامج "شركات"، وبرنامج "سكني"، تعزّز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتقديم خدمات وسلع سكنية لتلبية احتياجات المواطنين بأسعارٍ معقولة، إلى جانب تمكين مشتري المنازل السعوديين من تقديم طلبات رقمية عبر الإنترنت لشراء منزلهم الأوّل. وفي المقابل، استكملت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) اعتماد تصنيف "فيكو" FICO® للمقرضين في المملكة في منتصف شهر سبتمبر 2022م، بما يحقّق الاشتمال المالي لجميع فئات المجتمع. وسوف يصبح الآن بمقدور ملايين العملاء السعوديين من مختلف الشرائح، كأصحاب المهن الحرة ورجال الأعمال المبادرين والمتقاعدين وغيرهم، الاقتراض من البنوك بعد أن كانوا يواجهون صعوباتٍ في الحصول على قروض.

تعزير الأداء في العام 2023م بفعل النمو القوي للقطاع غير النفطي واستمرار النشاط النفطي

تستمر إعادة الهيكلة المالية للمملكة العربية السعودية في المساعدة على تحسين الإنفاق التشغيلي وتنويع مصادر الدخل. ووفقاً لما أوردته الشركة الاستشارية "ستراتيغك جيرز" STRATEGIC GEARS، من المتوقع أن تحقق المملكة فائضاً مالياً في العام 2023م وفي المدى المتوسط حتى العام 2025م. ويأتي هذا الفائض للسنة الثانية على التوالي بعد ثماني سنوات من العجز في الميزانية. وفي المقابل، من المتوقع أن يستمر الدين العام دون مستوى سقف الدين الحكومي المحدد بنسبة 50%. أمّا على صعيد سوق العمل، يستمر انخفاض معدل البطالة وتزايد مشاركة المرأة في القوى العاملة. ومن المرجح أن يشهد العام 2023م زخماً إيجابياً ناتجاً عن النمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق في العام 2022م بفعل النشاط النفطي القوي وبفعل نمو النشاط الاقتصادي المحلي غير النفطي نتيجة جهود القطاع الخاص السعودي. غير أنّ وتيرة النمو الاقتصادي يمكن أن تتأثر سلباً بعودة ظهور متحورات جديدة لفيروس كورونا والركود الاقتصادي العالمي، خاصة في الدول التي تشكل مصدراً أساسياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة/شركاء المملكة التجاريين.



مراجعة أنشطة وعمليات الشركة

53	قطاع إدارة الأصول
54	إدارة أسهم الملكية الخاصة
55	إدارة الأسواق المالية
56	إدارة الاستثمارات العقارية
57	إدارة تطوير المنتجات
58	إدارة الوساطة
59	إدارة تمويل الشركات
60	إدارة العمليات
62	قطاع تطوير الأعمال والطرح

قطاع إدارة الأصول

يركّز قطاع إدارة الأصول في الشركة على مراقبة الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق، وعلى تقييم احتياجات العملاء باستمرار من أجل تطوير الحلول الاستثمارية الجديدة التي تلبي الاحتياجات المتغيّرة، وذلك لإدارة استثمارات عملاء الشركة وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وأقصى درجات الحوكمة.

يسعى القطاع لتحقيق أداء استثماري جيّد وعوائد تنافسية مجزية على المدى الطويل، وذلك لكافة منتجات الشركة الاستثمارية من صناديق استثمارية عامة وخاصة، إلى جانب المحافظ الاستثمارية بالوكالة.

وتشمل محفظة "الخبر المالية" الحالية 22 صندوقاً وشركة استثمار.

أبرز الإنجازات في العام 2022م

- نمو الأصول تحت الإدارة خلال العام 2022م بنسبة 14% من 7,08 مليار ريال في عام 2021م لتصل إلى 8,08 مليار ريال سعودي.
- الاستحواذ على شركة المجتمع الرائدة الطبية (الأصل المملوك من قبل صندوق "الخبر لأسهم الملكية الخاصة السعودي 2").
- إدراج شركة "ألف ميم ياء" للمعدات والأجهزة الطبية المحدودة، والمملوكة من قبل صندوق "الخبر للملكية الخاصة الطبي 1" في السوق الموازية (نمو).
- بيع العقار الثالث والمتبقي في صندوق "الخبر للدخل العقاري الأمريكي" ويتم العمل حالياً على تصفية الصندوق.
- موافقة مجلس إدارة صندوق "الخبر ريت" على الزيادة الإضافية الثالثة لإجمالي قيمة أصول الصندوق.
- إدراج صندوق "الخبر للنمو والدخل المتداول" في السوق المالية السعودية (تداول)، وتجاوز إجمالي أصوله المدارة 1,000 مليون ريال سعودي.
- إطلاق صندوق "الخبر الخاص للدخل متعدد الأصول 1".

إدارة

أسهم الملكية الخاصة

تعزّز إدارة أسهم الملكية الخاصة مكانة الشركة كشريك مؤتمّن للشركات العائلية في المملكة العربية السعودية ودول المنطقة، إذ تهدف الشركة إلى تقديم خدمات الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة في عدّة قطاعات منها قطاع التعليم والقطاع الصحي، بالإضافة إلى قطاعي التأجير والصناعي.

وتعمل إدارة أسهم الملكية الخاصة، بالتنسيق الوثيق مع فرق الإدارة العليا بالشركات المُستثمرة في المحافظ الاستثمارية التي تديرها شركة "الخبر المالية"، على تحقيق القيمة التشغيلية والمالية المستهدفة. وذلك من خلال الاستثمار في الصفقات المستهدفة عبر صناديق محدّدة تُؤسّس برؤوس أموال خاصة كبيرة تقدّمها شركة "الخبر المالية".

وتقدّر قيمة الأصول تحت الإدارة في إدارة الخاصة بأكثر من 2.1 مليار ريال سعودي موزعة على 12 صندوقاً استثمارياً.

أبرز الإنجازات في العام 2022م

- الاستحواذ على حصة بنسبة 56.1% من حقوق ملكية شركة الجزيرة لتأجير السيارات في الرياض، وقد تم الاستحواذ عليها من قبل صندوق "الخبر للملكية الخاصة لتأجير السيارات".
- شارك صندوق "الخبر للملكية الخاصة السعودي 1" في عملية زيادة رأس مال شركة إنوفا السعودية للرعاية الصحية ("شركة إنوفا") وتم استخدام متحصلات زيادة رأس المال في الاستحواذ على عدد من الصيدليات كجزء من خطة لزيادة حجم أعمال شركة إنوفا وبالتالي تعظيم قيمتها.
- تم التقديم لهيئة سوق المال ومنصة تداول طلب إدراج أسهم شركة المجتمع الرائدة الطبية والمملوكة بنسبة 49% من قبل صندوق "الخبر للملكية الخاصة السعودي 2"، إدراجاً مباشراً في سوق نمو في نوفمبر 2022م، وما زال الطلب تحت الدراسة.

إدارة الأسواق المالية

لدى إدارة الأسواق المالية بالشركة سجلٌ حافلٌ من تقديم خدمات إدارة الاستثمار لقاعدة عملاء متنوّعة، وذلك من خلال منصّة خاصة بإدارة الصناديق والمحافظ الاستثمارية بالوكالة والتي توفّر عوائد تنافسية مقارنةً بمنتجات الاستثمار المماثلة المتاحة في السوق.

كما تواصل إدارة الأسواق المالية التعاون مع مديري الاستثمار العالميين والإقليميين لغرض تطوير منتجات استثمارية مبتكرة جديدة.

تبلغ قيمة الأصول تحت الإدارة في إدارة الأسواق المالية 2.5 مليار ريال سعودي موزّعة على أربعة صناديق استثمارية ومحافظ استثمارية بالوكالة.

أبرز الإنجازات في العام 2022م

- شهدت الأصول تحت الإدارة من صناديق استثمارية ومحافظ استثمارية بالوكالة خلال العام 2022م نموّاً مطرداً بنسبة 87.97% مقارنةً بالعام 2021م لتصل إلى 2.5 مليار ريال سعودي.
- تمكّنت إدارة الأسواق المالية من إطلاق صندوق "الخبير للنموّ والدخل المتداول" والذي جمع 1,000 مليون ريال سعودي عبر عملية الاكتتاب العام. ويستثمر الصندوق في محفظة متنوّعة من الأسهم العالمية، ومن طرّحات الشركات للاكتتاب العام، ومن صناديق الطرّحات الخاصة والنقد.

إدارة الاستثمارات العقارية

تركّز إدارة الاستثمارات العقارية على تقديم منتجات استثمارية عقارية فريدة وإدارتها باحترافية، بهدف توفير عوائد تنافسية من الملكية المباشرة للعقارات، وذلك بفعل خبراتها العميقة في القطاع ونهجها المنضبط لأداء الاستثمار.

وتطمح إدارة الاستثمارات العقارية إلى تلبية احتياجات المستثمرين مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف نسبة تحقّلهم للمخاطر واختلاف أهدافهم في تحقيق العوائد، وذلك بناءً على فلسفة إدارة الاستثمارات العقارية التي تقوم على الفهم العميق لاحتياجات المستثمرين المختلفة.

تُقتنص الفرص الاستثمارية المدرّة للدخل بعد إجراء الدراسات النافية للجهالة وإجراء التقييم الدقيق لمختلف المقوّمات الاستثمارية.

وتشكّل الاستثمارات العقارية نسبةً كبيرةً من محفظة استثمارات "الخبير المالية"، حيث تقدّر قيمة الأصول تحت الإدارة في إدارة الاستثمارات العقارية بأكثر من 3.2 مليار ريال سعودي موزّعة على سبعة صناديق استثمار عقارية.

أبرز الإنجازات في العام 2022م

- تبيّ نهج اغتنام الفرص للاستحواذ على العقارات المدرّة للدخل من خلال صندوق "الخبير ريت" الحالي، والذي يهدف إلى توسيع وتنويع عروضه تدريجياً.
- مواصلة التّخارج الجزئي من صندوق "الخبير للتطوير السكني 2" عن طريق بيع الفلل السكنية، والتّخارج الجزئي من صندوق "الخبير للفرص العقارية 2" عن طريق بيع قطع الأراضي المملوكة للصندوق، والتّخارج من صندوق "الخبير للدخل العقاري الأمريكي" عن طريق بيع العقار المتبقّي في الصندوق وهو مشروع "بارك تن بلازا".

إدارة تطوير المنتجات

لدى إدارة تطوير المنتجات في "الخبر المالية" دورٌ استراتيجيٌّ في جميع مراحل الاستثمار بدءاً بتطوير وهيكله الفرص الاستثمارية الجديدة التي يختارها مديرو الصناديق ومن ثم تحويلها إلى حلول ومنتجات استثمارية مبتكرة، كما تقدّم هذه الإدارة الدعم لمديري الصناديق فيما يتعلّق بالاستحواذ على الصفقات الاستثمارية الجديدة والتخارج منها، وإنهاءها وتصفياتها.

تتأكّد الإدارة من أنّ تطوير المنتجات وإدارتها يتمّ وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية بالتنسيق الفعال مع المستشار الشرعي. كما تتولّى مسؤوليات أخرى وهي: إعداد تقارير الصناديق وفقاً لمتطلبات هيئة السوق المالية، جمع تقارير أداء الصناديق للمستثمرين، والتنسيق مع مديري الطرح والجهات المستلمة لدعم الطروحات العامة لمنتجات "الخبر المالية". يتمتّع فريق الإدارة بخبرة واسعة في تطوير صناديق الاستثمار والتحليل المالي والبحوث الاقتصادية وأبحاث السوق وقوانين الاستثمار المعمول بها.

أبرز الإنجازات في العام 2022م

- دعم إطلاق صندوق "الخبر للنمو والدخل المتداول"، والذي أدرج في السوق المالية السعودية (تداول). وقد جمع الطرح مليار ريال سعودي.
- دعم فريق إدارة أسهم الملكية الخاصة والتواصل مع المستشار المالي ومقدّم الخدمات الآخرين لإكمال الإدراج الناجح لأسهم شركة "ألف ميم ياء" في السوق الموازية (نمو). وهي أوّل محفظة أسهم تُدرج للشركة.
- دعم فريق إدارة أسهم الملكية الخاصة والتعاون مع المستشار المالي وغيره من مقدّم الخدمات لإكمال طلب هيئة السوق المالية لإدراج "صيدلية المجتمع" في السوق الموازية (نمو).
- هيكله وتطوير صندوق "الخبر للملكية الخاصة لتأجير السيارات" والطرح اللاحق لصندوق "الخبر للملكية الخاصة 4".
- تحديث وثائق طرح المنتج لإجراء التعديلات المتعلقة بمنتجات معينة.

إدارة الوساطة

عملت إدارة الوساطة على توفير منصة تداول متكاملة للمستثمرين من المؤسسات والأفراد، لإتاحة فرصة التداول في أسهم الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، إضافةً إلى المشتقات الدولية والعملات الأجنبية، مدعمة بمنتجات تمويلية تتماشى مع تطلعات كافة فئات المستثمرين.

وذلك عبر منصة مجهزة بأحدث المواصفات التقنية الفريدة والتميزة والمعتمدة على مبادرات الذكاء الاصطناعي الهادفة للارتقاء بمستوى الخدمة المستهدفة.

أبرز الإنجازات في العام 2022م

- إعداد فريق من الشركاء الاستراتيجيين ذوي العلاقة لهيكله أعمال الوساطة والخدمات التي سنقدمها لعملائنا.
- حصول الشركة على رخصة تقديم خدمات الوساطة المالية للتعامل بصفة أصيل ووكيل من هيئة السوق المالية.
- الإطلاق التجريبي لمنصة الخبر للوساطة المالية، لإتاحة التداول في الأسواق المحلية والأقليمية والعالمية.
- بدأ القسم باستقطاب العملاء تدريجياً للتداول التجريبي للمنصة والخدمات المقدمة.

إدارة تمويل الشركات

تعمل إدارة تمويل الشركات على توفير الخدمات التمويلية الشاملة التي تلبي احتياجات العملاء وتدعم نموّ استثمارات الشركة، وذلك بالاعتماد على درايتها وخبرتها في تقديم هيكليات مبتكرة ومناسبة لجمع رؤوس الأموال وتقديم الاستشارات المالية.

كما توفّر الإدارة هيكليات تمويل متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية بالاستفادة من علاقاتها مع مجموعة متنوعة من الممولين والمستثمرين، كالمصارف وصناديق الاستثمار والكيانات الحكومية وشركات الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة والشركات العائلية. كما تقوم الإدارة بمراجعة توقّعات التدفقات النقدية ومتطلباتها، إلى جانب دعم العملاء في هيكلة وتأمين التسهيلات الائتمانية من خلال التفاوض مع المقرضين، وحاملي سندات الدين، والمتابعة مع اللجان والسلطات المختصة.

أبرز الإنجازات في العام 2022م

- قامت إدارة تمويل الشركات بترتيب تسهيلات تمويل متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية لشركة "الخبير المالية" تقدّر قيمتها بـ 350 مليون ريال سعودي.

إدارة العمليات

اكتسبت "الخبير المالية" خبرة واسعة على مدى السنوات الماضية في مجال تقديم خدمات العمليات، والتي تشمل: الخدمات الإدارية، وخدمات أمين الحفظ المتخصصة لمديري صناديق الاستثمار والمؤسسات المالية والوقفية وكيانات استثمارية أخرى، وكذلك خدمات عمليات الوساطة.

وتقدّم "الخبير المالية" أيضاً خدمات شاملة ومتكاملة مماثلة لما تقدّمه أكبر شركات الخدمات الإدارية، كما نقدّم حلولاً خاصة تتناسب مع احتياجات كلّ عميل، ونجمع بين كفاءة العمليات وبين القدرات التقنية، وذلك باتّباع منهجية قائمة على توفير أفضل الخبراء المتخصّصين وأحدث التقنيات كي نتمكّن دائماً من أداء العمل المطلوب بأعلى مستويات الجودة. وتشمل خبراتنا المتخصصة الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة في الأسواق المحلية والعالمية، والعقار والأصول المدوّنة للدخل، والأسهم، وأسواق النقد.

أبرز الإنجازات في العام 2022م

- العمل جنباً إلى جنب مع الإدارات المختلفة في الشركة لتوفير كافة المتطلّبات المتعلّقة بإدراج شركة "ألف ميم ياء" للمعدّات والأجهزة الطبية حتى إتمام إدراجها في السوق الثانوي بتاريخ 18 يناير 2022م.
- دعم عملية طرح العام لصندوق "الخبير للنمو والدخل المتداول".
- هيكلة قسم العمليات لإدارة الوساطة والحرص على ضمّ خبرات متميّزة لفريق العمل.

قطاع تطوير الأعمال والطرح

والتواصل المستمر والمنتظم معهم لإطلاعهم على أحدث مستجدات استثماراتهم في محافظهم الاستثمارية، بالإضافة إلى تقديم التقارير الدورية التي تتضمن آخر المستجدات في أسواق الاستثمار المحلية والإقليمية والعالمية، والمناخات الاستثمارية السائدة، والفرص المتاحة في الأسواق المختلفة.

أبرز الإنجازات في العام 2022م

- نقت قاعدة العملاء بنسبة 16% من فئة العملاء الأفراد والشركات.
- بلغت نسبة الخدمات المتكيزة للعملاء 53% كما في نهاية العام 2022م، مما يعكس مدى رضى عملائنا الحاليين.

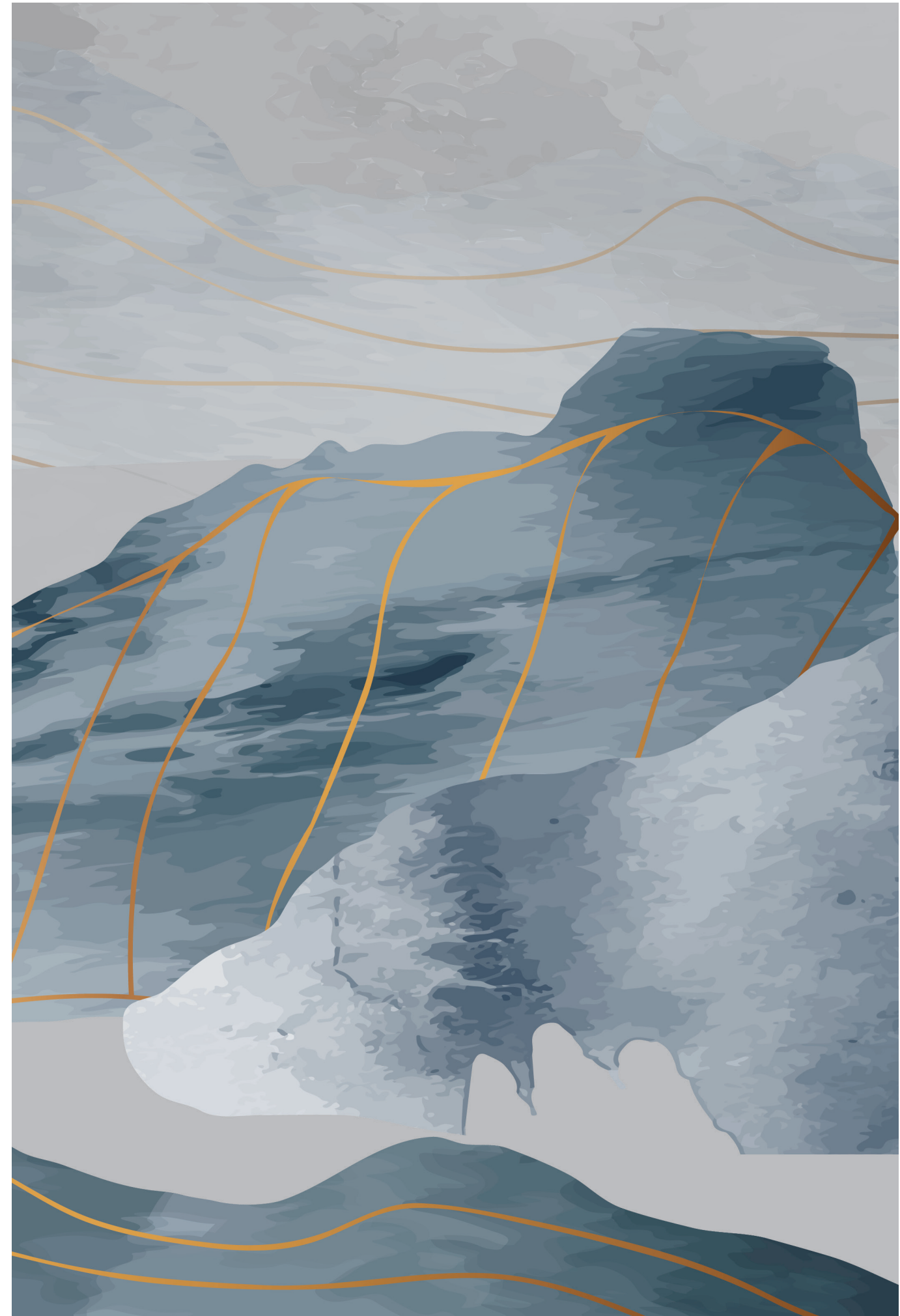
يهدف قطاع تطوير الأعمال والطرح إلى إيجاد قيمة مضافة لشركة "الخبير المالية" على المدى الطويل وذلك من خلال عملائها وأسواقها وعلاقاتها.

كما يستفيد القطاع من معرفته الواسعة وخبرته الطويلة في تقديم منتجات "الخبير المالية" في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي لقاعدة واسعة من العملاء الأفراد من أصحاب الملاة المالية العالية، والشركات العائلية، والمؤتسبات، والشركات. ويواصل القطاع تعزيز علاقات الشركة الاستثمارية المتميزة مع العملاء وترسيخ جسور التواصل معهم، وذلك بتعريف العملاء بالمنتجات والصفقات الجديدة التي تطرحها الشركة



مراجعة العمليات المساندة

66	إدارة الاتصالات والعلاقات العامة
67	إدارة تقنية المعلومات
68	إدارة الموارد البشرية



إدارة الاتصالات والعلاقات العامة

تتولى إدارة الاتصالات والعلاقات العامة مسؤولية تطوير خطط الاتصال والتسويق للمنتجات والصناديق الاستثمارية الجديدة، وإقامة الحملات التسويقية للطروحات الأولية والطروحات الإضافية وغيرها من الحملات التي تهدف لبناء العلامة التجارية لشركة "الخبر المالية".

بالإضافة إلى ذلك، تتولى إدارة الاتصالات والعلاقات العامة مسؤولية تطوير وتنفيذ استراتيجية التواصل الداخلي والخارجي واستراتيجية التسويق الرقمي، فتتولى مسؤولية بناء علاقات الشركة مع الجهات الإعلامية المختلفة، وتعمل على تنظيم وإدارة جميع الأحداث السنوية أو الدورية ذات الصلة بأعمال الشركة، مثل اجتماعات الجمعية العمومية العادية لصناديق الشركة، واجتماعات مجلس الإدارة، إلى جانب المناسبات المهمة على مستوى منسوبي الشركة.

أما في الجانب الرقمي، فتعمل الإدارة على التخطيط لمواقع التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني الرسمي للشركة، وتفعيلها كمنصات فعالة لحملات الشركة التسويقية ونشر أحدث إعلانات الشركة ومستجداتها، ونشر المواد التحريرية أو الإعلامية.

على صعيد الاتصال الداخلي، تحرص الإدارة على تنظيم هياكل الاتصال الداخلية الفعالة التي تمكن منسوبي الشركة من معرفة أدائها ومستجداتها الداخلية وجعلهم على اطلاع بالمواضيع الخارجية المتعلقة بأعمالها وذلك عبر التقارير الدورية والتقارير الاقتصادية، وتقارير الأعمال ربع السنوية، والبيانات الصحفية وغيرها من المحتويات، مما يعزز أواصر العمل الوثيقة بين منسوبي الشركة ويضمن تحقيق الأهداف المشتركة.

أبرز الإنجازات في العام 2022م

- إصدار عدة بيانات صحفية وإعلانات رئيسة لتسليط الضوء على إنجازات الشركة ومستجدات أعمالها وأنشطتها الاستثمارية المتعلقة بالصناديق العامة المغلقة والمتداولة.
- إطلاق حملة تسويقية رقمية للإعلان عن بدء الاكتتاب في صندوق "الخبر للنمو والدخل المتداول" وذلك على وسائل الإعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، مما ساند في اكتتاب أكثر من 470 ألف مشترك، وقد استمرت الحملة حتى نجاح الاكتتاب وإدراج الصندوق في السوق المالية (تداول).
- مساندة استراتيجية الشركة في الخارج من صندوق "الخبر للملكية الخاصة الطلي 1" ووضع خطة تسويقية للتعريف بالأصل المملوك للصندوق، شركة "ألف ميم ياء" للأجهزة والمعدات الطبية، للتعريف بالشركة والتطلعات المستقبلية لها.
- إطلاق حملة توعوية عن صناديق الاستثمار المغلقة المتداولة عبر المنصات الرقمية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي.

إدارة تقنية المعلومات

إدارة الموارد البشرية

تعدّ إدارة تقنية المعلومات أحد المحركات الاستراتيجية الرئيسة لشركة "الخبر المالية" لأنّها تشرف بشكلٍ فعّال على البنية التحتية التقنية الآمنة والموثوقة للشركة، وتوفّر الخدمات والحلول التقنية عالية الجودة، كما تقدّم الدعم الفني السريع لتلبية احتياجات العمل المتغيّرة باستمرار.

تشمل الإنجازات الرئيسة لإدارة تقنية المعلومات لعام 2022م توفير الشبكة والجدار الأمني، وإمكانية الاسترجاع في حالات الكوارث وتشغيل البريد الإلكتروني والنسخ الاحتياطي بنسبة 100%. والجدير بالذكر أنّ الإدارة لم تسجّل أيّ هجمات فيروسية أو محاولات اختراق أو أيّ امر عالي الخطورة قد يلحق الضرر بالشركة خلال عام 2022م، وذلك لأنّ إدارة تقنية المعلومات جعلت من الأمن التقني، في ظلّ تطور البرمجيات الضارة وأساليب الهجمات السيبرانية باستمرار، من أولوياتها، كما واكبت الإدارة مستجّذات الحلول التقنية المبتكرة للتصدّي لأيّ تهديدات تقنية تضرّ بالشركة.

خلال العام 2022م، استمرّت الشركة بتشجيع الاستخدام المبدع والمبتكر للتكنولوجيا، ونفّذت حلولاً جديدة وحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات بهدف دعم النظم والخدمات المعلوماتية وأعمال الوساطة، وتمّ كلّ ذلك بمساعدة إدارة تقنية المعلومات.

أبرز الإنجازات في العام 2022م

- تحسين أمان البنية التحتية لتقنية المعلومات لدى الشركة بتفعيل التحكم في الوصول إلى الشبكة (NAC)؛ حيث حُظِر الوصول للأجهزة غير المصرّح بها أو غير الآمنة، كما وحُظِر المستخدمين الذين لا يتّبعون سياسة الأمان المعتمدة.
- تقييم "نظام إدارة أوامر الوساطة" (OMS)، والإشراف على تنفيذه، وهو عبارة عن تطبيق مباشر (SaaS) يعالج الدورة الكاملة لعمليات الوساطة، والتي تشمل إدارة الأوامر، وإدارة العمليات، وإدارة المهام، ومنصّة الوسطاء، وإعداد تقارير (MIS) من المنظور التنظيمي، وذلك وفقاً لمتطلّبات هيئة السوق المالية وشركة "تداول" السعودية.
- تصميم بوابة الوساطة الرقمية على الإنترنت لتكون نقطة وصول موحّدة للعملاء، بدءاً من تسجيل العميل، وإتاحة المنصّة الرقمية للاستثمار والسحب والاشتراك، وإنشاء وعرض تقارير أداء المحفظة، وإتاحة نموذج رقمي لسياسة "إعرف عميلك" وإتاحة مهمات أخرى. وقد دمجت الإدارة البوابة بنجاح مع قوائم وورلد تشيك (Worldcheck) ومع خدمة "علم" (يقين) وخدمة التحقق من كلمة السر لمرّة واحدة (OTP).
- نقل تطبيقات الواجهة الخلفية (نظام إدارة الأصول وإدارة علاقات العملاء) إلى السحابة الرقمية لتحقيق التكامل السلس مع نظام (OMS)، ممّا يجعل جميع عمليّات الشركة المهمة (واجهة المستخدم الأمامية والواجهة الخلفية) تحت مظلة واحدة وعلى منصّة واحدة.
- تنفيذ نظام رقمي لإنشاء فواتير إلكترونية بما يتماشى مع متطلّبات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

تعدّ الكوادر البشرية أهمّ أصول شركة "الخبر المالية"، حيث نسعى لجذب أفضل الخبرات والكفاءات، ولتهيئة البيئة المريحة والمحفّزة للعمل والإنجاز، كما نعمل على تطوير قدرات الكفاءات المتخصصة في قطاعات الشركة المختلفة بما يحقق إحدى مميّزات الشركة التنافسية.

اتخذت إدارة الموارد البشرية خطوات مدروسة لضمان تحقيق المستويات المثلى للتوظيف في العديد من الإدارات، كإدارة الاستثمارات العقارية وإدارة الأسواق المالية وإدارة الوساطة وغيرها، إلى جانب الإدارات المتخصصة في العمليات المساندة وتقديم الدعم لقطاعات وإدارات الشركة المختلفة. وقد بلغ مجموع منسوبي الشركة في العام 2022م 91 موظفاً، مع ارتفاع نسبة توظيف الإناث إلى 34% من إجمالي منسوبي الشركة عن السنوات الماضية.

وتشجّع "الخبر المالية" منسوبيها على العمل بروح الفريق الواحد داخل الشركة والعمل كمنظومة متكاملة لخدمة العملاء ضمن إطار هيكلها التنظيمي المرن، بهدف بناء علاقات مستدامة تشكّل الأسس التي تقوم عليها فلسفة عمل الشركة.

أبرز الإنجازات في العام 2022م

- باشرت إدارة الموارد البشرية تنفيذ سياسة بدل التعليم التي أطلقتها الشركة العام الماضي، 2021م، بالتزامن مع بدء العام الدراسي 2022م - 2023م، وذلك لجميع منسوبي الشركة المؤهلين من كافة الدرجات الوظيفية في الشركة.
- وقد واصلت إدارة الموارد البشرية استثماراتها المكثّفة في التدريب والتطوير، والإرشاد والتوجيه، وإدارة التغيير الثقافي عبر برنامج تقييم الموارد البشرية الذي يساعد على وضع المعايير لقياس الأداء ضمن أربع فئات أساسية وهي: تحقيق الأهداف، وتطبيق قِيَم الشركة، ومفاهيم القيادة المطلوبة، والطاقات المستقبلية.

المراجعة المالية

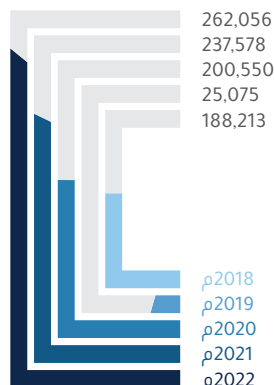
تحتوي هذه المراجعة على ملخص وتحليل للأداء المالي لشركة "الخبير المالية" للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م. كما تحتوي إيضاحات القوائم المالية على مزيد من المعلومات عن الأداء المالي.

إجمالي الإيرادات

262

مليون ريال سعودي

ارتفع إجمالي الإيرادات في العام 2022م بنسبة 10% مقارنة بالعام 2021م ليصل إلى 262 مليون ريال سعودي.



إجمالي الإيرادات

ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية في العام 2022م بنسبة 10% ليصل إلى 262.1 مليون ريال سعودي. مقارنة بما مجموعه 237.6 مليون ريال سعودي في السنة السابقة. متأثراً بزيادة إيرادات الرسوم.

كما انخفض العائد على الاستثمارات بما مجموعه 169.3 مليون ريال سعودي. منخفضاً بنسبة 7% مقابل إيرادات قدرها 182.3 مليون ريال سعودي في العام 2021م. وذلك نتيجة لانخفاض المكاسب من الاستثمارات بالقيمة العادلة خلال العام 2022م.

إلى جانب ذلك، ارتفع إجمالي الأتعاب بنسبة قدرها 75% لتصل إلى 86.6 مليون ريال سعودي نتيجة لارتفاع أتعاب الاكتتاب في العام 2022م.

المصروفات التشغيلية

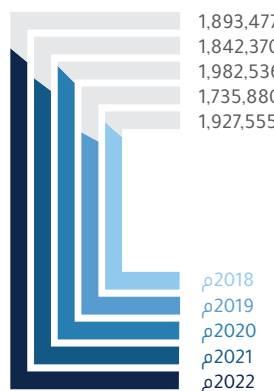
ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 7% ليصل إلى 128 مليون ريال سعودي مقارنة بما مجموعه 119 مليون ريال سعودي في العام 2021م. وانخفضت نسبة المصروفات التشغيلية إلى الدخل بنسبة 1% لتصل إلى 49% مقارنة بنسبة 50% في العام 2021م.

إجمالي الأصول

1.89

مليار ريال سعودي

بلغ إجمالي الأصول 1.89 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م. ليسجل ارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة بالعام 2021م.



المراجعة المالية

صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل

95

مليون ريال سعودي

ارتفع صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل بنسبة 17%، ليصل إلى 95,4 مليون ريال سعودي.

الأصول تحت الإدارة

8.08

مليار ريال سعودي

بلغ إجمالي الأصول تحت الإدارة 8.08 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، مرتفعاً بنسبة 14% عن نهاية العام 2021م.

ربحية السهم

1.02

ريال سعودي

ارتفعت ربحية السهم في العام 2022م بنسبة 25% مقارنة بالعام 2019م لتصل إلى 1.02 ريال سعودي.

الاستثمارات

1.59

مليار ريال سعودي

ارتفعت قيمة الاستثمارات في العام 2022م بنسبة 13% مقارنة بالعام 2021م لتصل إلى 1.58 مليار ريال سعودي.

الميزانية العمومية

الأصول

بلغ إجمالي الأصول 1,894 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، مرتفعاً بنسبة 3%، مقارنةً بما مجموعه 1,842 مليون ريال سعودي في نهاية العام 2021م، كنتيجة مباشرة للارتفاع في قيمة الاستثمارات

كما ارتفعت قيمة محفظة الاستثمارات بنسبة 13% لتصل إلى 1,587 مليون ريال سعودي في العام 2022م مقارنةً بما مجموعه 1,409 مليون ريال سعودي في السنة السابقة 2021م.

النقد وما في حكمه

يتألف النقد وما في حكمه من الأرصدة لدى البنوك. وقد انخفضت الأرصدة لدى البنوك بنسبة 47% لتصل إلى 26.8 مليون ريال سعودي في العام 2022م من 50.8 مليون ريال سعودي في العام 2021م. ويعود ذلك لتمويل الاستثمارات في الصناديق الجديدة.

الأصول تحت الإدارة

الأصول المحتفظ بها نيابةً عن العملاء بصفة أمانة ليست مشمولة في قائمة المركز المالي لشركة "الخبر المالية". وقد بلغت الأصول تحت الإدارة التي تحتفظ بها الشركة بصفة أمانة كما في 31 ديسمبر 2022م ما مجموعه 6.644 مليار ريال سعودي. مقابل 5.815 مليار ريال سعودي في العام 2021م. هذا وقد بلغ إجمالي الأصول تحت الإدارة 8.084 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، مرتفعاً بنسبة 14% من 7.077 مليار ريال سعودي في نهاية العام 2021م، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة طرح صناديق استثمارية خلال العام 2022م.

المطلوبات

انخفاض إجمالي المطلوبات بما مجموعه 5 ملايين ريال سعودي تقريباً ليصل إلى 855 مليون ريال سعودي في العام 2022م من 860 مليون ريال سعودي في العام 2021م، نتيجة للانخفاض في حجم التسهيلات الائتمانية.

بلغ رصيد تسهيلات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي حصلت عليها "الخبر المالية" ما مجموعه 237.4 مليون ريال سعودي في العام 2022م مرتفعاً بقيمة قدرها 218.7 مليون ريال سعودي بنسبة قدرها 1,163%.

كما انخفضت المrabاحات بما مجموعه 289 مليون ريال سعودي خلال العام 2022م بنسبة قدرها 45% ليصل رصيد المrabاحات إلى 341 مليون ريال سعودي في نهاية العام 2022م.

التمويل للعام المالي 2022م

يوضح الجدول التالي المعلومات المتعلقة بأي قروض تمويل متوافقة مع الأحكام الشرعية مقدمة للشركة كما في 31 ديسمبر 2022م:

اسم البنك	بنك الإنماء
مدة التمويل بالريال السعودي	سبع سنين
مبلغ التمويل الأصلي	237,400,000
المبلغ المسدد	0
المبلغ المتبقي	237,400,000

فضلاً الرجوع إلى قسم المطلوبات المتداولة وغير المتداولة بقائمة المركز المالي الموحدة والإيضاحات ذات الصلة.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق المساهمين كما في نهاية العام 2022م بنسبة 6% إلى 1,038 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 983 مليون ريال سعودي كما في نهاية العام 2021م. وقد نتج هذا الارتفاع بسبب الارتفاع في الأرباح المُتبقً عليها في حقوق المساهمين نتيجة لارتفاع أرباح عام 2022م.

كفاية رأس المال

إن هدف الشركة في إدارتها لرأسمالها هو الالتزام بقواعد الكفاية المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية لحماية قدرة الشركة على الاستمرار والمحافظة على قاعدة رأسمالية قوية.

أصدرت هيئة السوق المالية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م قواعد الكفاية المالية الجديدة ("القواعد") بموجب قرارها رقم (2012-40-1) بتاريخ 17 صفر 1434هـ الموافق 30 ديسمبر 2012م. وتنص القواعد على أنه يجب على الشخص المرخص له الاحتفاظ باستمرار بقاعدة رأسمالية لا تقل كحد أدنى عن إجمالي رأس المال المطلوب المحدد في القسم (3) من قواعد الكفاية المالية.

فيما يلي تفاصيل الحد الأدنى لرأس المال المطلوب والقاعدة الرأسمالية:

كفاية رأس المال

(ألف ريال سعودي)	2022م	2021م
قاعدة رأس مال "الخبر المالية"	1,038,267	982,871
مجموع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب	858,540	821,908

معدل كفاية رأس المال

(ألف ريال سعودي)	2022م	2021م
إجمالي معدل رأس المال	1.21	1.20
الفائض في رأس المال	179,727	160,963



مراجعة إدارة المخاطر

قطاع إدارة المخاطر والحوكمة

يتولى قطاع إدارة المخاطر والحوكمة مسؤولية الإشراف اليومي على المخاطر المختلفة التي تتعرض لها شركة "الخبر المالية" شاملةً مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية/ الرقابية، ومخاطر الالتزام وغسل الأموال.

تستخدم الإدارة عدداً كبيراً من أدوات تقييم وتحليل المخاطر وإعداد التقارير، وأحدث نماذج إدارة المخاطر. وتشمل النظم المستقلة والتي سيتم استبدالها بنظام "مباشر" ونظام وورلد تشيك (World-check) للتبليغ عن غسل الأموال ورقابة الالتزام، بالإضافة إلى ذلك، تم وضع وتنفيذ نموذج التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بما يستوفي شروط هيئة السوق المالية، وتتم مراقبة الكفاية المالية للشركة بشكل شهري، شاملة الأرقام الفعلية للفترة السابقة والأرقام المتوقعة للفترة القادمة لضمان التغطية الرأس مالية الكافية.

إدارة رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال

في حين أن مسؤولية الالتزام تقع على عاتق مجلس إدارة شركة "الخبر المالية"، يتولى قسم إدارة رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال مهمة الإشراف اليومي على أنشطة الالتزام ووضع استراتيجية وخطة عمل الإدارة.

ومن المهم أيضاً التأكيد على أن الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والداخلية هو أمر واجب على جميع الموظفين، حيث تعمل الإدارة التنفيذية على التأكد من إدراك جميع منسوبي الشركة لهذا الواجب وعلى نشر ثقافة الالتزام بينهم، والالتزام بالمتطلبات التنظيمية والتقييد بأعلى معايير السلوك المهني المتبع في جميع الأوقات.

إدارة المخاطر

تتولى إدارة المخاطر مسؤولية مراقبة واعتماد حدود الأطراف المقابلة، والإشراف اليومي على تحديد وقياس ومراقبة عوارض الشركة لمخاطر السوق (شاملةً مخاطر السيولة)، كما تتولى الإدارة مسؤولية تحديث كافة السياسات والإجراءات لجميع الإدارات داخل الشركة ووضع ضوابط رقابية إضافية لضمان تنفيذ المعاملات بشكل صحيح يتماشى مع السياسات والإجراءات المعتمدة من أجل تجنب أي مخاطر تنظيمية وتشغيلية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر مسؤولة عن متابعة جميع قرارات الاستثمار الخاصة بالشركة من خلال خلق ضوابط مختلفة لإدارة جودة التنفيذ، والإبلاغ عن أي استثناءات، وتنظيم سير عمل بعض العمليات لضمان تنفيذها في الوقت المناسب وبالشكل الصحيح.

إطار عمل المخاطر والحوكمة

يتولى مجلس إدارة "الخبر المالية" الإشراف على المخاطر من خلال اللجان التابعة له، ومن خلال قطاع المخاطر والحوكمة وإدارة رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال.

المخاطر المحتملة وسياسة إدارة المخاطر ومراقبتها

تنطوي أنشطة شركة "الخبر المالية" على مخاطر مختلفة العمق والتعقيد، ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال عملية مستمرة لتحديد وقياسها ومراقبتها ووضع الضوابط والسيطرة عليها. وتتعرض شركة "الخبر المالية" بشكل أساسي لمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية.

مراجعة الحوكمة

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخلال طرف نظير بالتزاماته التعاقدية، بما يؤدي إلى تعرض الشركة لخسارة. علماً أن الشركة لا تقوم بإقراض أي أموال على شكل قروض أو سلفيات لعملائها؛ وتحديداً لا تقوم "الخبر المالية" حالياً بتقديم قروض هوامش التغطية بضمان الأوراق المالية.

لذلك فإن مخاطر الائتمان الوحيدة التي يمكن أن تتعرض لها "الخبر المالية" في الوقت الحاضر هي مخاطر الأطراف النظيرة من بنوك وشركات، بالإضافة إلى استثماراتها في الصناديق الخاصة المدارة من قبلها. وتعتمد شركة "الخبر المالية" استراتيجية ائتمان لمراقبة مخاطر الأطراف المتعاقدة والسيطرة عليها، حيث تقوم الشركة على وضع حدود ائتمانية لها بما يتوافق مع قواعد الكفاية المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية والسياسات الداخلية المعتمدة.

ومن المتوقع أن تزداد المخاطر بشكل عام في الأسواق نظراً إلى تأثير الحركة الاقتصادية في المنطقة، والمخاطر الجيوسياسية وتأثير فيروس (كوفيد-19)، مما قد ينعكس بشكل سلبي على أداء الشركات وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها. وقد تكون هذه التأثيرات في قلب الاقتصاد المحلي مخفية عن الأنظار ولكن لها تأثيرات مضاعفة، بما في ذلك تدهور جودة الائتمان بين الشركات، خاصةً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مخاطر السوق

هي مخاطر تأثير التغيرات في أسعار السوق، وأسعار الفائدة / نسب الربح، وأسعار الأسهم على دخل الشركة والأوراق المالية الأخرى في أسواق رأس المال. وتستثمر الشركة في فئات أصول متعددة تنطوي على مخاطر السوق بفعل حساسيتها وتأثرها بتقلبات الأسعار. وتقوم الشركة بالاستثمار في أسهم الملكية الخاصة والأسواق المالية والاستثمارات العقارية وأسواق النقد. وحيث إن نموذج عمل الشركة هو الاستثمار في الصناديق التي تديرها، فإن الشركة تراقب مخاطر السوق التي تنطوي عليها تلك الاستثمارات وتقوم بإدارتها باتباع سياسة استثمار صارمة معتمدة من مجلس الإدارة تبين بالتفصيل الحدود والمعطيات والإجراءات وضوابط الحوكمة المناسبة.

أما على المستوى العام فقد أثرت زيادة المخاطر الجيوسياسية وارتفاع مستويات التقلب على الأسواق، ومن المتوقع أن تستمر هذه التقلبات في السوق. أما بالنسبة لمعدلات الفائدة / الأرباح، فإن استمرار ارتفاعها سيكون له تأثير سلبي أيضاً لا سيما على تكلفة الأموال على مستوى شركة "الخبر المالية"، وكذلك على مستوى الصناديق المدارة وأصولها الأساسية. تراقب شركة "الخبر المالية" إغلاق معدلات الأرباح وتتخذ التدابير المناسبة للتخوط من الأسعار وتخفيف هذه التقلبات.

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة بسبب عدم القدرة على إدارة النقص غير المخطط له، أو التغيرات في مصادر التمويل، أو عدم معالجة التغيرات في ظروف السوق والتي تؤثر على قدرة تسييل الأصول بسرعة، وبأقل الخسائر. وعلى ذلك، تبدأ الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة بوضع السياسات والإجراءات المكتوبة، وإنشاء سياسة الحد الأدنى من المستويات المقبولة للسيولة. وأن تتم عملية إدارة مخاطر السيولة عن طريق رصد وقياس ورفع تقارير السيولة بشكل مستمر.

المخاطر التشغيلية

هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق إجراءات الرقابة الداخلية أو الكوادر البشرية أو النظم أو بسبب أحداث خارجية. وتشمل المخاطر التشغيلية المخاطر القانونية كالتهرض لغرامات أو عقوبات، والتعويضات الجزائية الناتجة عن الإجراءات الرقابية والإشرافية المتخذة بحق الشركة أو عن التسويات الخاصة التي تتوصل إليها الشركة.

تستخدم الشركة مجموعة من الأدوات لتحديد. وقياس وتصحيح الحوادث التشغيلية، إضافةً إلى ذلك، يوجد لدى "الخبر المالية" بوليصة تأمين مهنية لتغطية أي خسائر ناتجة عن هفوات غير مقصودة أو تعطل للأنظمة.

مراجعة الحوكمة

تنص سياسة الحوكمة بشركة "الخبر المالية" على الأسس التي تنظم الجوانب التالية:

- الإدارة والإشراف على العمليات؛
- تشجيع اتخاذ القرارات الأخلاقية والمسؤولة؛
- تقديم الإفصاحات في مواعيدها المقررة؛
- الاعتراف بالحقوق المشروعة لجميع الأطراف المعنية؛
- التعرف على المخاطر وإدارتها؛
- تشجيع تحسين الأداء وتقديم المكافآت بعدالة ومسؤولية.

إطار الحوكمة الإدارية

يتألف إطار الحوكمة الإدارية بشركة "الخبر المالية" من قواعد السلوك المهني، وتضارب المصالح، وبيان الاستراتيجية، ورقابة الالتزام، وتخطيط التعاقب الوظيفي، والسياسات والإجراءات التشغيلية، والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وإجراءات التدقيق الداخلي والخارجي، والاتصالات الفعالة، والإفصاح والشفافية.

قواعد السلوك المهني

وضعت شركة "الخبر المالية" قواعد للسلوك المهني التي تحدد سلوكيات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين، والتأكد من أن جميع الإجراءات والتصرفات والسلوكيات تتسم بمبادئ أخلاقية وقانونية وشفافية تامة.

تضارب المصالح

لم تبرم شركة "الخبر المالية" أي عقد يتضمن أي مصلحة مادية جوهرية لأي من أعضاء مجلس إدارتها، أو الرئيس التنفيذي، أو المدير المالي، أو أي من شركائها عدا ماجرى ذكره في بند الأعمال والعقود والصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة، ويحتوي الإيضاح رقم (7) في القوائم المالية الموحدة على بيان عمليات الأطراف ذوي العلاقة.

الإفصاح والشفافية

تعتمد "الخبر المالية" سياسة اتصالات وعلاقات عامة تتماشى مع متطلبات السلطات الرقابية والإشرافية لضمان التأكد من أن عمليات الإفصاح تتميز بالإنصاف والشفافية والشمولية. وتشمل قنوات الاتصالات والعلاقات العامة الرئيسية، والجمعية العمومية السنوية للمساهمين، والتقرير السنوي، والقوائم المالية، وتقارير الاستثمار الدورية، وموقع الشركة الإلكتروني، وتصريحات صحفية وإعلانات في وسائل الإعلام، ونشرات إخبارية لمنسوبي الشركة.

بيان الاستراتيجية

دعماً للنمو والتطور المستمر لشركة "الخبر المالية"، وفي ضوء التغيرات في أوضاع الأسواق الإقليمية والعالمية، حددت استراتيجية الشركة بوضوح أهداف تنمية الإيرادات والأرباح وتطوير الأعمال والمنتجات الجديدة والتوزيع والانتشار الجغرافي لاستثماراتها، والكفاءات المهنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

تخطيط التعاقب الوظيفي

تقوم لجنة الموارد البشرية بمراجعة خطة التعاقب الوظيفي بشكل سنوي والموافقة عليها. وتهدف الخطة إلى اختيار منسوبي الشركة وتطوير مهاراتهم المهنية وترقيتهم لضمان عدم حدوث أي انقطاع في أعمال "الخبر المالية" في حال ترك أي موظف للخدمة.

الوظائف الرقابية

وحدة المراجعة الداخلية

وحدة مستقلة تابعة للجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة والمؤلفة من ثلاثة أعضاء، اثنان منهم مستقلون. ومن أجل تعزيز استقلالية وكفاءة مهام التدقيق الداخلي، قامت الوحدة بإبرام اتفاقية مع شركة الدار الدولية لاستشارات الحوكمة، لإجراء عمليات التدقيق وإعداد تقرير بالنتائج وتقديمه للجنة المراجعة. ويتم تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة على مدار السنة وتطبيق جميع توصياتها، ويتم إطلاع لجنة المراجعة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على مستجدات تنفيذ الخطة. وتقوم وحدة المراجعة الداخلية أيضاً بإجراء مراجعات أو استقصاءات خاصة عند الحاجة.

نتائج المراجعة السنوية لإجراءات الرقابة الداخلية بالشركة

قامت وحدة المراجعة الداخلية بمراجعة عمليات "الخبير المالية" خلال العام 2021م وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من لجنة المراجعة للتحقق من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة وحماية أصول الشركة وتقييم أداء إدارة مخاطر الشركة. ونتيجة لإجراءات التدقيق والمراجعة المنفذة، لم تظهر أي أوجه ضعف جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.

هذا وقد أنجزت الوحدة جميع عمليات التدقيق المقرر إجراؤها بحسب الخطة المعتمدة خلال العام 2021م. كما كانت متابعة ومعالجة الملاحظات المرصودة خلال المراجعات من العمليات المهمة التي ركزت عليها وحدة المراجعة الداخلية خلال العام.

رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية

قامت لجنة المراجعة بمراجعة الدفاتر والسجلات وتقارير المراجعة الداخلية ومختلف محاضر الاجتماعات والبيانات المتعلقة بأعمال الشركة. وقد تبين سلامة وفعالية نظام وعمليات الرقابة الداخلية بالشركة، ولم يتم اكتشاف أي نقاط ضعف أساسية. مما يوضح أنه قد تم تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية دون أي تقصير، وأنه لم يحدث أي غش أو تدليس خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.

رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال

تتولى إدارة رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال مسؤولية أعمال رقابة الالتزام اليومية ووضع الاستراتيجيات وتخطيط أنشطة رقابة الالتزام. ومن المهم التأكيد على واجب ودور جميع الموظفين فيما يتعلق برقابة الالتزام. ويجب على الإدارة التأكد من معرفة جميع منسوبي الشركة بهذا الواجب والتزامهم بتنفيذه. ويتم أيضاً الالتزام بجميع الشروط الرقابية واستيفاء أعلى معايير السلوك المهني على جميع المستويات.

إدارة المخاطر

تتولى إدارة المخاطر مسؤولية الإشراف اليومي على تحديد وقياس ومراقبة مدى تعرض الشركة لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق (شاملةً مخاطر السيولة). كما تتولى الإدارة مسؤولية تحديث كافة السياسات والإجراءات لجميع إدارات الشركة ووضع ضوابط رقابية إضافية لضمان تنفيذ المعاملات بشكل صحيح يتماشى مع السياسات والإجراءات المعتمدة من أجل تجنب أي مخاطر تنظيمية وتشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر مسؤولة عن متابعة جميع قرارات الاستثمار الخاصة بالشركة من خلال خلق ضوابط مختلفة لإدارة جودة التنفيذ، والإبلاغ عن أي استثناءات، وتنظيم سير عمل العديد من العمليات لضمان تنفيذها في الوقت المناسب وبالشكل الصحيح.

الشؤون القانونية

تقوم إدارة الشؤون القانونية بدور محوري لضمان سلامة أعمال الشركة ومنتجاتها وحماية حقوقها وحقوق عملائها داخلياً وخارجياً، وكذلك ضمان تطبيق أفضل الممارسات القانونية. وتشمل مهام إدارة الشؤون القانونية - على سبيل المثال لا الحصر - تقديم الاستشارات الدقيقة فيما يخص الشؤون القانونية لأعمال وأنشطة الشركة الاستثمارية والإدارية، والإشراف على سير المنازعات والتسويات ومباشرة الدعاوى أمام المحاكم بمختلف درجاتها وأي جهات أخرى ذات اختصاصات قانونية، وإعداد البحوث والدراسات القانونية التي تهم الشركة، وصياغة الاتفاقيات التي تعقد بين الشركة والجهات الأخرى. كما تشمل مهمات إدارة الشؤون القانونية عقد الندوات الدورية لمنسوبي الشركة لتعريفهم بالتشريعات وما يستجد عليها والمستحدث منها ومساعدتهم في تطبيقها.

الشؤون المالية والمحاسبة

تتولى إدارة الشؤون المالية والمحاسبة مسؤولية التخطيط المالي وإعداد التقارير الدورية، والرقابة المالية وحماية أصول الشركة، والمدفوعات والتسجيل ومسك الدفاتر المحاسبية، ومتابعة ملف الزكاة وضريبة الدخل، وإدارة الاستشارات والمنازعات، والتنسيق مع جهات عديدة خارجية من ضمنها مراجع الحسابات الخارجي. كما تقوم الإدارة بمراقبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للشركة بشكل شهري للتأكد من توافق الأداء المالي الفعلي مع خطة العمل لكل نشاط من أنشطة الشركة المختلفة، ونتيجةً لذلك، يتم رصد أي انحرافات عن الخطة في مرحلة مبكرة واقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة لمعالجة تلك الانحرافات ومتابعة تنفيذها.

مسؤولية الشركة الاجتماعية

مسؤولية الشركة الاجتماعية

أبرز الإنجازات في العام 2022م

الأنشطة البيئية

واصلت الشركة في تنفيذ 30% من مبادرة "غرس 1,000 شجرة في العام 2022م"، والتي تم إطلاقها في عام 2020م بهدف التقليل من الأثر السلبي لاستهلاك الورق، والمحافظة على الموارد الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة.

برنامج الخبير للمتدربين

تقدم "الخبير المالية" فرصة التدريب للطلبة من التخصصات ذات العلاقة بأعمال الشركة، حيث توفر لهم بيئة ممتازة لتدريبهم وتوجيههم وتنمية معارفهم تطبيقياً وتطويرهم مهنيّاً تحت إشراف مرشد متخصص. وفي نهاية البرنامج، تمنحهم الشركة شهادة توضح فيها فترة التدريب ودرجة تقييم أداء وخبرة المتدرب.

نحرص في شركة "الخبير المالية" على تفعيل دورنا اتجاه المجتمع الذي ننتمي إليه، فنحمل على عاتقنا تحقيق التوازن بين نموّ ونجاح أعمال الشركة، وبين رفاهية المجتمع وسلامة البيئة التي نتواجد بها.

فنحن ندرك أنّ مسؤوليتنا اتجاه المجتمع تعود بالنفع على منسوبي الشركة وعلى بيئة عملها بشكلٍ غير مباشر.

ترتكز أنشطة المسؤولية المجتمعية لشركة "الخبير المالية" على ثلاث ركائز رئيسة وهي: الإنسان والمعرفة والبيئة. وقد استمّرت عملية تطوير استراتيجية الشركة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية طوال هذا العام لتعزيز التزامنا بالتصرف بمسؤولية اتجاه المجتمع.



مراجعة مجلس الإدارة

مراجعة مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة



سعيد محمد بن زقر

عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة



مساعد محمد الدريس

نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة



عمار أحمد صالح شطا

رئيس مجلس الإدارة
عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة
عضو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

لدى الأستاذ سعيد محمد بن زقر خبرة أكثر من 23 عاماً في مجال التجارة والصناعة، وهو رئيس مجلس إدارة شركة آفون العربية للتجميل، وشركة بن زقر بارويل للنقل البحري، ويشغل منصب الرئيس والمدير التنفيذي للعمليات في شركة عبد الله وسعيد بن زقر المحدودة، والرئيس المشارك لمصنع بن زقر للمواد العازلة.

وهو عضو مجلس إدارة شركة سعيد ومحمد عبيد بن زقر وشركاه المحدودة، وشركة بن زقر المحدودة، وشركة بن زقر يونيليفر المحدودة، والشركة الدولية للتسويق والاتصالات المحدودة، وعضو مجلس إدارة ومؤسس شركة ديار الخيال.

حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم من كلية لينفيلد، في أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية

الأستاذ مساعد محمد سعد الدريس رجل أعمال معروف قام بدور ريادي في تطوير وتوسيع نطاق مجموعة شركات عائلية في قطاعات أعمال مختلفة، وقد شغل منصب عضو فعال في مجلس المدراء التنفيذيين بالمصنع السعودي الأمريكي للزجاج، والذي استحوذت عليه شركة دبي للاستثمار.

كما شغل منصب عضو مجلس المديرين التنفيذيين في شركة محمد سعد الدريس وأولاده المحدودة (التي تحولت فيما بعد إلى شركة مساهمة عاقبة وتم طرحها في سوق الأسهم السعودي)، وشركة أبناء محمد سعد الدريس المحدودة، وشركة أبناء محمد سعد الدريس القابضة، وشركة الدريس للصناعة والتجارة (أليتكو)، وهي شركة مساهمة مغلقة.

وهو خريج معهد الإدارة العامة بالرياض، المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى اجتيازه العديد من الدورات التدريبية في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

الأستاذ عمار أحمد شطا هو مؤسس شركة "الخبير المالية". أسس عمار الشركة بعد تحقيقه العديد من الإنجازات البارزة أثناء توليه عدداً من المناصب القيادية في القطاع المالي كالبنك الأهلي التجاري، والبنك الإسلامي للتنمية.

لدى عمار أكثر من 30 عاماً من الخبرة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والتمويل الإسلامي وإدارة الأصول والاستثمار في أسهم الملكية الخاصة، إذ بدأ حياته المهنية في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية منذ عام 1990م، حيث ساهم بدور أساسي في تحويل عمليات التمويل التقليدية إلى منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يتمتع عمار بخبرة مميزة في أسواق المال العالمية اشتهر خلالها في الأوساط الاقتصادية والمصرفية بفكره الريادي وقدرته على استشراف التحولات الاقتصادية المحلية والدولية وانعكاساتها الحالية والمستقبلية على الأسواق.

عضو المجلس الاستشاري لمعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة. حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية، وشهادة الماجستير في التخطيط الاقتصادي من جامعة جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة، كما أنه حاصل على شهادة محلل مالي معتمد (CFA).

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بالقوائم المالية

يضمن مجلس إدارة الشركة، للمساهمين وللأطراف الأخرى ذات العلاقة، وحسب معرفته التامة بكافة النواحي المادية، ما يلي:

- احتفاظ شركة "الخبير المالية" بسجلات محاسبية سليمة؛
- إعداد نظام الرقابة الداخلية بأسس سليمة وثقافة فعالية؛
- عدم وجود أي شك في قدرة الشركة على مواصلة نشاطها.

يتألف مجلس إدارة شركة "الخبير المالية" من شخصيات قيادية بارزة في قطاع الأعمال، يسخرون معارفهم وخبراتهم وشبكة علاقاتهم في خدمة أعمالها للمساهمة في نجاح أعمال ومشاريع الشركة. وتعكس تركيبة مجلس الإدارة توازناً بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، حيث بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ثلاثة أعضاء.

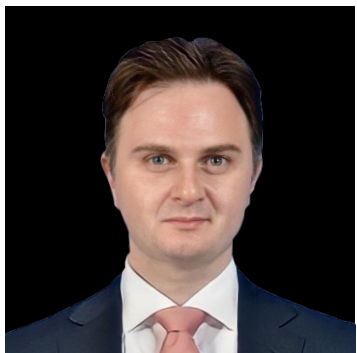
عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات خلال العام 2022م. ويؤدي مجلس الإدارة دوراً محورياً وحيوياً في تحديد التوجه الاستراتيجي للشركة وضمان تنفيذه، وذلك في إطار الضوابط والحوافز، ويشمل ذلك لجان المجلس الدائمة وهي: لجنة الاستثمار، ولجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة المخاطر، ولجنة رقابة الالتزام.

أعضاء مجلس الإدارة



مهند حيدر بن لادن

عضو مجلس إدارة
عضو لجنة المراجعة
عضو لجنة رقابة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة



سامر سامي الصلح

عضو مجلس إدارة
عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة



د.عصام زيد الطواري

عضو مجلس إدارة مستقل
رئيس لجنة المراجعة



محمد عبدالرحمن مؤمنة

عضو مجلس إدارة مستقل
عضو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة



د.لمى عبدالعزيز السليمان

عضو مجلس إدارة مستقل
رئيس لجنة رقابة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة



أحمد سعود حمزة غوث

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
عضو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة
عضو لجنة رقابة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة
عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

الأستاذ مهند حيدر بن لادن هو مسؤول تنفيذي بارز يشغل حالياً منصب مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية في شركة محمد بن لادن. ويشغل أيضاً منصب المدير العام بالإقامة لقطاع الاستثمارات بشركة محمد بن لادن. وقد شغل سابقاً منصب رئيس المحاسبة في شركة بن لادن الصناعية. كما أنه صاحب مؤسسة فكرة ثقافية، والمؤسس والشريك في شركة رحاب التغذية للإعاشة المحدودة، وشركة زيلي التي تعمل في مجال تصميم نظم الحاسب الآلي، وذلك بالإضافة إلى أنه عضو مجلس إدارة شركة زيلي. وشركة دي أم سي سي، وشركة سكاى ستيل سيستمز في الإمارات العربية المتحدة، وشركة مكاني بين الخطوط، وهي شركة سعودية تعمل في مجال إدارة وخدمات مواقف السيارات.

حصل على شهادة الماجستير في الابتكار وإدارة التكنولوجيا من كلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال في جامعة جرونوبل في فرنسا، وشهادة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ سامر سامي الصلح هو الرئيس التنفيذي للاستثمار بمجموعة باحمدان، شغل قبل ذلك منصب رئيس قطاع استثمارات البنية التحتية بمجموعة المهيدب، كما عمل كمستثمر تأسيسي ورئيس مالي استشاري لشركة إتر وير، وعضو منتدب لشركة شعاع كابيتال، كما شغل عدة مناصب في شركة سيتي كمدير محفظة استثمارية ومتعامل أول وغيرها

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم تخصص الهندسة الكهربائية وهندسة الإلكترونيات من جامعة كورنيل، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال والتمويل من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ودرجة الماجستير في الهندسة من كلية دراسات وبحوث العمليات والهندسة الصناعية بجامعة كورنيل.

الدكتور عصام زيد محمد الطواري خبير في مجال التمويل الإسلامي، ويشغل حالياً منصب الشريك الإداري في شركة نيوبري للاستشارات الاقتصادية التي أسسها في الكويت. وهو أيضاً شريك في شركة إيمارك للاستشارات والتدريب، ومستشار رئيس مجلس إدارة شركة المستثمر الدولي في الكويت، وكان قد أسس شركة رساميل للهيكل المالية في الكويت والتي شغل فيها سابقاً منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. كما شغل عدة مناصب مرموقة في العديد من المؤسسات البارزة، بما في ذلك رئاسة مجلس إدارة شركة عين للتأمين التكافلي، وشركة صروح للاستثمار، وعضوية مجلس إدارة شركة دبي للأسلاك، وعضو مجلس إدارة في شركة الكويت كاتاليس، وغيرها

حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة الكويت، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال في المملكة المتحدة، ودرجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة دورهام بالمملكة المتحدة.

الأستاذ محمد عبدالرحمن مؤمنة هو مدير تنفيذي ذو خبرة كبيرة شملت العديد من مجالات الإدارة والأعمال على مدى أكثر من 20 عاماً من مسيرته المهنية، التي نجح خلالها في بناء سمعته كمفكر وريادي في أوساط رجال الأعمال في المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط. ويشغل حالياً منصب الشريك التنفيذي في شركة إدوارد دبليو كيلى وشركاؤه، وعضو مجلس إدارة مستقل ورئيس لجنة إدارة المخاطر لدى بنك فرنسا إنفست، وهو أيضاً عضو مجلس إدارة مستقل ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية (المستشفى السعودي الألماني) في المملكة العربية السعودية، وشركة إنيشيال العربية السعودية. كما يشغل عدة مناصب غير تنفيذية في العديد من الشركات والجمعيات الخيرية.

حصل على درجة البكالوريوس في مجال التسويق من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية.

الدكتورة لمى السليمان هي شريك ونائب رئيس مجلس إدارة شركة رولاكو القابضة السعودية بلوكسمبرغ، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة للاستثمارات، وعضو مجلس إدارة لجنة تطوير شركة جبل الليث للتنمية والتطوير، وعضو المجلس الاستشاري للشرق الأوسط في بنك كوتس في المملكة المتحدة، وعضو مجلس إدارة المجلس الاستشاري الشرفي بجامعة عفت، وعضو مجلس إدارة الاتحاد السعودي للتنس. شغلت قبل ذلك منصب عضو مجلس إدارة كلوب ميد بفرنسا، وعضو مجلس إدارة شركة فرص للاستثمار، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للترفيه، كما كانت عضو في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأعمال (B20) ضمن قمة مجموعة العشرين المستضافة في المملكة العربية السعودية 2020م، كما شغلت منصب نائب رئيس وعضو مجلس إدارة الغرفة التجارية بجدة وكذلك عضو مجلس إدارة مركز خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال.

حاصلة على شهادة الدكتوراه والماجستير في التغذية الحيوية من كلية كينجز بلندن، وشهادة البكالوريوس في الكيمياء الحيوية من جامعة الملك عبدالعزيز.

الأستاذ أحمد سعود غوث هو الرئيس التنفيذي لشركة "الخبير المالية"، يتمتع غوث بخبرة تقارب العشرين عاماً في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول، إلى جانب خبرته في الخدمات المصرفية الإسلامية للشركات، والتي اكتسبها أثناء توليه عدداً من المناصب القيادية في شركة "الخبير المالية"، إضافةً إلى الخبرة التي اكتسبها خلال فترة عمله في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً) كأحدى المؤسسات المالية الكبرى في المملكة العربية السعودية

يشغل أحمد غوث عضوية لجنة الاستثمار في شركة نيوم للطاقة والمياه (إنوا)، كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة إنوفا السعودية للرعاية الصحية، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة "آلف ميم ياء" للمعدات والأجهزة الطبية في المملكة العربية السعودية.

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية.

تكوين مجلس إدارة الشركة وتصنيف أعضائه

يوضح الجدول التالي تكوين مجلس إدارة الشركة وتصنيف أعضائه في نهاية العام 2022م. بالإضافة إلى أسماء الشركات التي يكون عضو مجلس الإدارة أيضاً عضواً في مجالس إدارتها:

اسم العضو	تصنيف العضو	عضويته في مجالس الإدارة لشركات أخرى (مدرجة أو غير مدرجة) أو إذا كان مديراً فيها
عمار أحمد صالح شطا (رئيس مجلس الإدارة)	غير تنفيذي	رئيس مجلس إدارة شركة ألف ميم ياء للمعدات والأجهزة الطبية
		رئيس مجلس إدارة في شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب المحدودة
		رئيس مجلس المديرين في شركة غترة الرقمية
		رئيس مجلس المديرين في شركة VRMADA
		مؤسس شركة ترتيب للاستشارات المهنية
عضو مجلس إدارة مستقل في شركة مجموعة سعد حسين دعجم للصناعة المقيدة		
مساعد محمد سعد الدريس (نائب رئيس مجلس الإدارة)	غير تنفيذي	لا توجد لديه أي عضوية في مجالس إدارة شركات أخرى مدرجة أو غير مدرجة
سعيد محمد بن زقر	غير تنفيذي	الرئيس ومدير العمليات في شركة عبد الله وسعيد محمد عبيد بن زقر
		رئيس مجلس إدارة شركة أفون العربية للتجميل
		رئيس مجلس إدارة شركة بن زقر بارويل للنقل البحري
		عضو مجلس إدارة في شركة التأمين العام والتأمين على الحياة - سلطنة عُمان
		عضو مجلس إدارة شركة بن زقر كو رو
		عضو مجلس إدارة شركة بن زقر يونيليفر المحدودة
		عضو مجلس إدارة شركة عبد الله وسعيد محمد عبيد بن زقر المحدودة
		عضو مجلس إدارة شركة مصنع بن زقر للمواد العازلة
عضو مجلس إدارة شركة بن زقر		
عضو مجلس إدارة ومؤسس شركة ديار الخيال للتطوير العقاري		
عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للتسويق		
عضو مجلس إدارة شركة بن زقر للاستثمار الصناعي والتجاري المحدودة		
سامر سامي الصلح	غير تنفيذي	عضو مجلس إدارة شركة سارا التجارية
		عضو لجنة المراجعة والمخاطر في شركة تعبئة المياه الصحية (نوفا)
مهند حيدر بن لادن	غير تنفيذي	مدير شركة زليج م.د.م.س
		مدير شركة مكاني بين الخطوط
		مدير شركة المختصون الأوائل في أنظمة الطاقة
		عضو مجلس إدارة شركة سكاى ستيل سيستمز

د. عصام زيد الطواري	مستقل	مدير وشريك في شركة نيوبري للاستشارات ذ.م.م.
		مدير وشريك في شركة مودز العالمية للتجارة العامة ذ.م.م.
		عضو مجلس إدارة بشركة ساحة كليفلاند
		عضو مجلس إدارة بشركة الكويت للمواد الحفازة
		عضو مجلس إدارة في بنك فنشر كابيتال البحرين
محمد عبدالرحمن مؤمنة	مستقل	رئيس مجلس إدارة مستقل لشركة فاد العالمية (مساهمة مقفلة)
		عضو مجلس إدارة مستقل لشركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية (مساهمة عامة)
		عضو مجلس إدارة مؤسسة الوداد الخيرية
		عضو مجلس إدارة مستقل لشركة سمير للتجارة والتسويق (مساهمة مقفلة)
		عضو مجلس إدارة مستقل لشركة المحمل لخدمات المرافق ذذم شريك ومدير تنفيذي في شركة إيدوارد دبليو كيلي وشركاؤه ذ.م.م.
		عضو مجلس إدارة مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر
د. لمى عبدالعزيز السليمان	مستقل	رشريك ونائب رئيس مجلس إدارة شركة رولاكو القابضة السعودية
		نائب رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة للاستثمارات
		عضو مجلس إدارة شركة جبل الليث للتنمية والتطوير
		عضو المجلس الاستشاري للشرق الأوسط لبنك كوتس المملكة المتحدة
		عضو مجلس إدارة الاتحاد السعودي للتنس
أحمد سعود حمزة غوث	تنفيذي	رئيس مجلس إدارة شركة إنوفا السعودية للرعاية الصحية
		رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة لتأجير السيارات
		رئيس مجلس إدارة شركة مصنع الجواد للبلاستيك والتغليف المرن
		نائب رئيس مجلس إدارة شركة AME للتجهيزات الطبية في المملكة العربية السعودية
		عضو مجلس إدارة في شركة اكسبريس للنشر والاستثمار
		عضو مجلس إدارة شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات خلال العام 2022م. ويبيّن الجدول التالي سجل حضور كلٍّ من هذه الاجتماعات:

اسم عضو اللجنة	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الإضافي الأول لعام 2022م	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الاجتماع الخامس	الإجمالي
	28 فبراير	27 أبريل	1 يونيو	29 يونيو	31 أكتوبر	21 ديسمبر	6
عمار أحمد صالح شطا	●	●	●	●	●	●	6
مساعد محمد الدريس	●	●	●	●	●	●	6
سعيد محمد بن زقر	●	●	●	●	●	●	5
مهند حيدر بن لادن	●	●	●	●	●	●	6
سامر سامي صلح	●	●	●	●	●	●	5
د. عصام زيد الطواري	●	●	●	●	●	●	6
محمد عبد الرحمن مؤمنة	●	●	●	●	●	●	5
د. لمى عبدالعزيز السليمان	●	●	●	●	●	●	6
أحمد سعود حمزة غوث	●	●	●	●	●	●	6

● حضر ● حضر إلكترونياً ● متغيب نظاماً

ملكيّة أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين والأشخاص ذوي العلاقة

يوضّح الجدول التالي أي مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وأي شخص ذي علاقة بهم في أسهم شركة "الخبر المالية"، وكذلك أي تغيير في تلك المصلحة خلال العام المالي 2022م:

اسم عضو اللجنة	التصنيف	الشخص ذو العلاقة	عدد الأسهم بداية العام 2022م	نسبة الملكية بداية العام 2022م	عدد الأسهم نهاية العام 2022م	نسبة الملكية نهاية العام 2022م
عمار أحمد صالح شطا	رئيس مجلس الإدارة	-	1,057,115	1.18%	1,362,257	1.52%
مساعد محمد الدريس	نائب رئيس المجلس	-	1,760,000	1.96%	1,760,000	1.96%
سعيد محمد بن زقر	عضو مجلس إدارة	(الأب) الأستاذ/ محمد عبيد سعيد بن زقر *	2,337,500	2.61%	2,337,500	2.61%
سعيد محمد بن زقر	عضو مجلس إدارة	شركة "عبد الله وسعيد محمد عبيد بن زقر" **	6,875,000	7.68%	6,875,000	7.68%
أحمد سعود حمزة غوث	الرئيس التنفيذي	-	269,385	0.30%	269,385	0.30%

* تتضمن (2,337,500) سهم مملوكة لصالح (الأب) الأستاذ/ محمد عبيد سعيد بن زقر

** تتضمن (6,875,000) سهم مملوكة لصالح شركة "عبد الله وسعيد محمد عبيد بن زقر"، والتي يمتلك فيها كل من: الأستاذ/ سعيد محمد عبيد بن زقر، ووالده الأستاذ/ محمد عبيد سعيد بن زقر، مجتمعين ما نسبته 12.79% كحصة غير مباشرة عن طريق امتلاكهم في شركة بن زقر للاستثمار الصناعي والتجاري المحدود

الأعمال والعقود والصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتعامل "الخبر المالية" خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذات علاقة، وترى الشركة ومجلس الإدارة أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للحدود المنصوص عليها في الأنظمة والتعليمات الصادرة من قبل الجهات التنظيمية ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية، علاوةً على تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في مجال تطبيق الحوكمة الرشيدة والتي تتخذها الشركة منهجاً في أداء أعماله، وتشمل القوائم المالية السنوية إيضاح عن المعاملات المالية مع الأطراف ذات العلاقة.

خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2021م، صدرت الموافقة المسبقة للجمعية العامة غير العادية التاسعة، والمنعقدة في 26 أبريل 2021م، على إلغاء منصب العضو المنتدب بالشركة، وذلك بدءاً من دورة المجلس القادمة في 3 يناير 2022م. وعليه، وافقت الجمعية في نفس الاجتماع على توقيع عقد استشارات لمدة عام، يبدأ من 3 يناير 2022م، لسعادة الأستاذ/ عمار أحمد شطا، العضو المنتدب، وذلك بعد إلغاء منصب العضو المنتدب تطبيقاً لقرار الجمعية العامة. هذا وقد راجعت لجنة الترشيحات والمكافآت عقد الاستشارات للتأكد من عدم وجود شروط ومزايا تفضيلية، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها من قبل مجلس إدارة الشركة. الجدير بالذكر أن قيمة العقد المشار إليه قد بلغت مليون ومائتين ألف ريال سعودي.

بخلاف ذلك، يؤكّد مجلس الإدارة عدم وجود أي أعمال و/أو عقود كانت الشركة طرفاً فيها، وعدم وجود مصلحة جوهرية مباشرة و/أو غير مباشرة، لأيّ من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة أو للرئيس التنفيذي أو لأيّ شخص ذي علاقة مباشرة بأيّ منهم، باستثناء ما جرى ذكره في بيان المعاملات مع الجهات ذات العلاقة.

لجان مجلس الإدارة

هناك خمس لجان رئيسية تابعة لمجلس الإدارة وشُكّلت عضويّتها من قِبَل المجلس، وهي لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر ولجنة رقابة الالتزام. وتقوم هذه اللجان بدورٍ مهمٍّ في مساعدة مجلس الإدارة للقيام بواجباته النظامية المنوطة به. وفيما يلي وصف مختصر لاختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسة، ومهامها، وتشكيل أعضائها، وعدد اجتماعاتها المنعقدة خلال العام 2022م.

لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

تؤدّي هذه اللجنة مهامها المتمثّلة في مساعدة مجلس الإدارة في الإيفاء بمسؤولياته المرتبطة بمراجعة واعتماد سياسات الشركة الاستثمارية، واستراتيجياتها، وعملياتها، ومراقبة أداء الشركة المالي وأداء استثماراتها. كما تشرف هذه اللجنة على موارد الشركة الرأسمالية والمالية. وقد عقدت هذه اللجنة أربعة اجتماعات خلال العام 2022م. ويوضّح الجدول التالي سجلّ الحضور لكلّ اجتماع:

اسم عضو اللجنة	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
المنصب	27 فبراير	30 مايو	28 سبتمبر	13 ديسمبر	4
سعيد محمد بن زقر	●	●	●	●	4
عمار أحمد صالح شطا	●	●	●	●	4
مساعد محمد الدريس	●	●	●	●	4
سامر سامي صلح	●	●	●	●	4
أحمد سعود حمزة غوث	●	●	●	●	4

● حضر ● حضر إلكترونياً ● متغيب نظاماً

لجنة المراجعة

تؤدي هذه اللجنة مهامها المتمثلة في مساعدة مجلس الإدارة في الإيفاء بمسؤولياته الإشرافية لضمان سلامة القوائم المالية، والتأكد من مؤهلات واستقلالية مُراجع الحسابات الخارجي المستقل، وأداء قسم التدقيق الداخلي بشركة "الخبير المالية". وقد عقدت اللجنة خلال العام 2022م أربعة اجتماعات. ويوضح الجدول التالي سجلّ الحضور لكل اجتماع:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
		24 فبراير	28 يونيو	27 سبتمبر	20 ديسمبر	4
د. عصام زيد الطواري	رئيس	●	●	●	●	4
مهند حيدر بن لادن	عضو	●	●	●	●	4
عثمان محمد بافقيه	عضو	●	●	●	●	4

● حضر ● حضر إلكترونياً ● متغيب نظاماً

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

تُعتبر لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن الإشراف على وضع وتطبيق سياسة واضحة وعادلة للمكافآت الممنوحة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كما تشرف اللجنة على عملية تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وكذلك تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت على الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت الممنوحة وفق متطلّبات الجهات الرقابية، وذلك من خلال التقارير والكشفوات السنوية. علاوةً على ذلك، فإنّ من المسؤوليات الرئيسة للجنة التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

إعادة تشكيل اللجنة:

ضماناً لاستقلالية أعمال اللجنة وعملأً على تطبيق أعلى معايير الحوكمة الرشيدة والتي تتخذها شركة "الخبير المالية" منهجاً في أداء أعمالها، قرّر مجلس إدارة الشركة بنظام التمرير بتاريخ 23 أغسطس 2022م إعادة هيكلة اللجنة لكي تتشكّل من أعضاء مستقلّين من داخل وخارج أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للجدول الموضّح أدناه، هذا وقد تم العمل بالتشكيل الجديد ابتداءً من تاريخ القرار وأن يتم عكس هذه التعديلات على لائحة عمل اللجنة.

ويوضّح الجدول التالي سجل حضور اجتماعات اللجنة خلال عام 2022م:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الإجمالي
		27 فبراير	2 أكتوبر	20 ديسمبر	3
ديفيد هانتلي	رئيس اللجنة - عضو مستقل من خارج أعضاء مجلس الإدارة	●	●	●	3
جان بلادن	عضو مستقل من خارج أعضاء مجلس الإدارة	●	●	●	3
محمد عبدالرحمن مؤمنة	عضو اللجنة	لم يكن عضواً باللجنة	●	●	2
عمار أحمد صالح شطا	عضو اللجنة	●	لم يعد عضواً باللجنة	لم يعد عضواً باللجنة	1

● حضر ● حضر إلكترونياً ● متغيب نظاماً

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تختصّ لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على إدارة المخاطر داخل الشركة وضمان وعي وإدراك الإدارة للمخاطر الجوهرية التي قد تتعرّض لها الشركة، ووضع استراتيجية للتأكد من وجود السياسات والإجراءات الشاملة والقادرة على إدارة هذه المخاطر وعملياتها للحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر، وذلك ضمن حدود الصلاحيات التي يحدّدها مجلس الإدارة. وتقوم اللجنة بمراجعة الإجراءات التي اتّخذت لضمان وجود هيكل تنظيمي متكامل لإدارة المخاطر، وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال عام 2022م، ويوضح الجدول التالي سجلّ الحضور لكل اجتماع:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
		27 مارس	01 يونيو	30 أكتوبر	18 ديسمبر	4
عبدالقادر توماس	رئيس اللجنة - عضو مستقل من خارج أعضاء مجلس الإدارة	●	●	●	●	4
عمار أحمد صالح شطا	عضو	●	●	●	●	4
محمد عبد الرحمن مؤمنة	عضو	●	●	●	●	2
أحمد سعود حمزة غوث	عضو	●	●	●	●	4

● حضر ● حضر إلكترونياً ● متغيب نظاماً

لجنة رقابة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة

الغرض الأساسي من لجنة رقابة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة هو مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على برنامج رقابة الالتزام، وذلك فيما يتعلق بالالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية ومجموعة تداول السعودية، وتقديم المشورة الصحيحة للإدارة بشأن أفضل الممارسات في رقابة الالتزام، والتأكد من أنّ السياسات والإجراءات الداخلية لشركة "الخبير المالية" تتماشى مع اللوائح المعمول بها.

وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال عام 2022م، ويوضّح الجدول التالي سجلّ الحضور لكل اجتماع:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
		20 فبراير	22 مايو	26 يوليو	24 أكتوبر	4
د. لمى عبدالعزيز السليمان	رئيس اللجنة	●	●	●	●	4
مهند حيدر بن لادن	عضو	●	●	●	●	4
أحمد سعود حمزة غوث	عضو	●	●	●	●	4
إبراهيم شكري سعد	عضو	●	●	●	●	4
زياد أديب إلياس	عضو	●	●	●	●	4

● حضر ● حضر إلكترونياً ● متغيب نظاماً

هيئة الرقابة الشرعية

تشرف دار المراجعة الشرعية على أعمال الاستشارات الشرعية بشركة "الخبير المالية"، وتقدّم المشورة حول المنتجات والهيكل وإصدار شهادات المطابقة الشرعية (الفتاوى) والتدقيق الإشرافي الشرعي. ويعمل لدى دار المراجعة الشرعية حوالي 33 عالماً من أبرز علماء الشريعة المعروفين في دول مختلفة منها المملكة العربية السعودية، وماليزيا، والجزائر، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والسودان، والبحرين. وتصدر الهيئة التوجيهات والموافقات للشركة بخصوص المنتجات التي تطلب الشركة من الهيئة دراستها وإبداء الرأي الشرعي بشأنها وتقديم حلول استشارية متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية لأعمال الشركة.

جدول الإفصاح عن المكافآت والتعويضات

يوضح الجدول أدناه تفاصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار التنفيذيين مقن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات، والرئيس التنفيذي، ونائب الرئيس التنفيذي، والمدير المالي.

البيان	أعضاء المجلس التنفيذيين (ريال سعودي)	أعضاء المجلس غير التنفيذيين (ريال سعودي)	أعضاء المجلس المستقلين (ريال سعودي)
بدل حضور اللجان	0	0	0
بدل حضور الجلسات	0	0	0
المكافآت الدورية والسنوية	0	1,420,000	735,891
الخطط التحفيزية	0	0	0
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	0	0	0
المجموع	0	1,420,000	735,891

البيان	خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات من بينهم العضو المنتدب والرئيس التنفيذي والمدير المالي (ريال سعودي)
الرواتب والأجور	6,604,128
البدلات	2,325,872
المكافآت الدورية والسنوية	10,107,100
الخطط التحفيزية	3,570,900
العمولات	500,000
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	-
المجموع	23,108,000

تشمل البيانات الواردة في الجدول أعلاه ما يلي:

- الرواتب والتعويضات: تشمل الراتب الأساسي والحوافز الثابتة.
- البدلات: تشمل بدل السكن وبدل المواصلات.
- المكافآت الدورية والسنوية: تشمل الحوافز السنوية النقدية المدفوعة.
- الخطط التحفيزية: وتشمل مكافآت مؤجلة حسب سياسة المكافآت للشركة.
- أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تُدفع بشكل شهري أو سنوي: تشمل المزايا غير النقدية التي تُدفع للموظف.

بيان لأي ترتيبات أو اتفاق تنازل بموجبه أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين عن أي مكافآت أو تعويضات

لا يوجد لدى الشركة أي معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقيات بشأن تنازل أي من أعضاء مجلس الإدارة، أو من كبار التنفيذيين فيه عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات.

لجان الإدارة التنفيذية

تقدم لجان الإدارة التالية الدعم للإدارة التنفيذية:

لجنة الاستثمار

تتولّى لجنة الاستثمار المسؤولية العامة عن مراجعة المقترحات الاستثمارية والموافقة عليها ضمن حدود الصلاحيات المقررة لها والمنصوص عليها في مصفوفة صلاحيات "الخبر المالية"، وتقوم بالتأكد من تحديث السياسات والإجراءات ذات العلاقة.

اللجان الفرعية التابعة للجنة الاستثمار هي:

- لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- لجنة تطوير المنتجات.
- لجنة الاستثمار الخاصة بالأسواق المالية

لجنة إدارة الأصول والالتزامات

لجنة إدارة الأصول والالتزامات التي يرأسها الرئيس التنفيذي، هي اللجنة التي تتولّى مسؤولية التوصية بوضع السياسات المتعلقة بإدارة جميع الأصول والالتزامات (هيكلية الميزانية العمومية، وهيكلّة التمويل، وحدود التحوط والاستثمار) ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر. وتشكّل لجنة إدارة الأصول والالتزامات عنصراً أساسياً من عناصر إدارة مخاطر السيولة بشركة "الخبر المالية".

لجنة تطوير المنتجات

تسعى لجنة تطوير المنتجات لمساعدة قطاعات أعمال "الخبر المالية" على اتخاذ قرارات سليمة حول طرح المنتجات أو الخدمات الجديدة، وتحسين المنتجات أو الخدمات الحالية، والإشراف على عملية تطوير المنتجات.

لجنة الاستثمار الخاصة بالأسواق المالية

المسؤولية الرئيسة للجنة الاستثمار الخاصة بالأسواق المالية هي المساهمة في مراجعة وتحليل الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي بالإضافة الى تحليل مؤشرات الأسواق المالية المحلية والعالمية، وكذلك فيما يتعلق بإدارة جميع الاستثمارات في صناديق الاستثمار ومراجعة منتجات تفويض المحفظة التقديرية الخاصة بالعملاء.

لجنة إدارة مخاطر الشركة

المسؤولية الرئيسة للجنة إدارة مخاطر الشركة هي التأكد من وضع سياسات وإجراءات ومعايير سليمة لإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية في الشركة ككل

لجنة الموارد البشرية

تتولى لجنة إدارة الموارد البشرية مسؤولية إجراء المراجعة الدورية والإشراف على تطوير رأس المال البشري بشركة "الخبر المالية". وتقوم اللجنة بتحديد الوظائف المهمة، والتأكد من وضع خطة تعاقب وظيفي، والتحقق من أنّ ستم التعويضات والمكافآت يتماشى مع ما هو سائد في السوق.

لجنة تقنية المعلومات

هي لجنة إدارية يرأسها رئيس المخاطر، وهدفها الرئيس هو اعتماد استراتيجية تقنية المعلومات بالشركة، والإشراف على تنفيذها. كما تتولّى اللجنة أيضاً مسؤولية الإشراف على وظائف تقنية المعلومات من منظور إدارة الأعمال والمخاطر، وضمان التوزيع المناسب للواجبات (جدران الحماية) بما يتوافق مع شروط رقابة الالتزام، وتشمل المسؤوليات والواجبات الأخرى التحديث الدوري لسياسة وإجراءات تقنية المعلومات، والإشراف على إدارة المعلومات المهمة وفقاً لخطة استمرارية العمل، والتأكد من اختبار خطة الاسترجاع في حالة الكوارث (Disaster Recovery Plan) مرة واحدة على الأقل خلال السنة.

لجنة خطة استمرارية العمل

هدفها الرئيس هو التأكد من فاعلية خطة استمرارية العمل، والتأكد من سلامة منسوبي الشركة في حال حدوث أي كوارث - لا سمح الله - إضافةً إلى ذلك، تقوم اللجنة بعمل اختبار إخلاء طوارئ لمبنى الشركة الرئيس كل عام تماشياً مع تعليمات هيئة السوق المالية.

لجنة المسؤولية الاجتماعية

يرأس لجنة المسؤولية الاجتماعية رئيس قطاع الخدمات الإدارية، وهدفها الرئيس هو وضع استراتيجية واضحة وعملية لبرامج المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها الشركة، وكذلك الإشراف على تنفيذ تلك الاستراتيجية.

الإدارة التنفيذية



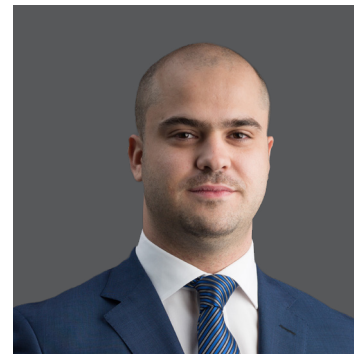
تامر عبدالرحيم
رئيس الشؤون المالية



هشام عمر باروم
نائب الرئيس التنفيذي



أحمد سعود حمزة غوث
الرئيس التنفيذي



إبراهيم سعد
رئيس قطاع المخاطر والحوكمة

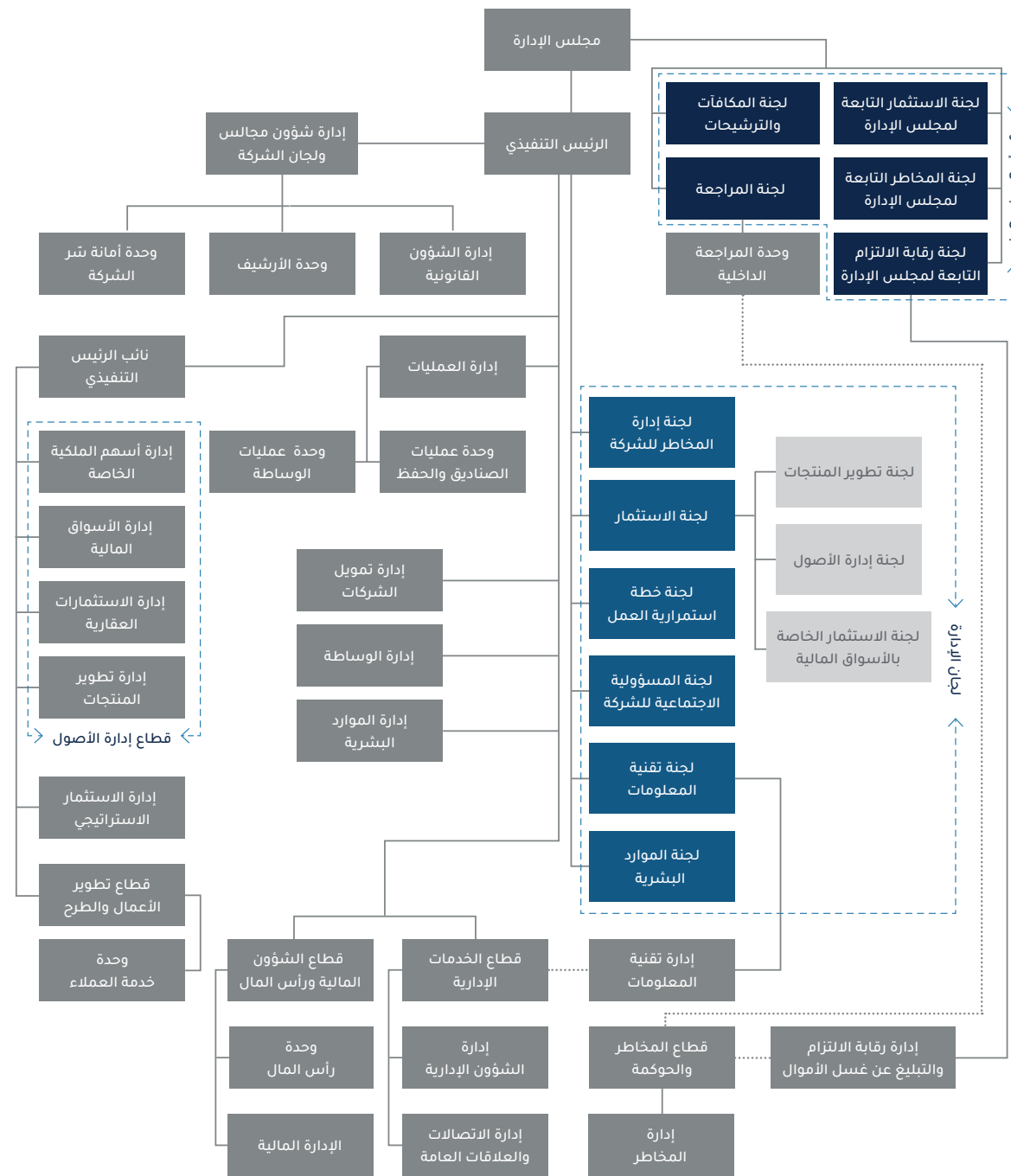


زياد نوفل
رئيس الاستثمار

الإدارة التنفيذية

الهيكل التنظيمي

تتسم "الخبير المالية" بهيكلها التنظيمي الأفقي المرن الذي يشجع منسوبيها ويحفزهم على العمل معاً بروح الفريق الواحد، سواءً داخل الشركة أو مع العملاء، لخلق وبناء علاقات قوية دائمة تشكل الأساس الصلب الذي تركز عليه فلسفة عمل الشركة.



قطاع: أكثر من قسم / إدارة
إدارة: موظفان فأكثر
وحدة: أقل من موظفين

لجان مجلس الإدارة: لجان الإدارة - تحتوي على أعضاء مجلس الإدارة
لجان الإدارة: لجان الإدارة الفرعية
الإبلاغ المباشر: الإبلاغ الإداري

الهيكل التنظيمي



تقرير المراجعة الشرعية

تقرير

المراجعة الشرعية

AKC-1200-71-02-03-23



بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي للجنة الشرعية
الخاصة بشركة الخبير المالية

إلى مساهمي شركة الخبير المالية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
أما بعد:

يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي للجنة الشرعية الخاصة بشركة الخبير المالية (الشركة) وفق نطاق العمل
المتفق عليه لمراجعة أعمال الشركة وأنشطتها عن الفترة من 1 يناير 2022م إلى 31 ديسمبر 2022م.

إن إدارة الشركة مسؤولة عن القيام بأعمالها طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. في حين تتمثل
مسؤوليتنا في إبداء رأي مستقل بناءً على مراجعتنا لأعمال الشركة وتقديم تقرير بذلك.

لقد قمنا بمراجعة المنتجات المطروحة من قبل الشركة والعقود المتعلقة بها والتطبيقات المنفذة خلال الفترة
المشار إليها. كما قمنا أيضاً بإجراء مراجعة شاملة لأنشطة الشركة من أجل إبداء رأي فيما إذا كانت الشركة قد
التزمت بالأحكام والمبادئ الشرعية من خلال الأحكام والضوابط والتوجيهات المعتمدة.

كما تمت مراجعة أعمال الشركة من خلال الاطلاع على تقرير التدقيق الشرعي (المرفق) للتأكد من التزام الإدارة
بالضوابط والمعايير المتفق عليها مع الأحكام والمبادئ الشرعية. إضافة إلى الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات
التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة
الإسلامية.

بناءً على ما سبق ومع الأخذ بالاعتبار التوصيات الواردة في تقرير المدقق الشرعي. تبين لنا أن أعمال الشركة
وأنشطتها المنفذة خلال الفترة المشار إليها متوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية.

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين،،،

المستشار الشرعي
الشيخ محمد أحمد
2023/11/04م



SHARIA ADVISOR LICENSED BY
THE CENTRAL BANK OF SAUDI ARABIA

www.shariyah.com

التقرير المالي

103	تقرير مراجعي الحسابات
105	تقرير مراجعي الحسابات المستقل
107	قائمة المركز المالي
108	قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل
109	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
110	قائمة التدفقات النقدية
111	إيضاحات حول القوائم المالية



تقرير مراجعي الحسابات

تقرير مراجعي الحسابات

شركة إيست ويونغ للخدمات المالية (مهيئة ذات مسؤولية محدودة)
رأس المال المدفوع (٥.٠٠٠.٠٠٠ ريال سعودي - خمسة ملايين وخمسة آلاف ريال سعودي)
مقر طريق الملك عبد العزيز - الدور الثالث عشر
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
ص.ب ١٩٩٤
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيسي - الرياض

رقم السجل التجاري: ٤٠٣٠٧٦٦٤٤
هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٢٢١ ٨٤٠٠
فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٦٤ ٤٤٠٨
ey@sa.ey.com
ey.com

تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة الخبير المالية (شركة مساهمة سعودية مغلقة)

الرأي
لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الخبير المالية (شركة مساهمة سعودية مغلقة) ("الشركة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بشكل عادل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي
تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لمثلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما أننا التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتبارنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإيداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهرى ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن توفير مقدر الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهرى ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهرى موجود. يمكن أن نشأ التزويرات عن غش أو خطأ، ولقد جوهرية، بغورها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.



تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة الخبير المالية (شركة مساهمة سعودية مغلقة) (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)
وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

• تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمراجعة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإيداء رأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهرى ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الشك قد ينطوي على نوايا أو تزوير أو حذف متعمد أو إغلاقات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

• الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إيداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

تقوم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

• استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى يتوافق بأحداث أو ظروف قد تؤثر بشكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهرى، ونحن علينا وقت الانتهاء في التقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندما يتم تعديل رأينا. نشدد استنتاجنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها على تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى ترقب الشركة عن الاستمرار في أصلها كمنشأة مستمرة.

• توفير العرض العام، وفهمل ومستوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تنشأها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالخطأ والتوقيت المنطوق للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي لوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن ارست ويونغ للخدمات المالية



أحمد إبراهيم رشنا
محاسب قانوني
رقم الترخيص (٣٥٦)

جدة: ٢٧ مارس ٢٠٢٣
١٥ رمضان ١٤٤٤هـ

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة "الخبير المالية" (شركة مساهمة سعودية مقفلة)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة "الخبير المالية" (شركة مساهمة سعودية مقفلة) ("الشركة")، والتي تشتمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2022م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين

بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن توفير مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة

القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

• وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

• تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

• الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

• تقويم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

• استنتاج مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.

• تقويم العرض العام، وهيكّل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن ارنست ويونغ للخدمات المهنية

أحمد إبراهيم رضا

محاسب قانوني

رقم الترخيص (356)

جدة 27 مارس 2023م

5 رمضان 1444هـ

قائمة المركز المالي

31 ديسمبر 2022م

إيضاح	ريال سعودي (بالآلاف)	2021م ريال سعودي (بالآلاف)
الموجودات		
الموجودات المتداولة		
نقد لدى البنوك	26,823	50,774
ودائع مربحة	3,619	116,381
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	6,439	14,125
مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة	218,546	158,120
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	300,128	305,344
مجموع الموجودات المتداولة	555,555	644,744
الموجودات غير المتداولة		
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	1,139,145	956,321
ودائع مربحة	100	40,100
موجودات حق الاستخدام	4,660	5,436
استثمارات عقارية	147,538	147,538
ممتلكات ومعدات	46,479	48,231
مجموع الموجودات غير المتداولة	1,337,922	1,197,626
مجموع الموجودات	1,893,477	1,842,370
المطلوبات وحقوق المساهمين		
المطلوبات المتداولة		
ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	251,021	184,820
عقود مربحة	231,368	190,397
تمويل متوافق مع الشريعة	13,696	18,750
التزام عقود إيجار	787	651
مجموع المطلوبات المتداولة	496,872	394,618
المطلوبات غير المتداولة		
عقود مربحة	109,900	440,100
تمويل متوافق مع الشريعة	223,704	-
منافع نهاية الخدمة للموظفين	20,184	19,443
التزام عقود إيجار	4,550	5,338
مجموع المطلوبات غير المتداولة	358,338	464,881
مجموع المطلوبات	855,210	859,499
حقوق المساهمين		
رأس المال	894,523	894,523
الاحتياطي النظامي	50,073	40,934
أرباح مبقاة	93,893	48,241
خسارة اكتوارية، صافي	(222)	(827)
مجموع حقوق المساهمين	1,038,267	982,871
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	1,893,477	1,842,370

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

إيضاح	ريال سعودي (بالآلاف)	2022م ريال سعودي (بالآلاف)	2021م ريال سعودي (بالآلاف)
الأنشطة التشغيلية			
دخل من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي	8	169,314	182,287
إيرادات رسوم	19	86,585	49,355
دخل من توزيعات الأرباح		762	-
إيرادات من ودائع مربحة		5,395	5,936
مجموع إيرادات التشغيل		262,056	237,578
مصروفات التشغيل			
بيع وتسويق	20	(9,646)	(6,184)
عمومية وإدارية	21	(117,988)	(112,946)
مجموع مصروفات التشغيل		(127,634)	(119,130)
صافي إيرادات التشغيل		134,422	118,448
مصروفات مربحة وتمويل			
تكلفة تمويل على التزامات عقود إيجار	9	(249)	(280)
إيرادات أخرى		1,350	1,350
الربح قبل الزكاة والضريبة		95,411	81,399
الزكاة وضريبة الدخل	15	(4,020)	(8,128)
الربح للسنة		91,391	73,271
الدخل الشامل الآخر			
بنود لن يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة			
مكسب من إعادة القياس منافع نهاية الخدمة للموظفين	14	605	116
مجموع الدخل الشامل للسنة		91,996	73,387
ربحية السهم الأساسية والمخفضة			
العدد المرجح للأسهم (بالآلاف)	17	89,452	89,452
العائد إلى الربح بعد الزكاة وضريبة الدخل (بالريال السعودي)	29	1.02	0.82

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

رأس المال ريال سعودي (بالآلاف)	الاحتياطي النظامي ريال سعودي (بالآلاف)	أرباح مبقاة (/خسائر متراكمة) ريال سعودي (بالآلاف)	(خسارة) / مكسب اكتواري، صافي ريال سعودي (بالآلاف)	المجموع ريال سعودي (بالآلاف)	
الرصيد كما في 1 يناير 2021	894,523	35,574	(19,670)	(943)	909,484
الربح للسنة	-	-	73,271	-	73,271
المكسب الشامل الآخر (إيضاح 14)	-	-	-	116	116
إجمالي الدخل الشامل	-	-	73,271	116	73,387
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 18)	-	5,360	(5,360)	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	894,523	40,934	48,241	(827)	982,871
الربح للسنة	-	-	91,391	-	91,391
المكسب الشامل الآخر (إيضاح 14)	-	-	-	605	605
إجمالي الدخل الشامل	-	-	91,391	605	91,996
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 18)	-	9,139	(9,139)	-	-
توزيعات الأرباح المعلن عنها خلال السنة (إيضاح 16)	-	-	(36,600)	-	(36,600)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	894,523	50,073	93,893	(222)	1,038,267

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

إيضاح	2022م ريال سعودي (بالآلاف)	2021م ريال سعودي (بالآلاف)
الأنشطة التشغيلية		
الربح قبل الزكاة والضريبة	95,411	81,399
تعديلات للبندود التالية:		
دخل من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي	8	(169,314)
الاستهلاك	21	3,312
استهلاك موجودات حق الاستخدام	21	776
مخصص منافع نهاية الخدمة للموظفين	14	2,992
تكلفة تمويل على مطلوبات عقود إيجار	9	249
الخسارة التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	(66,574)	(93,605)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى، صافي	6	7,685
مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة	7	(60,426)
ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	11	(25,768)
شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	(247,139)
متحصلات من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	322,995
النقد المستخدم في العمليات	(69,227)	(85,286)
منافع نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	14	(1,646)
تكاليف تمويل مدفوعة	9	(249)
زكاة وضريبة دخل مدفوعة	15	(2,295)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	(73,417)	(88,901)
الأنشطة الاستثمارية		
شراء ممتلكات ومعدات	10	(1,560)
ودائع مرباحة صادرة	7	(77,250)
مُتحصلات من ودائع مرباحة	7	230,012
صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية	151,202	111,231
الأنشطة التمويلية		
عقود مرباحة مصدرة		341,000
عقود مرباحة مسددة		(630,229)
المسدد من تمويل متوافق مع الشريعة	13	(18,750)
المستلم من تمويل متوافق مع الشريعة	13	237,400
مدفوعات الجزء الرئيسي لالتزامات عقود إيجار	9	(652)
توزيعات أرباح مدفوعة	16	(30,505)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(101,736)	(71,069)
صافي النقص في النقد وما في حكمه		
النقد وما في حكمه في بداية السنة	50,774	99,513
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	26,823	50,774

المعلومات غير النقدية الإضافية			
مستحق الدفع مقابل استثمار تم شراؤه خلال السنة	11	84,150	36,028
حقوق الشركة المستثمر بها المخفض بموجب وديعة مرباحة	5	-	38,300
مكسب من إعادة القياس منافع نهاية الخدمة للموظفين	14	605	116

إيضاحات حول القوائم المالية

في 31 ديسمبر 2022م

1- تنظيم ونشاط الشركة

شركة "الخبر المالية" ("الشركة" أو "الخبر") هي شركة مساهمة سعودية مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030177445 المؤرخ في 14 ربيع الأول 1429هـ (الموافق 22 مارس 2008م). تم تعديل السجل التجاري للشركة بتاريخ 14 شوال 1430 هـ (الموافق 5 أكتوبر 2009م) وبموجبه تم تعديل اسم الشركة من شركة الخبر للمتاجرة في الاستثمار والتمويل إلى شركة الخبر المالية.

تزاول الشركة أعمالها في الأنشطة التالية وفقاً لقرار هيئة السوق المالية رقم ح/ت/919 المؤرخ في 3 ربيع الثاني 1429هـ (الموافق 9 إبريل 2008م) والترخيص رقم 37-07074:

- (أ) الترتيب
- (ب) الإدارة
- (ج) المشورة
- (د) الحفظ
- (هـ) الاكتتاب، و
- (و) التعامل كأصيل

يقع المكتب المسجل للشركة في العنوان التالي:

شركة الخبر المالية
طريق المدينة المنورة ص. ب 128289
جدة
المملكة العربية السعودية

كما في 31 ديسمبر 2022م، تعمل الشركة من خلال فرعها المسجل بالسجل التجاري رقم 1010439273 والمسجل في الرياض (31 ديسمبر 2021م: نفس الشيء). تتضمن القوائم المالية المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج هذا الفرع.

2- أساس الإعداد

1-2 بيان الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لدى الشركة عدة مستثمرين غير ذوي صلة ولديها عدة استثمارات في عدة منشآت تديرها الشركة (يشار إليهم بالـ "المنشآت المستثمر بها"). حصة ملكية الشركة في المنشآت المستثمر بها على شكل حصة أسهم / ملكية. قامت الشركة بالوفاء بتعريف المنشأة الاستثمارية وفقاً للمعيار الدولي

للتقرير المالي (10) "القوائم المالية الموحدة" في حال وجود الظروف التالية:

(أ) حصول الشركة على أموال بغرض تقديم خدمات إدارة الاستثمار المهنية للمستثمرين.

(ب) أن يكون غرض الأعمال للشركة هو أن تستثمر أموال فقط من أجل الحصول على عوائد من تعظيم رأس المال وإيرادات الاستثمار

(ج) قياس وتقييم أداء الاستثمارات على أساس القيمة العادلة.

بما أن الشركة تفي بتعريف المنشأة الاستثمارية وفقاً لتوجيهات المعيار الدولي للتقرير المالي (10) "القوائم المالية الموحدة" (إيضاح 3). فإنه يتم إعفاؤها من توحيد المنشأة المستثمر بها. ومن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (3) "تجميع الأعمال" عندما تحصل على السيطرة على منشأة أخرى. بدلاً من ذلك تقاس هذه المنشآت المستثمر بها من قبل الشركة كأصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار (9) "الأدوات المالية".

2-2 أساس القياس

تم إعداد هذه القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. باستثناء الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتقييم منافع نهاية الخدمة والتي تقاس باستخدام "طريقة وحدة الائتمان المتوقعة".

3-2 العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة. إن المعلومات المالية معروضة بالريال السعودي وقد تم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك.

4-2 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية المهمة

يتطلب إعداد القوائم المالية للشركة من الإدارة عمل أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المفصح عنها والإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إلا أن عدم التأكد بشأن هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام الذي قد يتأثر بذلك في الفترات المستقبلية. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الأحكام

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، قامت الإدارة بتطبيق الأحكام التالية والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في القوائم المالية:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بإجراء تقييم لمقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وهي على قناعة بأن الشركة لديها الموارد الكافية لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى الإدارة أي علم بعدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً حول مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وبالتالي تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمصادر المستقبلية والمصادر الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ قائمة المركز المالي مما ينطوي على مخاطر جوهرية قد تنسب في تعديلات مهمة على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية اللاحقة كما هو موضح أدناه. قامت الشركة بإجراء الافتراضات والتقديرات بناءً على المؤشرات المتاحة عند إعداد القوائم المالية. ومع ذلك، قد تتغير الظروف والافتراضات القائمة والمتعلقة بالتطورات المستقبلية نتيجة لتغيرات السوق أو الظروف التي تنشأ خارجة عن سيطرة الشركة. وتنعكس هذه التغييرات على الافتراضات عند حدوثها.

تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تستخدم الإدارة معايير وأساليب تقييم ثابتة والتحقق من القيمة العادلة. في أغلب الحالات، تستخدم الإدارة صافي قيم الموجودات المصرح عنها للمنشآت المستثمر بها للتقييم العادل لها. مع ذلك، يتم تقييم صافي المنشآت المستثمر بها على تقديرات القيم العادلة باستخدام أساليب متنوعة عند الضرورة على سبيل المثال لا الحصر التدفقات النقدية المخصومة ومعاملات مقارنة ومضاعفات الأرباح ومعاملات البيع الأخيرة ...الخ. يتم عمل تعديلات عند الضرورة على صافي قيم الموجودات للحصول على أفضل تقدير للقيم العادلة. إضافة إلى صافي قيم الموجودات، فإن التقييم يستند إلى أفضل تقديرات الإدارة التي تضع في الاعتبار معاملات الشراء أو البيع الأخيرة. والمعلومات المالية المتاحة أو المؤشرات الملائمة الأخرى للقيمة العادلة.

مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية

تستخدم الشركة مصفوفة مخصصة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية، يتم في الأصل تحديد مصفوفة المخصص على أساس معدلات التعثر السابقة التي تمت ملاحظتها. تقوم الشركة بمعايرة المصفوفة لتعديل الخسائر الائتمانية بناءً على الخبرة التاريخية في ضوء المعلومات

المتوقعة مستقبلاً في تاريخ كل تقرير مالي، يتم تحديث معدلات التعثر التاريخي الملحوظة ويتم تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية.

إن تقييم الترابط بين معدلات التعثر التاريخي الملحوظة والظروف الاقتصادية المتوقعة وخسائر الائتمان المتوقعة يعتبر تقديراً جوهرياً. إن مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة يعتبر حساساً تجاه التغيرات في الظروف والأوضاع الاقتصادية المتوقعة وكذلك الأمان المتاح. كما أن احتساب خسارة الائتمان التاريخية للشركة والظروف الاقتصادية المتوقعة قد لا تكون تمثل التعثر الفعلي للعمل في المستقبل. تم الإفصاح عن المعلومات حول خسائر الائتمان المتوقعة حول الموجودات المالية للشركة في الإيضاح (23).

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يتم فحص القيم الدفترية للموجودات غير المالية في نهاية فترة كل قائمة مركز مالي أو أكثر لتحديد إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم عندئذ تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

يتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد القيمة القابلة للاسترداد. القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المولدة للنقد هي القيمة قيد الاستعمال والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. أيهما أعلى. وفي سياق تقييم القيمة قيد الاستعمال، يتم خفض التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية إلى قيمها الحالية باستخدام الخصم قبل الزكاة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية من حيث القيمة الزمنية للمال والمخاطر المتصلة بالأصل. تستند القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع إلى أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها أو، في حال عدم وجود أسعار سوق يمكن ملاحظتها، إلى الأسعار التقديرية لموجودات مماثلة، وفي حال عدم وجود أسعار لموجودات مماثلة، إلى احتساب خصم التدفقات النقدية المستقبلية.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم إدارة الشركة بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات لأغراض حساب الاستهلاك. يتم تحديد هذه التقديرات بعد الأخذ في الاعتبار الاستعمال المتوقع للموجودات أو التلف الطبيعي. وتقوم الإدارة بفحص القيمة المتبقية والأعمار الانتاجية سنوياً، ويتم تعديل مصروفات الاستهلاك المستقبلية في حال اعتقاد الإدارة بأن الأعمار الانتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

التقييم الاكتواري لمنافع نهاية الخدمة للموظفين

يتم تحديد تكلفة برنامج منافع نهاية الخدمة للموظفين بموجب برنامج منافع محددة غير ممولة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري إجراء العديد من الافتراضات التي قد تختلف عن التطورات الفعلية في

تقرير مراجعي الحسابات

المستقبل. والتي تشمل تحديد معدل الخصم، والزيادات المستقبلية في الرواتب، ومعدلات الوفيات. ونظراً للطبيعة المعقدة للتقويم وطبيعته طويلة الأجل، فإن التزام المنافع المحددة غير الممول يتأثر بصورة كبيرة بالتغيرات في هذه الافتراضات. تتم مراجعة جميع الافتراضات على أساس سنوي أو أكثر من ذلك . إذا لزم الأمر.

المخصصات

تكون المخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام حالي قانوني أو ضمني ناشئ عن حدث سابق وهناك احتمال أن يكون مطلوباً تدفق موارد للخارج تمثل منافع اقتصادية لسداد الالتزام ويكون هناك احتمال نشوء تكاليف لسداد الالتزام. تحدد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للمال والمخاطر المتعلقة بالالتزام. يدرج عكس قيد الخصم كتكلفة تمويل.

المنشأة الاستثمارية

المنشأة الاستثمارية هي المنشأة التي: (أ) تحصل على تمويل من مستثمر أو أكثر لغرض تقديم خدمات إدارة الاستثمار لهذا المستثمر (هؤلاء المستثمرين)، (ب) تلتزم أمام هذا المستثمر (هؤلاء المستثمرين) أن الغرض منها هو أن تستثمر أموال فقط من أجل الحصول على عوائد من تعظيم رأس المال، وإيرادات الاستثمار أو كليهما، (ج) قياس وتقييم أداء جميع الاستثمارات على أساس القيمة العادلة.

هدف الشركة من الاستثمار في المنشآت المستثمر بها هو الحفاظ على الربحية وزيادة رأس المال. وتدرج جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة. لدى الشركة استراتيجية موثقة واضحة لإنهاء جميع استثماراتها. تحقق الشركة تعريف الخصائص الإضافية للمنشأة الاستثمارية أي انها لديها أكثر من استثمار واحد. تكون الاستثمارات على شكل وحدات أو أسهم أو أوراق مالية مشابهة، ولديها أكثر من مستثمر ولا يعتبرون على أنهم جهات ذات علاقة. توصلت الإدارة إلى الاستنتاج أن الشركة تحقق تعريف المنشأة الاستثمارية. سيتم إعادة تقييم هذه النتائج سنوياً في حال طرأ أي تغير على هذه الخصائص.

تحديد مدة الإيجار للعقود ذات خيار التجديد والإنهاء - الشركة كمستأجر

تحدد الشركة مدة عقد الإيجار على أنها مدة عقد الإيجار غير القابلة للإلغاء، إضافة إلى أي فترات مشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة هذا الخيار أو أي فترات مشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد عدم ممارستها.

عامة، لدى الشركة عدة عقود إيجار تتضمن خيارات التمديد والإنهاء. تطبق الشركة الأحكام في تقييم ما إذا كانت أو ليست على يقين معقول بأنها ستمارس خيار التجديد أو

الإنهاء. أي أنها تأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة التي من شأنها إيجاد حافز اقتصادي لممارسة خيار التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ البدء، تقوم الشركة بإعادة تقييم مدة الإيجار وإذا ما كان هناك حدث جوهري أو تغير في الظروف يقع ضمن سيطرتها ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد أو الإنهاء.

عقود الإيجار - تقدير معدل الاقتراض الإضافي

لا يمكن للشركة تحديد معدل العمولة الضمني في عقود الإيجار بسهولة، وعليه يستخدم معدل الاقتراض الإضافي لقياس التزامات الإيجار. يمثل معدل الاقتراض الإضافي معدل العمولة الذي يتعين على الشركة دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة، وذلك على مدى فترة مماثلة وبضمان مماثل. وبالتالي يعكس معدل الاقتراض الإضافي المبلغ الذي قد تضطر الشركة لدفعه وهو ما يتطلب تحديراً عندما لا يكون هناك معدلات قابلة للملاحظة متاحة، أو عندما تحتاج للتعديل لتعكس أحكام وشروط عقد الإيجار تقدر الشركة معدل الاقتراض الإضافي باستخدام المدخلات القابلة للملاحظة (مثل معدلات الربح بالسوق) عندما تكون متاحة وينبغي القيام بتقديرات خاصة بالمنشأة.

5-2 تأثير المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل الشركة

قامت الشركة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات لأول مرة، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، لم تقم الشركة بتطبيق أي معايير أخرى أو تفسيرات أو تعديلات مبكرة والتي صدرت، ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد:

عقود المعاوضة - تكلفة تأدية العقد - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (37)

إن عقد المعاوضة هو عقد بموجبه تكون التكاليف لا يمكن تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للشركة تجنبها بسبب العقد) استيفاءً للالتزامات بموجب العقد متجاوزةً للمنافع الاقتصادية المتوقعة استلامها بموجب ذلك العقد.

تحدد التعديلات أنه عند تقدير ما إذا كان العقد هو عقد معاوضة أو عقد خسارة، تحتاج المنشأة أن تشمل التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد تقديم البضائع أو الخدمات كل من التكاليف الإضافية (مثل تكاليف العمالة المباشرة والمواد) وتخصيص التكاليف المتعلقة مباشرة بأنشطة العقود (مثل استهلاك المعدات المستخدمة للوفاء بالعقد، وكذلك تكاليف إدارة العقود والإشراف عليها). إن التكاليف العمومية والإدارية لا تتعلق مباشرة بالعقد ويتم استيعادها ما لم تكن قابلة للتحميل بصورة واضحة على الطرف المقابل بموجب العقد. لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للشركة.

الإشارة إلى مفهوم الإطار العام - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (3)

تحل التعديلات محل الإشارة إلى الإصدار السابق للإطار المفاهيمي للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة بالإشارة إلى الإصدار الحالي الذي صدر في مارس 2018 دون تغير جوهري في متطلباته.

تتضمن التعديلات استثناءً إلى مبادئ الاعتراف في المعيار الدولي للتقرير المالي (3) "تجنب الأعمال" لتجنب مسألة مكاسب أو خسائر "اليوم الثاني" المحتملة الناتجة عن المطلوبات والالتزامات المحتملة التي قد تقع ضمن معيار المحاسبة الدولي 37 "المخصصات والمطلوبات والأصول المحتملة" أو تفسير لجنة المعايير الدولية رقم (21) "الرسوم" حال تكبدها بشكل منفصل. ويقتضي الاستثناء من المنشآت تطبيق المعايير الواردة في معيار المحاسبة الدولي (37) أو تفسير لجنة المعايير الدولية رقم 21، على التوالي، بدلاً من الإطار المفاهيمي، لتحديد ما إذا كان هناك التزام حالي موجود في تاريخ الاقتناء.

وتضيف التعديلات أيضا فقرة جديدة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي (3) لتوضيح أن الموجودات المحتملة غير مؤهلة للاعتراف بها في تاريخ الاقتناء.

إن هذه التعديلات ليس لها أي أثر على القوائم المالية للشركة؛ وذلك نظراً لعدم وجود أية أصول محتملة والالتزامات ومطلوبات محتملة تقع ضمن نطاق التعديلات الناشئة خلال الفترة.

الممتلكات والآلات والمعدات المتحصلات قبل الاستخدام المنشود- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (16) "عقود الإيجار"

تمنع التعديلات المنشآت من الخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات، واي متحصلات من بيع السلع التي يتم انتاجها أثناء احضار ذلك الأصل إلى موقعه وحالته اللازمة للتشغيل بالطريقة التي تراها الإدارة ملائمة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بالمتحصلات من بيع مثل هذه السلع وتكاليف انتاج تلك السلع في الربح او الخسارة.

وفقاً للمخصصات الانتقالية، تطبق الشركة التعديلات بأثر رجعي فقط على بنود الممتلكات والآلات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة عندما تطبق المنشأة لأول مرة التعديلات (تاريخ التطبيق الأولي).

ولم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على القوائم المالية للشركة. حيث لم تكن هناك مبيعات لهذه الأصناف التي تنتجها الممتلكات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة.

المعيار الدولي للتقرير المالي 1 - تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة - الشركة التابعة التي تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة.

تسمح التعديلات للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة 16د (أ) من المعيار الدولي للتقرير المالي (1) لقياس فروقات الترجمة المتركمة باستخدام المبالغ المفصح عنها في

تقرير مراجعي الحسابات

القوائم المالية الموحدة للشركة الأم، استناداً إلى تاريخ تحول الشركة الام إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، في حال يم يتم عمل تعديلات لإجراءات التوحيد وتأثيرات تجميع الأعمال التي اقتنت الشركة الأم بموجبها الشركة التابعة. يُطبق التعديل أيضاً على الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تختار تطبيق الفقرة (د-16 أ*) من المعيار الدولي للتقرير المالي (1).

ليس للتعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة حيث إنها لا تطبق المعايير لأول مرة.

المعيار الدولي للتقرير المالي (9): الأدوات المالية - الرسوم في فحص نسبة 10% المتعلق باستبعاد المطلوبات المالية

توضح التعديلات أن الرسوم التي تدرجها المنشأة عند تقدير شروط التزام مالي إما جديد أو معدل مستديمة وتختلف عن شروط الالتزام الأصلي. تتضمن هذه الأتعاب فقط تلك الرسوم المدفوعة او المستلمة بواسطة المقرض والمقرض بحيث تتضمن الرسوم المدفوعة أو المستلمة بواسطة إما المقرض او المقرض بالنيابة. لم يتم اقتراح تعديل مشابه لمعيار المحاسبة الدولي (39) "الأدوات المالية": الاعتراف والقياس.

وفقاً للمخصصات الانتقالية، تطبق الشركة التعديلات على المطلوبات المالية التي تم تعديلها أو استبدالها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها التعديلات لأول مرة على المنشأة (تاريخ التطبيق الأولي). لا يوجد لهذه التعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة حيث لا توجد تعديلات على الأدوات المالية للشركة خلال الفترة.

معيار المحاسبة الدولي (41) الزراعة-الضريبة في قياس القيمة العادلة

يلغي التعديل المطلب الوارد في الفقرة 22 من معيار المحاسبة الدولي (41) الذي يقضي بأن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب عند قياس القيمة العادلة للموجودات ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (41).

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للشركة نظراً لعدم امتلاكها لأي موجودات تقع في نطاق معيار المحاسبة الدولي (41) كما بتاريخ إعداد التقرير المالي.

3- ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المتبعة بصورة ثابتة، باستثناء المعايير الجديدة المطبقة خلال السنة كما هو موضح في الإيضاح 2-5، عند إعداد هذه القوائم المالية.

1-3 العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بعملات أجنبية مبدئياً عن طريق الشركة بعملتها الوظيفية وبالسعر الفوري السائد في تاريخ المعاملة الأولى المؤهلة للاعتراف.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات أجنبية إلى العملة الوظيفية بأسعار الصرف الفورية للعملة الوظيفية السائدة في تاريخ التقرير المالي. تُدرج جميع

تقرير مراجعي الحسابات

الفروقات الناتجة عن تسوية أو تحويل بنود نقدية في قائمة الربح أو الخسارة باستثناء البنود النقدية المحددة كجزء من تحوط صافي استثمار الشركة في عملة أجنبية. ويتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر إلى حين بيع صافي الاستثمار وعندئذ يعاد تصنيف المبلغ المتراكم إلى الربح أو الخسارة في قائمة الربح او الخسارة.

تحول البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية والمسجلة بعملة أجنبية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ المعاملات الأولية. يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملات أجنبية، باستخدام أسعار التحويل السائدة في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم التعامل مع الربح أو الخسارة الناشئة عن تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة وفقاً للتسجيل بالربح أو الخسارة نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للبند غير النقدي.

2-3 تصنيف ما هو متداول إزاء ما هو غير متداول**الموجودات**

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي استناداً إلى التصنيف متداول / غير متداول. يعتبر الأصل متداولاً وذلك:

- توقع بيع الأصل أو هناك نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال العادية،
- الاحتفاظ بالأصل بغرض المتاجرة بشكل أساسي،
- توقع تحقق الأصل خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو
- كون الأصل نقداً أو في حكمه إلا إذا كان محظوراً تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال اثني عشر شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تصنف كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

المطلوبات

يعتبر الالتزام متداولاً وذلك:

- توقع تسوية الالتزام خلال دورة الأعمال العادية،
- في حالة اقتنائها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة.
- توقع تسوية الالتزام خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو
- عدم وجود حق غير مرتبط بشرط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى 12 شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير المالي.

تقوم الشركة بتصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

3-3 قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات، والموجودات غير المالية مثل الاستثمارات العقارية، بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي. في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

إن الأسواق الرئيسية أو الأسواق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الشركة. تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وبافتراض أن المتعاملين في السوق يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية. إن قياس القيمة العادلة لأصل ما غير مالي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الطرف المتعامل في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل والأفضل لذلك الأصل أو من خلال بيعه إلى متعامل آخر في السوق سيقوم باستخدامه الاستخدام الأفضل والأمثل.

تستخدم الشركة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى المهمة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى 2: طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - المهمة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3: أساليب تقييم يكون فيها الحد الأدنى من المعطيات الجوهرية غير ملحوظة لقياس القيمة العادلة

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الشركة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي

لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى المهمة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

4-3 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية وغير المالية**الموجودات المالية**

تقوم الشركة، بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بإجراء تقييم للتأكد من وجود دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي ما او مجموعه من الموجودات المالية. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية منخفضة القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على وجود الانخفاض نتيجة لوقوع حدث واحد او أكثر بعد الإثبات الأولي للأصل وأن حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي او لمجموعة الموجودات المالية التي يمكن قياسها بشكل موثوق به. يشتمل الدليل على وقوع الانخفاض على وجود مؤشرات توحى بأن المدين أو مجموعة من المدينين تعاني من صعوبات مالية مهمة، عجز أو إخفاق في سداد العمولة أو أصل المبلغ، أو احتمال الدخول في الإفلاس او اعادة هيكلية مالية أخرى، وعندما تشير البيانات القابلة للملاحظة إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات المالية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية المرتبطة بحالات التعثر في السداد.

تقوم الشركة بإثبات مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لجميع الموجودات المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالنسبة للذمم المدينة، تستخدم الشركة الطريقة المبسطة عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. عليه، لا تقوم الشركة بمتابعة التغيرات في مخاطر الائتمان، ولكن تقوم بدلاً من ذلك بإثبات مخصص خسارة بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بتاريخ كل تقرير مالي. تأخذ الشركة في الاعتبار أيضاً الأوراق المالية الأساسية وحقوق المطالبة. وفي جميع الحالات، لدى الشركة الحق في اولوية المطالبة كمدير للأصول للتدفقات النقدية التي تحققها المنشأة المستثمر بها المعنية. قامت الشركة بإنشاء مصفوفة مخصصات استناداً إلى الخبرة السابقة في خسائر الائتمان، والتي يتم تعديلها بالعوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعثراً لم تتم الدفعات وفقاً للبنود التعاقدية التي قد تختلف من طرف ملتزم إلى آخر. لكن في بعض الحالات، يمكن للشركة أيضاً اعتبار الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية والخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تستلم الشركة المبالغ التعاقدية القائمة بالكامل قبل أن تأخذ بالاعتبار أية تعزيزات ائتمانية محتفظ بها من قبل الشركة. يتم شطب أصل مالي عندما لا يكون هناك أي توقعات معقولة لاسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

الموجودات غير المالية

تقوم الشركة، بتاريخ كل تقرير مالي، بإجراء تقييم للتأكد من وجود أي مؤشر على وجود انخفاض في قيمة أصل ما. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل أو عندما يكون مطلوباً إجراء الاختبار السنوي للتأكد من وجود الانخفاض في القيمة، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل. إن القيمة القابلة للاسترداد للأصل هي القيمة العادلة للأصل أو الوحدات المولدة للنقد ناقصاً تكاليف الاستبعاد وقيمتها قيد الاستعمال - أيهما أعلى. يتم تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد بالأخذ في الاعتبار معاملات السوق الأخيرة. في حال عدم القدرة على تحديد هذه المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم ملائم. يتم تقييم القيمة قيد الاستعمال بخصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية لقيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم ما قبل الضريبة لتعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بالأصل. يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للموجودات الفردية، ما لم ينتج الأصل تدفقات نقدية إلى الشركة مستقلة بصورة كبيرة عن تلك الناتجة عن الموجودات الأخرى أو مجموعات الموجودات. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، فإن الأصل يعتبر منخفض القيمة ويتم تخفيضه لقيمته القابلة للاسترداد.

يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة في قائمة الربح أو الخسارة. فيما يتعلق بالخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة للوحدة المولدة للنقد يتم توزيعها مبدئياً لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة موزعة على الوحدات. ومن ثم يتم تخفيض القيم الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة (مجموعة من الوحدات) على أساس نسبي. يتم تحديد انخفاض القيمة للشهرة من خلال تقييم القيمة القابلة للاسترداد لكل وحدة مولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بالشهرة. عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد أقل من قيمتها الدفترية، يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة. لا يمكن عكس خسائر الانخفاض في القيمة التي تتعلق بالشهرة في الفترات المستقبلية.

5-3 النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه في قائمة المركز المالي من أرصدة بنكية ونقد في الصندوق والودائع قصيرة الأجل بفترة استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل، وتخضع لتغيرات غير مهمة في القيمة. ولغرض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة البنكية والنقد وودائع المرابحة قصيرة الأجل كما هو محدد أعلاه.

6-3 أدوات مالية

الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى تعظيم قيمة الأصل المالي لمنشأة واحدة ولالتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

1) **الموجودات المالية**

الاعتراف الأولي والقياس

تتكون الموجودات المالية للشركة من نقد وارصدة بنكية وودائع مرابحة وذمم مدينة واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ومبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة وتتكون المطلوبات المالية من عقود مرابحة وتمويل متوافق مع الشريعة وذمم دائنة وذمم دائنة أخرى. يتم قياس الموجودات المالية عند الاعتراف الاولي بقيمتها العادلة. يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية عند الاعتراف الأولي على تصنيفها إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند التسجيل الأولي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي ونموذج أعمال الشركة في إدارة هذه الموجودات. باستثناء الذمم المدينة التي لا تحتوي على مكون مالي جوهري، تقوم الشركة في بداية الأمر بقياس الأصل المالي بقيمته العادلة زائداً، في حالة الأصل المالي غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة. يتم قياس الذمم المدينة التي لا تحتوي مكون مالي جوهري بسعر المعاملة المحدد بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي (15) "الإيرادات من العقود من العملاء".

من أجل تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يجب أن ينتج عنها تدفقات نقدية والتي هي "فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو فائدة على أصل المبلغ القائم". يشار إلى هذا التقييم أنه اختبار لـ "مدفوعات أصل المبلغ أو فائدة على أصل المبلغ القائم" ويتم على مستوى الأداة.

يتم إثبات عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية - التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها بالسوق (المعاملات الاعتيادية) - بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الأصل.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن الفئات التالية:

(أ) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

(ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

(ج) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

(أ) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)

تقوم الشركة بقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حال استيفاء الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج عمل بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي وتخضع لانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في قائمة الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشمل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى.

أدوات الدين

تقوم الشركة بقياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حال استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال بهدف اقتناء الموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، و ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تعتبر فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو فائدة على أصل المبلغ القائم.

ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

فيما يخص أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج إيرادات الربح وإعادة تقييم صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة أو عكس القيود في قائمة الربح او الخسارة وتحتسب بنفس طريقة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. تُدرج تغيرات القيمة العادلة المتبقية في الدخل الشامل الآخر. عند الاستبعاد، فإن

التغير في القيمة العادلة المتراكم المدرج في الدخل الشامل الآخر يعاد تدويره في الربح أو الخسارة.

أدوات حقوق الملكية

عند الاعتراف الأولي، يمكن للشركة أن تختار تصنيف استثماراتا في حقوق الملكية بشكل غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي (32) الأدوات المالية: العرض وغير محتفظ بها للمتاجرة. يتم تحديد التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يعاد تدوير الأرباح أو الخسائر الناتجة عن هذه الموجودات المالية مطلقاً إلى الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإيرادات أخرى في قائمة الربح أو الخسارة عند نشوء الحق في الدفع، إلا عندما تستفيد الشركة من هذه المتحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأصل المالي، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل الأرباح في الدخل الشامل الآخر. إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لتقويم الانخفاض في القيمة.

ج) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تشتمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والموجودات المالية المخصصة عند الاثبات الأولي لها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو الموجودات المالية التي يجب قياسها بالقيمة العادلة بشكل إلزامي. تصنف الموجودات المالية كـ "مقتناه لأغراض المتاجرة" في حالة اقتنائها لبيعها أو إعادة شرائها في المستقبل القريب. إن المشتقات، بما فيها المشتقات الضمنية المستقلة، تصنف أيضاً على أنها محتفظ بها للمتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تحوط فعالة. تُصنف الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التي ليست فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو فائدة على أصل المبلغ القائم وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بغض النظر عن نموذج الأعمال. وعلى الرغم من الضوابط المتعلقة بتصنيف أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كما هو مبين أعلاه، يمكن تخصيص أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإثبات الأولي إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل كبير من عدم التماثل المحاسبي. تقيد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة مع تسجيل صافي التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة. إن الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح

أو الخسارة تتكون من استثمارات قصيرة الأجل في محفظة اختيارية والمنشآت المستثمر بها، يتم اقتناؤها بشكل أساسي بغرض البيع وإعادة الشراء على المدى القريب.

وبالنسبة للأوراق المالية المتداولة في أسواق مالية منظمة يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى أسعار عرض الصرف الأجنبي في السوق عند إقفال الأعمال في تاريخ التقرير المالي.

بالنسبة للأوراق المالية التي لا يوجد لها سعر سوق متداول، فيتم عمل تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى صافي قيم الموجودات الأساسية للمنشآت المستثمر بها المعنية والتي تعكس القيمة العادلة للأدوات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. وتشتمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار على:

- العمل على ضوء السياسات والأهداف للموجودات المالية وعمليات تلك السياسات المطبقة. وبشكل خاص، فيما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات الربح المتعاقد عليها، والحفاظ على معدل ربح معين، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمولها تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات،
- كيفية تقييم أداء الموجودات المالية وإرسال تقارير بشأنها إلى إدارة الشركة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- كيفية تعويض المدراء، أي إذا ما استند التعويض على القيمة العادلة للموجودات التي تم إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها، تكرار وكمية وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. إلا أن المعلومات حول أنشطة المبيعات لا تعتبر منفصلة، ولكن تعتبر جزءاً من التقييم الشامل عن كيفية تحقيق الشركة لهدفها في إدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

تقرير مراجعي الحسابات

يستند تقييم نموذج الأعمال على السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون الأخذ في الاعتبار سيناريوهات "الأسوأ" أو "كثافة العمل". إذا تحققت التدفقات النقدية بعد الاعتراف الأولي بطريقة مختلفة عن التوقعات الأصلية للشركة، فإن الشركة لا تغير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكن يتم دمج المعلومات عند عمل تقييم للموجودات المالية . المستحدثة أو المشتراة حديثاً . في المستقبل. يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة لأنها غير محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية ولا محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو ربح على أصل المبلغ ("ضوابط مدفوعات أصل المبلغ أو ربح على أصل المبلغ")

لغرض القيام بهذا التقييم، فإن "أصل المبلغ" هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. "الربح" هي ثمن القيمة الزمنية للمال، والائتمان ومخاطر الاقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، إضافة لهامش الربح.

عند القيام بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو ربح من أصل المبلغ، فإن الشركة تأخذ في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروطاً تعاقديةً يمكنها تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية حيث إنه بذلك لن يستوفي هذا الشرط. عند القيام بالتقييم، تأخذ الشركة في اعتبارها ما يلي:

- الأحداث الطارئة التي قد تؤدي لتغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- مزايا الرفع.
- المبالغ المدفوعة مقدماً وشروط التمديد؛
- الشروط التي تقيد مطالبات الشركة في التدفقات النقدية من موجودات محددة (أي ترتيبات أصل دون حق الرجوع)، والمزايا التي تؤدي لتعديل ثمن القيمة المالية للوقت، أي التعديل الدوري لمعدلات الربح.

2) المطلوبات المالية**الاعتراف الاولي والقياس**

تصنف المطلوبات المالية عند الاعتراف الأولي كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتمويل والذمم الدائنة حسب مقتضى الحال. يتم الاعتراف بجميع

المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وبعد خصم التكاليف العائدة مباشرة إلى المعاملات في حال التمويل والذمم الدائنة. تتضمن المطلوبات المالية للشركة على الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى وتمويل متوافق مع الشريعة وعقود المرابحة.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها، كما هو موضح أدناه:

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تشتمل المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على المطلوبات المالية المقننة لأغراض المتاجرة والمطلوبات المالية المحددة عند الاعتراف الأولي لها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تصنف المطلوبات المالية كـ "محتفظ بها لغرض المتاجرة" حال تكبدها لغرض إعادة شرائها في المستقبل القريب.

يتم الاعتراف بالأرباح او الخسائر من المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة في قائمة الربح أو الخسارة. المطلوبات المالية المحددة عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة قد تم تحديدها في التاريخ الاولي من الاعتراف وفقط إذا تم استيفاء المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي (9). لم تحدد الشركة أي التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

باتكلفة المطفأة

بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس الذمم الدائنة طويلة الأجل لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعّال. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن عكس قيد تكلفة الربح من خلال عملية إطفاء معدل الربح الفعّال وعند إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية في قائمة الربح أو الخسارة.

تحتسب التكلفة المطفأة من خلال أخذ أي خصم أو علاوة على الاستحواذ ورسوم أو تكاليف بالاعتبار وهي جزء لا يتجزأ من معدل الربح الفعّال. ويدرج إطفاء معدل الربح الفعّال كتكاليف تمويل في قائمة الربح أو الخسارة.

3) إلغاء الاعتراف**الموجودات المالية**

يتم بشكل رئيسي إلغاء الاعتراف بأصل مالي (أو جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية متماثلة) (أي استبعادها من قائمة المركز المالي للشركة) عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الشركة بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أصل أو تحمل التزام بدفع تدفقات نقدية مستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية "تمرير"، أو (أ) قيام الشركة فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) عدم قيام الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل، ولكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بتحويل حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من أصل ما أو الدخول في ترتيبات تمرير، فإنها تقوم بتقييم إذا ما، وإلى أي مدى، احتفظت بالمخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، تستمر الشركة في إثبات الأصل بقدر ارتباط الشركة المستمر به. وفي تلك الحالة، تقوم الشركة أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقت عليها الشركة.

يتم قياس الارتباط المستمر الذي يكون على شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للموجودات أو الحد الأقصى للمبلغ الذي يجب على الشركة دفعه، أيهما أقل.

المطلوبات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي عند الوفاء به أو الغائه أو انتهائه. وعند استبدال التزام مالي موجود بأخر من نفس المقرض حسب شروط مختلفة تماماً أو شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، فإن مثل هذا الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه كإلغاء قيد للالتزام المالي الأصلي مع الاعتراف بالالتزام الجديد. يتم تسجيل الفرق ما بين القيم الدفترية المعنية في قائمة الربح أو الخسارة.

4) مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الأصول المالية والمطلوبات المالية وتسجل بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عند وجود حق حالي نافذ نظاماً لتسوية المبالغ المدرجة وتوافر النية لدى الشركة لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

7-3 الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية هي محتفظ بها من أجل عوائد الايجار طويلة الأجل أو لتعظيم رأس المال أو كليهما ولا يتم استغلالها من قبل الشركة. تقاس الاستثمارات العقارية بداية بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملات. لاحقاً للاعتراف

تقرير مراجعي الحسابات

الأولي، ووفقاً لمتطلبات أنظمة هيئة السوق المالية، تحدد سياسة الشركة قياس الاستثمارات العقارية باستخدام نموذج التكلفة.

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات العقارية عندما يتم استبعادها أو سحبها بصورة دائمة من الاستخدام أو عندما لا يتوقع من استبعادها أي منافع اقتصادية مستقبلية. يدرج الفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في قائمة الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم فيها التوقف عن الإثبات.

تتم التحويلات من وإلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام بالنسبة للتنقلات من الاستثمارات العقارية إلى العقارات المشمولة من المالك، تعتبر التكلفة المفترضة بشأن المحاسبة اللاحقة بمثابة القيمة العادلة بتاريخ تغير الاستخدام. وإذا أصبح العقار الذي يشغله المالك عقاراً استثمارياً تقوم الشركة عندئذ بمعاملة هذا العقار وفقاً للسياسة المبينة تحت بند الممتلكات والمعدات حتى تاريخ تغيّر الاستعمال.

8-3 الممتلكات والمعدات

تُسجل الممتلكات والمعدات بالتكلفة مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأرض المملوكة والأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ. تستهلك التكلفة ناقصاً القيمة التقديرية المتبقية للممتلكات والمعدات الأخرى بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الانتاجية المقدرة للموجودات.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل وزيادة القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، عندئذ تخفض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة الأعلى للقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية.

تطفاً تحسينات المباني المستأجرة / الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للتحسينات / الموجودات أو فترة الإيجار أيهما أقصر.

يتم تحميل مصاريف الإصلاح والصيانة على الدخل. أما التحسينات التي تزيد في قيمة الموجودات أو تطيل أعمارها بصورة جوهرية فتتم رسملتها. تضاف الأرباح أو الخسائر من بيع الممتلكات والمعدات أو إيقافها عن العمل في قائمة الربح أو الخسارة.

تقرير مراجعي الحسابات

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للفئات الرئيسية للموجودات:

السنوات	مياني
25	
تجسينات على عقارات مستأجرة	4 و11
مكاتب وأجهزة حاسب آلي	4-3
تجهيزات وأثاث	4
السيارات	45

9-3 الموجودات الائتمانية

إن الموجودات المحتفظ بها كأمانة أو بصفة ائتمانية لا تعتبر موجودات للشركة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية. مفصح عن تفاصيل هذه الموجودات في الإيضاح 25 في القوائم المالية.

10-3 المخصصات

تُدرج المخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام (نظامي أو ضمني) ناشئ عن حدث سابق ويكون هناك احتمال أن يُطلب من الشركة سداد هذا الالتزام من خلال تدفقات نقدية للمصادر إلى خارج الشركة تجسد منافع اقتصادية ويكون بالإمكان إجراء تقدير يعتد به لمبلغ الالتزام. وحيثما تتوقع الشركة سداد بعض أو جميع المخصصات، فيتم تسجيل السداد كأصل مستقل، ولكن فقط عندما يكون السداد مؤكداً فعلياً. يتم عرض المصروف المتعلق بالمخصص في قائمة الربح أو الخسارة بعد خصم أية مبالغ مستردة.

وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود جوهرًا، فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي والذي يعكس، عندما يكون ملائمًا، المخاطر المتعلقة بالالتزام. وعند استخدام الخصم، يتم إثبات الزيادة في المخصص الناتجة عن مرور الوقت كتكلفة تمويل.

11-3 عقود الإيجار

إن تحديد ما إذا كان الترتيب هو (أو يحتوي على) عقد إيجار يستند إلى جوهر الترتيب في تاريخ بداية العقد. يتضمن الترتيب، أو يحتوي على، عقد إيجار إذا كان إتمام الترتيب يعتمد على استخدام أصل محدد (أو موجودات) وينطوي الترتيب على الحق في استخدام الأصل (أو الموجودات)، حتى إذا كان هذا الأصل (أو تلك الموجودات) غير محددة بشكل صريح في الترتيب.

يتم تصنيف عقد الإيجار في تاريخ البدء إما كعقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي. ويصنف عقد الإيجار الذي يحول بشكل كبير جميع المخاطر والمكافآت العرضية المتعلقة بالملكية إلى الشركة كعقد إيجار تمويلي. يتم رسملة عقود الإيجار التمويلي عند بدء العقد في تاريخ بدء القيمة العادلة للممتلكات المؤجرة أو، إذا كان أقل، بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار. يتم تجزئة دفعات الإيجار بين تكاليف التمويل

والنقص في التزامات الإيجار للوصول إلى معدل عائد ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام. يتم إثبات الأعباء المالية ضمن تكاليف التمويل في قائمة الربح أو الخسارة.

يتم استهلاك الأصل المؤجر على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ومع ذلك، إذا لم يكن هناك تأكيد معقول بأن الشركة ستؤول لها ملكية المأجور في نهاية فترة الإيجار، فإنه يتم استهلاك الأصل على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل وفترة الإيجار. أيهما أقصر.

عقد الإيجار التشغيلي بخلاف عقد الإيجار التمويلي. ويتم اثبات دفعات الإيجار بموجب عقود الإيجار التشغيلي كمصاريف في قائمة الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

12-3 منافع موظفين

منافع موظفين قصيرة الأجل

يتم إثبات منافع الموظفين قصيرة الأجل كمصاريف عند تقديم الخدمات ذات العلاقة. يتم الاعتراف بالالتزام من حيث المبلغ المتوقع دفعه إذا كان لدى الشركة التزام قانوني أو ضمني لدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة مقدمة في السابق من قبل الموظف ويمكن تقدير الالتزام بصورة يُعتد بها.

منافع ما بعد التوظيف

يتم احتساب الالتزام على الشركة بموجب برنامج منافع نهاية الخدمة للموظفين كبرنامج منافع محددة غير ممولة ويتم احتسابها من خلال تقدير مبلغ المنافع المستقبلية التي اكتسبها الموظفون خلال الفترات الحالية والسابقة وخصم ذلك المبلغ. يتم احتساب التزامات المنافع المحددة سنوياً من قبل خبير اكتواري مؤهل باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم إدراج إعادة قياس صافي التزام المنافع المحددة والذي يتكون من الأرباح والخسائر الاكتوارية مباشرة في الدخل الشامل الآخر. تقوم الشركة بتحديد صافي مصروف الربح على صافي التزام المنافع المحددة للفترة من خلال تطبيق معدل الخصم المستخدم لقياس التزام المنافع المحددة في بداية الفترة السنوية مقابل صافي التزام المنافع المحددة اللاحق. وكذلك الأخذ بالاعتبار أي تغيرات في صافي التزام المنافع المحددة خلال الفترة نتيجة لدفعات المنافع. يدرج صافي مصروف الربح والمصروفات الاخرى المرتبطة ببرامج المنافع المحددة ضمن مصروفات الموظفين في قائمة الربح أو الخسارة.

13-3 تحقق الإيرادات

الإيرادات هي اجمالي تدفق منافع اقتصادية ناتجة عن أنشطة التشغيل العادية للشركة عندما تؤدي هذه التدفقات إلى زيادة في حقوق الملكية. بخلاف الزيادات التي تتعلق بالمساهمات في حقوق الملكية للمشاركين. تُقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للئمن المستلم او المستحق الاستلام. يتم الاعتراف

بالإيرادات إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى الشركة ويمكن قياس الإيرادات بشكل موثوق به بغض النظر عن وقت السداد ويمكن تحديد التكاليف ويمكن قياسها بطريقة يُعتد بها.

تطبق الشركة طريقة من خمس خطوات لتحديد متى يتم إثبات الإيرادات وبأي مبلغ.

- الخطوة (1): تحديد العقد المبرم مع العميل
- الخطوة (2): تحديد التزامات الأداء في العقد
- الخطوة (3): تحديد سعر المعاملة
- الخطوة (4): توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد
- الخطوة (5): إثبات الإيرادات عند أو حال وفاء المنشأة بالتزام الأداء

بالتالي، تدرج الشركة الإيرادات عندما او في حال تأدية التزام الأداء أي نقل السيطرة على الخدمات المتعلقة بالتزام الأداء المعني إلى العميل.

إن معايير الاعتراف المحددة والمذكورة ادناه يجب أيضاً أن يتم الاعتراف بها.

- إن الرسوم الثابتة المستلمة بموجب اتفاقيات الخدمات المالية غير مستردة. يتم تسجيلها في البداية كإيرادات غير مكتسبة محققة ويتم اكتسابها لاحقاً عند استيفاء مراحل الأداء ذات العلاقة أو عند إلغاء الاتفاقية.
- تسجل رسوم النجاح عندما تصدر التمويلات ذات الصلة بنجاح للعميل.
- تسجل رسوم الإدارة والحفظ في الوقت المناسب على أساس زمني.
- تسجل إيرادات التمويل من ودائع المرابحة في الوقت المناسب على أساس التوزيع وفقاً لشروط التعاقد.
- تسجل إيرادات توزيعات الأرباح عند نشوء وقت استلام المدفوعات.

14-3 المصروفات

تتكون مصاريف البيع والتسويق بصفة رئيسية من التكاليف التي يتم إنفاقها على التسويق. يتم تصنيف جميع المصروفات الأخرى كمصروفات عمومية وإدارية.

15-3 الزكاة وضريبة الدخل

الزكاة

تخضع الشركة للزكاة وضريبة الدخل وفقاً لأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة"). ويتم تحميلها على قائمة الربح او الخسارة. تحتسب المبالغ الإضافية - إن وجدت - والتي قد تصبح مستحقة عند الانتهاء من الربط في السنة التي يتم فيها الانتهاء من الربط.

ضريبة الدخل الحالية

يتم قياس موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل الحالية بالمبلغ المتوقع استرداده من أو دفعه إلى السلطات الضريبية. ان معدلات الضريبة والقوانين الضريبة المستخدمة في احتساب قيمة الضريبة هي تلك المطبقة كما في تاريخ قائمة المركز المالي في المملكة العربية السعودية.

ضريبة الدخل المؤجلة

يتم تكوين مخصص للضريبة المؤجلة باستخدام طريقة المطلوبات على الفروقات المؤقتة بين الوعاء الضريبي للموجودات والمطلوبات وقيمها الدفترية حسب أغراض التقرير المالي في تاريخ التقرير المالي.

يتم إدراج مطلوبات الضرائب المؤجلة لجميع الفروقات الضريبية المؤقتة:

- عندما ينشأ التزام الضريبة المؤجلة من الاعتراف الأولي للشهرة أو أصل أو التزام في معاملة ليست لجميع أعمال، في وقت المعاملة. ولا يؤثر على الربح المحاسبي أو الربح أو الخسارة الخاضعة للضريبة
- فيما يتعلق بالفروقات الضريبية المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة، والحصص في الترتيبات المشتركة. وعند إمكانية السيطرة على توقيت عكس قيد الفروقات المؤقتة، وأنه من المحتمل ألا يتم عكس قيد الفروقات المؤقتة في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم، وترحيل مبلغ على حساب ضريبة غير مستخدم وأي خسائر ضريبية غير مستخدمة. يتم إدراج موجودات الضريبة المؤجلة على الحد الذي يكون فيه من المحتمل توافر ربح خاضع للضريبة يمكن بمقابله استخدام الفروقات المؤقتة القابلة للخصم وترحيل مبلغ على حساب ضريبة غير مستخدم والخسائر الضريبية غير المستخدمة، باستثناء:

تقرير مراجعي الحسابات

تقرير مراجعي الحسابات

- عندما ينشأ أصل الضريبة المؤجلة المتعلق بالفروقات المؤقتة القابلة للخصم من الاعتراف الأولي لأصل أو التزام في معاملة ليست تجميع أعمال. في وقت المعاملة، ولا يؤثر على الربح المحاسبي أو الربح أو الخسارة الخاضعة للضريبة.
- فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والخصص في ترتيبات مشتركة. ويتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة فقد للحد الذي يكون فيه من المحتمل عكس قيد الفروقات المؤقتة في المستقبل المنظور ويكون الربح الخاضع للضريبة متاحاً والذي يمكن بمقابلته استخدام الفروقات المؤقتة.

يتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير مالي وتخفّض إلى الحد الذي لا يحتمل معه توافر ما يكفي من الربح الخاضع للضريبة بما يسمح باستخدام جزء أو جميع الموجودات الضريبية المؤجلة. يعاد تقييم الموجودات الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في تاريخ اعداد كل تقرير مالي، ويتم الاعتراف بها إلى الحد الذي يحتمل معه تغطية الموجودات الضريبية المؤجلة من الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة.

تقاس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة باستخدام الشرائح الضريبية التي يتوقع تطبيقها خلال الفترة التي تتحقق فيها الموجودات أو تسدد فيها المطلوبات وذلك على أساس الشرائح الضريبية (والأنظمة الضريبية) الصادرة أو السارية المفعول بتاريخ إعداد القوائم المالية. إن الضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود المثبتة خارج الربح أو الخسارة يتم إثباتها خارج الربح أو الخسارة. يتم اثبات بنود الضريبة المؤجلة والمتعلقة بمعاملة ما وذلك إما في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة.

يتم لاحقاً الاعتراف بالمنافع الضريبية المقتناة كجزء من تجميع الأعمال، ولكن دون استيفاء معايير الاعتراف المستقل في ذلك التاريخ، في حال وجود معلومات جديدة حول تغير في الحقائق أو الظروف. سيتم اعتبار التعديل كانخفاض في الشهرة (طالما أنه لم يتجاوز الشهرة) إذا تم تكبده خلال فترة القياس أو اثباته في الربح أو الخسارة.

تقوم الشركة بمقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة وذلك فقط عند وجود حق نظام ملزم لتسوية موجودات الضريبة الحالية مع مطلوبات الضريبة الحالية، وأن موجودات الضريبة المؤجلة ومطلوبات الضريبة المؤجلة تتعلق بضرريبة الدخل المفروضة من قبل نفس السلطة الضريبية على نفس المنشأة أو منشآت مختلفة خاضعة للضريبة، والتي تنوي إما تسوية موجودات ومطلوبات الضريبة الحالية على أساس

الصافي أو بيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد، وذلك في كل فترة مستقبلية يتوقع فيها تسوية أو استرداد مبالغ هامة لموجودات أو مطلوبات الضريبة المؤجلة.

ضريبة الاستقطاع

تستقطع الشركة ضرائب على المعاملات مع جهات غير مقيمة وتوزيعات أرباح مدفوعة إلى مساهمين غير سعوديين وفقاً لأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والتي لا يتم إدراجها كمصروف باعتبارها التزاماً على الطرف المقابل والتي يتم اقتطاع الضرائب نيابة عنه.

16-3 توزيعات الأرباح

تعترف الشركة بالتزام للقيام بتوزيعات أرباح نقدية للمساهمين عند الموافقة على توزيع الأرباح ولا تصبح من اختصاص الشركة. يتم الاعتراف بالمبلغ المقابل مباشرة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

17-3 ضريبة القيمة المضافة

يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات والموجودات بعد خصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة باستثناء: عندما تكون ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على شراء موجودات أو الخدمات غير قابلة للاسترداد من الهيئة الضريبية. وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة كجزء من تكلفة الاستحواذ على الأصل أو كجزء من بند المصروفات حسب الاقتضاء.

4- معايير صادرة لكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد

تم الإفصاح عن المعايير والتفسيرات الصادرة والتي لم تدخل حيز التنفيذ بعد، حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة أدناه. تعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات، إذا كان ممكناً، عند سريان مفعولها.

1-4 المعيار الدولي للتقرير المالي (17) - "عقود التأمين"

خلال مايو 2017م، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقرير المالي (17) عقود التأمين، معيار محاسبة جديد شامل لعقود التأمين يغطي الإثبات، والقياس، والعرض، والافصاح. وبمجرد سريانه، سيحلّ المعيار الدولي للتقرير المالي (17) محلّ المعيار الدولي للتقرير المالي (4) "عقود التأمين" الذي صدر في عام 2005م. يسري المعيار الدولي للتقرير المالي (17) على كافة أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة وغير الحياة والتأمين المباشر وإعادة التأمين) بصرف النظر عن نوع المنشآت التي تقوم بإصداره، وبعض الضمانات والأدوات المالية التي يتم فيها الاشتراك بصورة اختيارية.

هناك بعض الإعفاءات في مجال المعيار ستطبق. يتمثل الهدف الكلي من المعيار الدولي للتقرير المالي (17) في توفير نموذج محاسبي لعقود التأمين أكثر فائدة وثباتاً لشركات التأمين. وعلى النقيض من متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (4) الذي يعتمد بدرجة كبيرة على السياسات المحاسبية المحلية السابقة، فإن المعيار الدولي للتقرير المالي (17) يوفر نموذجاً شاملاً لعقود التأمين يغطي جميع نواحي المحاسبة ذات الصلة. إن جوهر المعيار الدولي للتقرير المالي (17) هو نموذج عام مدعوم بما يلي:

- تعديل محدد للعقود مع خصائص مشاركة مباشرة (طريقة الأتعاب المتغيرة).
- طريقة مبسطة (طريقة توزيع الأقساط) وبشكل رئيسي للعقود القصيرة الأجل.

يسري تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (17) في فترات إعداد التقارير المالية في 1 يناير 2023م أو بعد هذا التاريخ مع حتمية إدراج أرقام المقارنة. يُسمح بالتطبيق المبكر للمعيار بشرط أن تقوم المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (9) والمعيار الدولي للتقرير المالي (15) في أو قبل التاريخ الذي تم فيه لأول مرة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (17). لا ينطبق هذا المعيار على الشركة.

2-4 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1): تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة

بتاريخ يناير 2020م، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي (1) لتحديد المتطلبات الخاصة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجودًا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.
- هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة الكيان لحقه في التأجيل.
- إذا كانت إحدى المشتقات الضمنية في التزام قابل للتحويل هو نفسه أحد أداة حقوق ملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفه.

التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2023م او بعدها ويجب تعديلها بأثر رجعي. ستقوم الشركة بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية على اتفاقيات القروض الحالية فيما إذا كانت تتطلب إعادة تفاوض.

3-4 الإشارة إلى مفهوم الإطار العام - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (3)

في مايو 2020م، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (3): "عمليات تجميع الأعمال" - الإشارة إلى الإطار المفاهيمي. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة إلى إطار إعداد وعرض القوائم المالية، الصادر في عام 1989م، بالإشارة إلى مفهوم الإطار العام للتقارير المالية الصادر في مارس 2018م دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

كما أضاف المجلس أيضاً استثناءً إلى مبادئ الاعتراف في المعيار الدولي للتقرير المالي (3) لتجنب مسألة مكاسب او خسائر "اليوم الثاني" المحتملة الناتجة عن المطلوبات والالتزامات المحتملة التي قد تقع ضمن معيار المحاسبة الدولي (37) أو تفسير لجنة المعايير الدولية (21) "الرسوم" حال تكبدها بشكل منفصل.

في نفس الوقت، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي للتقرير المالي (3) بخصوص الموجودات المحتملة التي لن تتأثر بإحلال الإشارة إلى الإطار العام مكان اعداد وعرض القوائم المالية.

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2022م أو بعد ذلك التاريخ. ويتم تطبيقها بأثر مستقبلي. لا تنطبق هذه التعديلات على الشركة.

4-4 الممتلكات والآلات والمعدات المتحصلات قبل الاستخدام المنشود- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (16)

في مايو 2020م، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية "الممتلكات والآلات والمعدات - العائدات قبل الاستخدام المقصود"، والذي يحظر على المنشآت الخصم - من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات - أي متحصلات من بيع البنود المنتجة أثناء إحضار ذلك الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة لتأهيله للعمل على النحو الذي تريده الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بالمتحصلات من بيع مثل هذه السلع وتكاليف إنتاج تلك السلع في الربح او الخسارة.

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2022م أو بعد ذلك التاريخ، ويجب تطبيقها بأثر رجعي على بنود الممتلكات والآلات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديلات لأول مرة.

لا يتوقع ان يكون للتعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة.

تقرير مراجعي الحسابات

5-4 عقود المعاوضة - تكلفة تأدية العقد - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (37)

في مايو 2020م، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (37) لتحديد التكاليف التي يتعين على المنشأة إدراجها عند تقييم ما إذا كان العقد متوقع خسارته أو بالفعل خاسراً.

تنطبق التعديلات على "طريقة التكلفة المباشرة". تتضمن التكاليف التي تتعلق بعقد تقديم بضائع او خدمات كلاً من التكاليف الإضافية وتخصيص التكاليف التي تتعلق مباشرة بأنشطة العقد. لا تتعلق المصروفات العمومية والإدارية مباشرة بالعقد وتستثنى مالم يتم تحميلها بشكل واضح على الطرف المقابل بموجب العقد.

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2022م أو بعد ذلك التاريخ. ستقوم الشركة بتطبيق التعديلات على العقود التي لم تقم بعد بتأدية جميع التزاماتها في بداية فترة التقرير المالي التي يتم فيها تطبيق التعديلات لأول مرة. لا يتوقع ان يكون للتعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة.

6-4 المعيار الدولي للتقرير المالي (1) - تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة - الشركة التابعة التي تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة.

وكجزء من التحسينات السنوية دورة 2018-2020م للمعايير الدولية للتقرير المالي، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقرير المالي (1) - تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة. يسمح التعديل للشركة التابعة باختيار تطبيق الفقرة (د-16 ¹) من المعيار الدولي للتقرير المالي (1) لقياس فروقات الترجمة المتراكمة باستخدام المبالغ المصنح عنها في الشركة الام. استناداً إلى تاريخ تحول الشركة الام إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. يُطبق التعديل أيضاً على الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تختار تطبيق الفقرة (د-16 ¹) من المعيار الدولي للتقرير المالي (1).

يسري التعديل على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022م، مع السماح بالتطبيق المبكر له. إن هذه التعديلات لا تنطبق على الشركة.

7-4 المعيار الدولي للتقرير المالي (9): الأدوات المالية - فحص نسبة 10% المتعلق باستبعاد المطلوبات المالية

كجزء من التحسينات السنوية دورة 2018-2020م للمعايير الدولية للتقرير المالي، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقرير المالي (9). توضح التعديلات أن الرسوم التي تدرجها المنشأة عند تقدير شروط التزام مالي

إما جديد أو معدلة مستديمة وتختلف عن شروط الالتزام الأصلي. تتضمن هذه الأتعاب فقط تلك الرسوم المدفوعة او المستلمة بواسطة المقترض والمقرض بحيث تتضمن الرسوم المدفوعة او المستلمة بواسطة إما المقترض او المقرض بالنابة. تقوم المنشأة بتطبيق هذا التعديل على المطلوبات المالية المعدلة او المتبادلة في أو بعد بداية فترة التقرير المالي السنوية الأولى التي تقوم المنشأة فيها بتطبيق هذه التعديلات. يسري التعديل على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022م، مع السماح بالتطبيق المبكر له. تقوم الشركة بتطبيق هذا التعديل على المطلوبات المالية المعدلة او المتبادلة في أو بعد بداية فترة التقرير المالي السنوية الأولى التي تقوم المنشأة فيها بتطبيق هذه التعديلات.

لا يتوقع ان يكون للتعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة.

8-4 معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" - الضرائب في قياسات القيمة العادلة

كجزء من التحسينات السنوية التي يجريها مجلس معايير المحاسبة الدولية للأعوام من 2018-2020م على عملية إعداد المعايير الدولية للتقرير المالي، أصدر المجلس تعديلاً على معيار المحاسبة الدولي رقم (41) "الزراعة". يقوم التعديل بإزالة المتطلب في الفقرة 22 من معيار المحاسبة الدولي (41) وهو أن تقوم المنشآت باستثناء التدفقات النقدية الخاصة بالضريبة عند قياس القيمة العادلة للموجودات التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (41). تقوم المنشأة بتطبيق هذا التعديل بأثر مستقبلي على قياس القيمة العادلة في أو بعد بداية أول فترة مالية سنوية تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022م، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا ينطبق هذا المعيار على الشركة.

9-4 تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (8)

في فبراير 2021م، أصدر المجلس تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (8) حيث قدم تعريفاً للتقديرات المحاسبية. توضح التعديلات التمييز بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لطرق القياس والمدخلات لإعداد التقديرات المحاسبية. تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، ويتم تطبيقها على التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تطرأ في أو بعد بداية تلك الفترة، ويُسمح بالتطبيق المبكر لها طالما تم الإفصاح عن ذلك.

ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على الشركة.

10-4 الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) وقائمة الممارسة (2) للمعايير الدولية للتقرير المالي

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، في فبر اير 2021م، تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) وبيان ممارسات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 2: إصدار أحكام الأهمية النسبية، والتي قدم فيها إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت في تطبيق أحكام الأهمية النسبية على عمليات الإفصاح عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات عن السياسات المحاسبية التي تكون أكثر فائدة من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلب الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية عند اتخاذ القرارات بشأن الإفصاحات عن السياسات المحاسبية. تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2023م أو بعد ذلك التاريخ، مع السماح بالتطبيق المبكر لها. ونظرًا لأن التعديلات التي تم إجراؤها على قائمة الممارسة (2) تقدم إرشادات غير إلزامية بشأن تطبيق تعريف الأهمية النسبية على المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية، فإنه ليس من الضروري تحديد تاريخ سريان لهذه التعديلات. لا يتوقع ان يكون للتعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة.

11-4 الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن عملية فردية - تعديلات على معيار المحاسبة المالي (12)

في مايو 2021م، أصدر مجلس الإدارة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12)، والتي تضيق نطاق استثناء الاعتراف الأولي بموجب معيار المحاسبة الدولي (12)، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والخصم.

ينبغي أن تطبق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أقرب فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أول فترة مقارنة معروضة، يجب أيضاً الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل (بشروط توفر ربح كاف خاضع للضريبة) والالتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بعقود الإيجار والتزامات إيقاف التشغيل. لا يتوقع ان يكون للتعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة.

5- ودائع المrabحة

31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)	
3,719	156,481	ودائع مرabحة
(116,381)	(3,619)	ناقص: مُدرّجة ضمن الموجودات المتداولة
40,100	100	طويل الأجل

تكون ودائع المrabحة ضمن المنشآت المستثمر بها وتحمل معدل ربح ما بين 4.25% إلى 6.25% سنويا (31 ديسمبر 2021: 4.50% إلى 6.25% سنويا) وتخضع لرسوم إدارة بمعدل 0.25% سنويا (31 ديسمبر 2021: 0.25% سنويا).

6- الذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى

31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)	
-	6,145	دفعة مقدمة مقابل استثمار
2.162	1.709	مبالغ مدفوعة مقدماً
1.789	1.147	دفعات مقدمة للموردين
517	-	ذمم مدينة، صافي المخصص
380	3.850	تأمين نقدي (إيضاح ١٠)
1,591	1.274	ذمم مدينة أخرى
6,439	14,125	
14,125	6,439	

(أ) تحتفظ الشركة بتأمين نقدي بمبلغ 0.38 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021: 3.85 مليون ريال سعودي) لدى أحد البنوك المحلية مقابل ضمان تم اصداره لصالح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (إيضاح 15).

7- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

تمثل الجهات ذات العلاقة أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة بالشركة والمنشآت المستثمر بها والتي تمارس على هذه الجهات سيطرة ونفوذاً جوهرياً. تعتمد إدارة الشركة أسعار وشروط هذه المعاملات.

أ) فيما يلي المعاملات الجوهرية مع الجهة ذات العلاقة خلال السنة والأرصدة الناشئة من المنشآت المستثمر بها:

طبيعة المعامله	مبلغ المعاملات للسنة المنتهية في	الرصيد كما في	
معاملات مع المنشآت المستثمر بها	ودائع مرابحة	3,719	31 ديسمبر
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		1,439,145	1,261,321
الاستثمارات المقتناة خلال السنة بواسطة الشركة (إيضاح 8)	331,224	293,373	
استثمار مباع خلال السنة بواسطة الشركة (إيضاح 8)	(322,764)	(494,950)	
مكسب / (خسارة) مسجلة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. صافي	169,314	182,283	
مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة (المنشآت المستثمر بها)			
دفعات مُقدّمة ومصاريف مدفوعة بالنيابة عن المنشآت المستثمر بها	49,878	21,832	30,941
أتعاب إدارة وحفظ ورسوم اشتراك ورسوم هيكله	85,827	49,210	127,178
		218,546	158,120
وديعة مرابحة خلال السنة وأرصدها مع المنشآت المستثمر بها	74,250	61,800	
ودائع مرابحة مستحقة خلال السنة مع المنشآت المستثمر بها	(223,950)	(137,693)	149,800
تسوية مقابل الاستثمار في وحدات المنشآت	-	-	6,145

ب) الشركة، كمدير أصول، تسدد مصروفات نيابة عن المنشآت المستثمر بها ضمن دورة الأعمال العادية.

ج) أصدرت الشركة ضماناً تجارياً نيابة عن جهة ذات علاقة (إيضاح 26).

د) يتكون كبار موظفي الإدارة من أعضاء مجلس إدارة الشركة وكبار أعضاء الإدارة الذين لديهم صلاحيات ومسئوليات تخطيط وتوجيه وضبط أنشطة الشركة. فيما يلي أتعاب كبار موظفي الإدارة:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)	
17,457	17,625	رواتب ومصروفات قصيرة الأجل
1,205	1,147	منافع ما بعد الخدمة
18,662	18,772	

8- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تفي الشركة بتعريف "المنشأة الاستثمارية" وخصائصها. بالتالي، يتم تحميل استثماراتها في المنشآت المستثمر بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كـ "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

الحركة في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر على النحو التالي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)	
1,261,665	1,280,615	الرصيد الافتتاحي
331,289	293,713	مشتريات خلال السنة
-	(69,250)	توزيع رأس المال
(322,995)	(425,700)	مباعة خلال السنة
169,314	182,287	مكاسب القيمة العادلة
1,439,273	1,261,665	
(300,128)	(305,344)	ناقص: مُدَرَّجَة ضمن الموجودات المتداولة
1,139,145	956,321	المدى الطويل

أ) فيما يلي تفاصيل حصة الشركة في المنشآت المستثمر بها:

اسم المنشآت المستثمر بها	31 ديسمبر 2022م %	31 ديسمبر 2021م %
العقارات		
صندوق الخير للفرص الاستثمارية العقاري 1 - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية، بالمملكة العربية السعودية.	38%	38%
صندوق الخير للفرص الاستثمارية العقاري 2 - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية، بالمملكة العربية السعودية.	100%	100%
صندوق الخير للضيافة 1 - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية، بالمملكة العربية السعودية.	75%	75%
صندوق الخير لتطوير العقارات السكنية 2 - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية، بالمملكة العربية السعودية.	8%	8%
صندوق الخير للدخل العقاري الأمريكي 1 - والمستثمر في العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية	-	11%
شركة الخير للفرص الاستثمارية الخليجية - والمستثمر في العقارات المدرة للدخل في المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية.	0.05%	0.05%
أسهم خاصة		
القطاع الصناعي		
شركة الخير للملكية الخاصة الصناعية 3 ذات مسئولية محدودة - والمستثمر في شركات صناعية في الامارات العربية المتحدة	40%	40%
صندوق الخير للملكية الخاصة السعودي 1 - والمستثمر في شركات طبية في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	100%	100%
صندوق الخير للملكية الخاصة السعودي 2 - والمستثمر في شركات طبية في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية	12.3%	100%
صندوق الخير للملكية الخاصة الصناعي 4 - والمستثمر في شركات صناعية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية	20%	32%
صندوق الخير للملكية الخاصة الطبي 1 - والمستثمر في شركات طبية في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية	-	9%
صندوق الخير للملكية الخاصة لتأجير السيارات - والمستثمر في شركات تعمل في قطاع تأجير السيارات في المملكة العربية السعودية	92%	-
قطاع التعليم (انظر الإيضاح "ج" أدناه)		
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 1 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	0.10%	0.10%
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 2 - والمستثمر في المدارس في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة	84%	84%
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 3 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	83%	83%
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 4 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية	98%	98%
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 5 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	0.06%	0.06%
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 6 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	100%	100%
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 7- والمستثمر في المدارس في المنطقتين الغربية والوسطى بالمملكة العربية السعودية	11.63%	13%

ب) فيما يلي تفاصيل الاستثمارات بحسب القطاعات:

استثمارات في:	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بآلاف)
العقارات	281,626	286,063
أسهم الملكية الخاصة	1,157,519	975,258
أخرى	128	344
مكاسب القيمة العادلة	1,439,273	1,261,665

ج) خلال السنة المالية 2021م، وافقت جميع المنشآت المستثمر بها والتي تعمل في قطاع التعليم، كما هو مفصّل عنه أعلاه، على تحويل موجودات التعليم الأساسية بقيمتها العادلة المعنية (أي "المدارس") العاملة في المملكة العربية السعودية، إلى أحد الشركات المستثمر بها من خلال إعادة هيكل ملكيتها في صافي قيمة الموجودات للمنشأة المشتركة الأساسية.

9- موجودات حق الاستخدام

فيما يلي القيم الدفترية للموجودات حق الاستخدام المدرجة والحركة فيها خلال السنة:

31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بآلاف)	
رصيد الموجودات الافتتاحي	5,436	6,212
ناقص: استهلاك للسنة	(776)	(776)
كما في 31 ديسمبر	4,660	5,436

فيما يلي القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار والحركة خلال السنة:

31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بآلاف)	
التزام عقود إيجار افتتحي	5,989	6,212
دفع الجزء الأساسي لالتزامات عقود الإيجار خلال السنة	(652)	(776)
التزامات عقد الإيجار الختامي	5,337	5,989
مدرجة ضمن المطلوبات المتداولة	(787)	(651)
جزء طويل الأجل لالتزام عقود إيجار	4,550	5,338

فيما يلي القيم المدرجة في الربح أو الخسارة:

31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
776	776
280	249
1,056	(1,025)

10- الممتلكات والمعدات

أراضي	المباني	تحسينات على عقارات مستأجرة	مكاتب وأجهزة حاسب آلي	أثاث وتجهيزات	سيارات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ (إيضاح ٢٠)	31 ديسمبر 2022م
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
التكلفة							
6,966	43,070	20,531	20,531	2,107	396	1,668	85,699
-	-	314	314	116	-	1,130	1,560
499	262	262	262	-	-	(761)	-
6,966	43,569	10,961	21,107	2,223	396	2,037	87,259
استهلاك متراكم							
-	10,830	5,342	19,463	1,443	390	-	37,468
-	1,630	807	645	224	6	-	3,312
12,460	6,149	20,108	1,667	396	-	-	40,780
صافي القيمة الدفترية:							
6,966	31,109	4,812	999	556	-	2,037	46,479

أ) تتعلق أعمال رأسمالية تحت التنفيذ بدفعات مقاول حول إنشاءات جارية وتجديد للمبنى الذي تملكه الشركة. خلال السنة، عند اكتمال الأعمال ذات العلاقة، يتم تحويل المبلغ المعني لفئة المباني في الممتلكات والمعدات.

أراضي	المباني	تحسينات على عقارات مستأجرة	مكاتب وأجهزة حاسب آلي	أثاث وتجهيزات	سيارات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ (إيضاح ٢٠)	31 ديسمبر 2022م
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
التكلفة							
6,966	38,395	10,961	19,990	1,981	396	4,048	82,737
-	-	-	541	126	-	2,295	2,962
4,675	-	-	-	-	-	(4,675)	-
6,966	43,569	10,961	20,531	2,107	396	1,668	85,699
استهلاك متراكم							
-	9,395	4,535	18,644	1,254	383	-	34,211
-	1,435	807	819	189	7	-	3,257
37,468	10,830	5,342	19,463	1,443	390	-	37,468
صافي القيمة الدفترية:							
6,966	32,240	5,619	1,068	664	6	1,668	48,231

11- الذمم الدائنة والمبالغ مستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى

31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
86,245	39,226
13,329	13,608
30,854	24,463
30,877	41,950
68,000	57,000
9,853	8,128
6,095	-
5,768	445
251,021	184,820

يمثل المبلغ مستحق الدفع القائم مقابل شراء تلك الاستثمارات في المنشآت المستثمر بها (إيضاح 8). تتوقع الشركة تسوية المبلغ مستحق الدفع في 2023م.

12- عقود مرابحة

يمثل هذا البند عقود مرابحة السلع التي تم تنفيذها مع مستثمرين من خلال مديري محافظ اختيارية. عقود المرابحة هذه غير مضمونة ويترتب عليها هامش ربح يتراوح ما بين 4% الى 7.50% سنوياً (31 ديسمبر 2021: 4% إلى 6.50%) سنوياً وتخضع لآتعا ب إدارة بنسبة لا شيء إلى 0.5% سنوياً (31 ديسمبر 2021م: لا شيء إلى 0.5% سنوياً).

31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
341,268	630,497
(231,368)	(190,397)
109,900	440,100

13- تمويل متوافق مع الشريعة

أ) خلال السنة، قامت الشركة بصاد تمويل متوافق مع الشريعة من بنك محلي بمبلغ 18.8 مليون ريال سعودي.

ب) خلال السنة، حصلت الشركة على تمويل متوافق مع الشريعة من بنك محلي بمبلغ 237.4 مليون ريال سعودي. يستحق سداد التسهيل على مدى سبع سنوات تقريبا بدءاً من ديسمبر 2022م. يترتب على التمويل هامش ربح متفق عليه وهو مضمون مقابل "الاستثمارات العقارية" (إيضاح 28) وبعض "الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" وجميع العوائد المحققة من الاستثمارات المعنية.

31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
237,400	18,750
(13,696)	(18,750)
223,704	-

14- منافع نهاية الخدمة للموظفين

فيما يلي التغيرات في القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
الرصيد في بداية السنة	19,443	18,063
تكلفة خدمة حالية	2,451	2,505
الربح	541	465
منافع مدفوعة	(1,646)	(1,474)
(مكاسب) / خسارة اكتوارية، صافي	(605)	(116)
الرصيد في نهاية السنة	20,184	19,443

فيما يلي الافتراضات الأساسية المستخدمة في تحديد منافع نهاية الخدمة للموظفين:

	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
معدل الخصم		
الزيادة بواقع +1%	(19,011)	(18,226)
النقص بنسبة -1%	21,679	21,003
معدل الزيادة المستقبلية في الرواتب		
زيادة بنسبة +1%	21,691	21,000
النقص بنسبة -1%	(18,979)	(19,528)
ذمم دائنة أخرى	5,768	445

الافتراضات الاكتوارية الجوهرية لتحديد منافع نهاية الخدمة للموظفين هي معدل الخصم والزيادة المتوقعة في الرواتب والوفيات. تم تحديد تحليل الحساسية أعلاه بناءً على التغيرات المحتملة المعقولة في الافتراضات المعنية التي تحدث في نهاية فترة التقرير المالي، مع بقاء كافة الافتراضات الأخرى ثابتة.

15- الزكاة وضريبة الدخل

مخصص الزكاة وضريبة الدخل كما في قائمة المركز المالي:

	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
محمل الزكاة للسنة	4,020	7,932
ضريبة الدخل	-	196
	4,020	8,128

تم تقدير مخصص الزكاة كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
حقوق الملكية	947,098	931,959
تعديلات أخرى	18,877	104,312
القيمة الدفترية للموجودات طويلة الأجل	(1,479,872)	(1,454,130)
	(513,897)	(417,859)
حصة المساهمين السعوديين من الدخل المعدل للسنة (انظر الإيضاح أدناه)	100,798	83,261
الوعاء الزكوي المعدل	(413,099)	(334,598)

تم احتساب الزكاة على الدخل المعدل للسنة وهو أعلى من الوعاء الزكوي المعدل.

تعود الفروقات بين النتائج المالية والزكوية بشكل رئيسي إلى بعض التعديلات التي تمت وفقاً للأنظمة المالية ذات الصلة.

الحركة في المخصص خلال السنة

كانت الحركة في مخصص الزكاة للسنة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
الرصيد في بداية السنة	7,932	1,700
المحمل للسنة الحالية	4,020	7,932
مدفوع خلال السنة	(2,099)	(1,700)
الرصيد في نهاية السنة (إيضاح 11)	9,853	7,932

ضريبة الدخل

تستند ضريبة الدخل المحملة إلى الدخل المعدل الخاضع للضريبة والذي تم احتسابه على ذلك الجزء من حقوق الملكية المملوكة للمساهمين غير السعوديين. تتعلق التعديلات الضريبية الهامة التي تمت على صافي الدخل المحاسبي بالاستهلاك ومنافع نهاية الخدمة للموظفين ومخصص الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها. تعتقد الإدارة أن تأثير الضريبة المؤجلة، إن وجد، غير جوهري على القوائم المالية.

الحركة في المخصص خلال السنة

كانت الحركة في مخصص ضريبة الدخل للسنة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
الرصيد في بداية السنة	196	161
المحمل للسنة	-	196
مدفوع خلال السنة	(196)	(161)
الرصيد في نهاية السنة (إيضاح 11)	-	196

الربط الزكوي

أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") ربطاً زكويّاً طالبت بموجبه بالتزام إضافي بمبلغ 9.36 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010م. تقدمت الشركة باعتراض ضد ربط الهيئة.

أصدرت الهيئة ربطاً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م وطالبت بموجبه بالتزام زكاة وضريبة إضافي بمبلغ 35,8 مليون ريال سعودي. الالتزام الإضافي نتج بصفة أساسية من استثمارات لم يتم السماح بحسمها في الوعاء الزكوي. تقدمت الشركة باعتراض ضد ربط الهيئة. كما سجلت الشركة القضية لدى الامانة العامة للجان الضريبية وقدمت ملاحظاتها على رد الهيئة. رفضت الامانة العامة للجان الضريبية اعتراض الشركة. قررت الشركة تصعيد الاعتراض للجنة الاستئنافية خلال السنة المالية 2023م.

أصدرت الهيئة ربطاً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م وطالبت بموجبه بالتزام زكاة وضريبة إضافي بمبلغ 28,2 مليون ريال سعودي. الالتزام الإضافي نتج بصفة أساسية من استثمارات لم يتم السماح بحسمها في الوعاء الزكوي. تقدمت الشركة باعتراض ضد ربط الهيئة. كما سجلت الشركة القضية لدى الامانة العامة للجان الضريبية وقدمت ملاحظاتها على رد الهيئة. قبلت الامانة العامة للجان الضريبية اعتراض الشركة حول بنود ضريبة الاستقطاع وطبقت غرامة التأخير بنسبة 1% ورفضت البنود الأخرى. صعدت الشركة الاعتراض للجنة الاستئنافية خلال السنة الحالية.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، أصدرت الهيئة ربطاً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م و2018م وأصدرت التزاماً زكويّاً وضريبيّاً إضافيّاً بمبلغ 28,8 مليون ريال سعودي و38,6 مليون ريال سعودي على التوالي. الالتزام الإضافي نتج بصفة أساسية من استثمارات لم يتم السماح بحسمها في الوعاء الزكوي. تقدمت الشركة باعتراض ضد ربط الهيئة وهي في انتظار الرد. خلال السنة، رفضت الهيئة اعتراض الشركة وعليه تم تصعيد الاعتراض للأمانة العامة للجان الضريبية.

في حال عدم السماح باحتساب الاستثمارات كإقطاع من الوعاء الزكوي للسنوات من 2015م حتى 2018م، سيؤدي ذلك إلى التزام زكوي محتمل على الشركة والذي يعد نزاعاً مستمر لمسألة لم يتم حلها على مستوى الصناعة ككل بكافة أطرافها وحتى الآن. وبالنظر إلى حقيقة أن أنظمة الزكاة في المملكة العربية السعودية تخضع لتفسيرات مختلفة، لن يكون ممكناً تقييم أثر أي التزام زكاة محتمل بطريقة يعتمد عليها.

تتوقع إدارة الشركة أن يكون القرار لصالحها فيما يتعلق بالاعتراضات أعلاه. قدمت الشركة الإقرارات الزكوية والضريبية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م وحصلت على شهادة زكاة مقيدة صالحة لغاية 30 ابريل 2023م.

16- توزيعات الأرباح

خلال السنة، وافق مساهمو الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 25 أبريل 2022م على توزيع أرباح نقدية نهائية بنسبة 4.09% من رأس المال المدفوع بقيمة 36.6 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م (لا شيء).

17- رأس المال

يتكون رأسمال الشركة من 894,523,230 ريال سعودي مقسماً إلى 89,452,322 سهم، قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية (31 ديسمبر 2021: 89.452.322 سهم، قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية)

والشركة مملوكة بنسبة 100% لمساهمين سعوديين وخليجيين (31 ديسمبر 2021م: 98,43% لمساهمين سعوديين وخليجيين و1,57% لمساهمين غير سعوديين).

18- الاحتياطي النظامي

وفقاً لنظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للشركة، يجب على الشركة تحويل 10% من صافي دخلها (بعد تعديل الخسائر المتراكمة) حتى يتم تكوين احتياطي يساوي 30% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

19- إيرادات أتعاب

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
أتعاب إدارة وحفظ واكتتاب	86.299	49.120
أتعاب هيكلة	286	-
أتعاب استشارية	-	145
	86,585	49,355

20- مصاريف البيع والتسويق

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
رواتب ومنافع	4,169	3,974
أخرى	5,477	2,210
	9,646	6,184

21- المصاريف العمومية والإدارية

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
رواتب ومصروفات متعلقة بالموظفين	74,085	65,808
الدراسات النافية للجهالة وأتعاب ورسوم قانونية ومهنية	22,434	25,880
مصروفات تقنية المعلومات والبرامج والتراخيص	4,906	5,563
استهلاك (إيضاح 10)	3,312	3,257
مصروفات أعضاء مجلس الإدارة	2,757	2,466
رسوم خدمات واستلام وإدارة اكتتاب	2,534	1,929
مصروفات سفر لأغراض العمل	2,090	1,319
صيانة وصيانة ونظافة	1,646	1,768
استهلاك موجودات حق الاستخدام (إيضاح 9)	776	776
منافع عامة	596	518
أخرى	2,852	3,662
	117,988	112,946

22- مصروفات مرابحة وتمويل

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بالآلاف)
تكلفة تمويل على عقود مرابحة	35,616	34,972
تكلفة تمويل واطفاء رسوم مدفوعة مقدماً على تمويل متوافق مع الشريعة	4,496	3,147
	40,112	38,119

23- إدارة المخاطر

إن هدف الشركة من إدارة المخاطر هو حماية وتعظيم حقوق المساهمين. إن المخاطر متأصلة في أنشطة الشركة، ولكن هذه المخاطر تدار من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة للمخاطر التي تخضع لحدود المخاطر وضوابط رقابية أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هي في غاية الأهمية للشركة لضمان استمرار ربحية الشركة وكل فرد في الشركة مسئول عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة فيما يتعلق بمسئولياته أو مسؤولياتها. إن هذه الحدود تعكس استراتيجية العمل وبيئة السوق للشركة وكذلك مستوى المخاطر التي قد تتقبلها الشركة. الشركة معرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في سعر السوق والمعدلات وأسعار الأسهم والتي ستؤثر على دخل الشركة أو قيمة الأدوات المالية التي تحتفظ بها. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هي إدارة التعرض لمخاطر السوق والسيطرة عليها ضمن معايير مقبولة، وكذلك تحسين العوائد على تلك المخاطر.

تتكون مخاطر السوق للشركة من ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر أسعار الريح، ومخاطر العملة، ومخاطر أسعار الأسهم.

مخاطر أسعار الربح

تنشأ مخاطر أسعار الربح من تأثير التذبذب في المستويات السائدة لمعدلات الربح في الأسواق على القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والدخل / الخسائر المصرح عنها نتيجة التدفق النقدي المستقبلي. الشركة معرضة لمخاطر معدل الربح للتدفقات النقدية الناتجة عن معدل اقتراض متغير متوافق مع الشريعة والتي تعرض الشركة إلى مخاطر معدل الربح للتدفقات النقدية. تبلغ حساسية أرباح الشركة قبل الضريبة للتغير المحتمل بشكل معقول في معدلات الربح بمقدار 100 نقطة أساس على التمويل المتوافق مع الشريعة مبلغ 2.37 مليون ريال سعودي (2021: 0.18 مليون ريال سعودي). تقوم الشركة بإدارة معدل المخاطر على أساس تفاعلي مع الأخذ في الاعتبار الموجودات والمطلوبات التي تحمل المعدل الكلي ومتطلبات الشركة.

ودائع المرابحة للشركة ذات طبيعة طويلة وقصيرة الاجل ويترتب عليها معدل ثابت. كما في تاريخ قائمة المركز المالي، إن تغيراً بنسبة 1% في معدلات الربح القابلة للتطبيق لودائع المرابحة قد يؤدي إلى ربح بمبلغ 0,04 مليون ريال سعودي (2021: 1,56 مليون ريال سعودي) أقل / أعلى من مكسب / خسارة القيمة العادلة.

عقود المرابحة للشركة ذات طبيعة طويلة الاجل ويترتب عليها معدل ثابت. ومع ذلك، بعض عقود المرابحة، رغم أنها ذات معدل ثابت، إلا أنها ذات طبيعة قصيرة الأجل وتتجدد باستمرار ويمكن أن تُعرض الشركة لمخاطر أسعار التدفق النقدي. كما في تاريخ قائمة المركز المالي، إن تغيراً بنسبة 1% في معدلات الربح القابلة للتطبيق قد يؤدي إلى ربح بمبلغ 3,41 مليون ريال سعودي (2021: 6,30 مليون ريال سعودي) أقل / أعلى من الربح للسنة.

مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تستثمر الشركة في عدة منشآت ذات أغراض خاصة واستثمارات أخرى سائدة بعملات غير الريال السعودي والتي تكون ثابتة مقابل الريال السعودي، وبالتالي فإن الشركة غير معرضة لمخاطر جوهرية في صرف العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر التغيرات غير المرغوب فيها في القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتقلبات في مستوى مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. تنشأ التعرضات لمخاطر أسعار الأسهم من استثمارات الشركة في أوراق مالية متداولة. إن الشركة غير معرضة لمخاطر أسعار الأسهم حيث إن الاستثمارات غير متداولة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق طرف في الوفاء بالتزام ما والتسبب في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية. الشركة معرضة لمخاطر الخسائر المتعلقة بالائتمان والتي يمكن أن تقع نتيجة عدم قدرة الجهة المقابلة أو المصدر أو عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته. إن الشركة معرضة لمخاطر الائتمان على أرصدها البنكية وودائع المرابحة والذمم المدينة والمستحق من جهات ذات علاقة.

ويتم الاحتفاظ بمخصص للخسائر الائتمانية ويكون كافياً حسب تقدير الإدارة لتغطية الخسائر المحتملة للمبالغ المستحقة القبض المتأخرة.

في تاريخ كل تقرير مالي، يتم تقييم جميع الأرصدة البنكية فيما إذا كانت تتضمن مخاطر ائتمان منخفضة حيث يتم الاحتفاظ بها لدى مؤسسات مالية مرموقة وذات تصنيف ائتماني مصرفي محلي ودولي مرتفع، ولا يوجد تاريخ تعثر لأي من الأرصدة البنكية. ولذلك، فإن احتمالية التعثر تستند إلى العوامل المستقبلية وأي خسائر تنتج عن التعثر لا تكاد تذكر.

ودیعة المرابحة غير مضمونة ومستحقة الاستلام من جهات ذات علاقة. كما في تاريخ التقرير، لا توجد مواعيد دفع مضى موعدها.

المستحق من الجهات ذات العلاقة غير مضمون، وبدون عائد وليس لديه دفعات ثابتة. لا توجد أي أرصدة مستحقة القبض من الجهات ذات العلاقة في تاريخ التقرير تجاوزت موعدها، مع الأخذ بعين الاعتبار للخبرة التاريخية للتعثر ومستقبل الصناعات التي تعمل فيها الجهات ذات العلاقة. تعتبر الإدارة أن أرصدة الجهات ذات العلاقة لم تنخفض قيمتها.

عند احتساب مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للذمم المدينة والمستحق من جهات ذات علاقة، يتم استخدام مصفوفة المخصصات على أساس معدلات الخسارة التاريخية على مدى العمر المتوقع للذمم المدينة المعدل للتقديرات المستقبلية.

إن أقصى تعرض غير مخصص للشركة لمخاطر الائتمان لمكونات قائمة المركز المالي وخسارة الائتمان المتوقعة المعنية هو كما يلي:

	31 ديسمبر 2022		31 ديسمبر 2021	
الموجودات المالية	التعرض للتعثر	خسائر الائتمان المتوقعة	التعرض للتعثر	خسائر الائتمان المتوقعة
	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
ودائع مرابحة (إيضاح 5)	3,719	-	156,481	-
مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة (الإيضاح ادناه)	218,546	-	158,120	-
ذمم مدينة وذمم مدينة أخرى	1,597	1,080	7,225	1,080

وفيما يلي أعمار الموجودات المالية كما في تاريخ التقرير المالي:

31 ديسمبر 2022					
متداول	أقل من سنة	1-2 سنوات	2-3 سنوات	أكثر	من
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
-	-	-	-	-	3,719
32,141	32,141	42,189	22,402	59,220	218,546
-	-	-	-	1,080	1,597

31 ديسمبر 2022					
متداول	أقل من سنة	1-2 سنوات	2-3 سنوات	أكثر	من
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
156,481	-	-	-	-	156,481
40,800	22,113	31,420	27,222	36,565	158,120
6,145	-	-	-	1,080	7,225

بصفتها مديراً للأصول، لدى الشركة الحق الأول في استعادة الرصيد المستحق من المنشآت المستثمر بها تحت إدارة الشركة فيما يتعلق بالرسوم القائمة وودائع المراجعة. كما في تاريخ التقرير المالي، لدى المنشآت الأساسية صافي قيمة الموجودات موجبة، وحسب تقدير الإدارة فإن خسائر الائتمان المتوقعة، إن وجدت، لن تكون جوهرية.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطرة مواجهة الشركة صعوبة في مقابلة التزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية والتي يتم تسويتها عن طريق توفير النقد أو أصل مالي آخر. مخاطر السيولة قد تنتج عن عدم القدرة على بيع أصل مالي بسرعة بقيمة قريبة من قيمته العادلة. ينشأ التعرض لمخاطر السيولة بسبب احتمالية أن يكون مطلوباً من الشركة أن تدفع التزاماتها أو تسترد أسهمها مبكراً عما هو متوقع.

تبدأ الإدارة الفعّالة لمخاطر السيولة بتطوير السياسات والإجراءات المكتوبة بما فيها سياسة الحد الأدنى المقبول لمستويات السيولة. تتم إدارة مخاطر السيولة بالمراقبة المستمرة للسيولة وقياسها والتصريح عنها.

إن جميع المطلوبات المالية للشركة مستحقة الدفع خلال 12 شهراً من تاريخ قائمة المركز المالي باستثناء بعض عقود المراجعة طويلة الأجل والتزام عقود الإيجار ذات مدة استحقاق لأكثر من 12 شهراً من تاريخ قائمة المركز المالي.

24- القيم العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل أو سداد التزام بين طرفين يعلمهما وملء إرادتهما في معاملة تتم على أسس تجارية.

تتكون الموجودات المالية للشركة من النقد وما في حكمه والذمم المدينة وودائع المراجعة والاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمستحق من جهات ذات علاقة وتتكون المطلوبات المالية من ذمم دائنة وتمويل متوافق مع الشريعة وعقود مرابحة.

تم الحصول على القيم العادلة للاستثمارات في المنشآت المستثمر بها من صافي قيمة الموجودات الخاصة بتلك المنشآت أو معاملات مبيعات جديدة. وفيما يتعلق بالمنشآت العقارية فإن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المشار إليها تستند إلى التقييم الصادر عن المئمن المستقل.

كما في تاريخ قائمة المركز المالي، فإن جميع الموجودات المالية والمطلوبات المالية تقع ضمن المستوى 3 لهرمية القيمة العادلة. إن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية (31 ديسمبر 2021: نفس الشيء). خلال السنة، لا توجد حركة بين مستويات هرمية القيمة العادلة.

25- موجودات محتفظ بها بصفة الأمانة

تحتفظ الشركة بموجودات بالنيابة عن عملائها. ونظراً لأن الشركة تحتفظ بهذه الموجودات بصفة أمانة لذا لم يتم إدراج هذه الموجودات في قائمة المركز المالي. كما في 31 ديسمبر 2021م، تحتفظ الشركة بمبلغ 6,644 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021: 5,815 مليون ريال سعودي) بالنيابة عن ولمصلحة عملائها

يُحتفظ بالملكية القانونية للأصول المستثمر بها للشركة من قبل أمين الحفظ عن طريق بعض الشركات ذات الأغراض الخاصة. ونظراً لأن حصة ملكية شركة الخبير المالية في هذه الأدوات ذات الأغراض الخاصة يحتفظ بها بصفة أمانة، لذا فإن المعلومات المالية والحصة في نتائج هذه المنشآت لم يتم إدراجها في هذه القوائم المالية. وضمن دورة الأعمال الاعتيادية، تحتفظ الشركة بحسابات بنكية محددة نيابة عن المنشآت المستثمر بها.

26- ارتباطات رأسمالية والتزامات محتملة

(أ) تم تقديم بعض المطالبات النظامية من قبل أطراف ثالثة ضد الشركة ضمن دورة أعمالها العادية. وبناءً على النصيحة القانونية من المستشار القانوني المستقل، تتوقع إدارة الشركة نتيجة إيجابية لهذه المطالبات ولا يلزم تكوين مخصص في هذه القوائم المالية إلا إذا كان مسجلاً بالفعل.

(ب) تحتفظ الشركة بتأمين نقدي بمبلغ 0.38 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021: 3.85 مليون ريال سعودي) لدى أحد البنوك المحلية مقابل ضمان تم إصداره لصالح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

(ج) اعتمد مجلس الإدارة مصروفات رأسمالية مستقبلية بمبلغ 4.5 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021: 4.2 مليون ريال سعودي) فيما يتعلق بالتحسينات على العقارات المستأجرة والإنشاءات تحت التنفيذ.

(د) أصدرت الشركة ضماناً تجارياً نيابة عن جهة ذات علاقة في 2019م مقابل مبلغ قائم قيمته 93.2 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021: 110.7 مليون ريال سعودي). أصدرت جهة ذات علاقة ضماناً تجارياً متبادلاً للشركة. تم تسوية المبلغ وتخفيضه على أساس نصف سنوي وهو مستحق لانقضاء الأجل من قبل الجهة ذات العلاقة المعنية في 6 فبراير 2025م.

27- متطلبات رأس المال النظامية ونسبة كفاية رأس المال

تتمثل أهداف الشركة من إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال المقررة من هيئة السوق المالية لحماية قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة عملها وللحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م، قدمت هيئة السوق المالية قواعد احترازية جديدة ("القواعد") طبقاً لقرارها رقم 1 - 40 - 2012م بتاريخ 1434/2/17هـ الموافق 2012/12/30م. تنص القواعد بأن الشخص المفوض يجب أن يمتلك قاعدة رأسمالية بشكل مستمر تتوافق مع ما لا يقل عن مجموع متطلبات راس المال كما هو مبين في الجزء الثالث من القواعد

فيما يلي تفاصيل الحد الأدنى من متطلبات رأس المال وقاعدة رأس المال:

	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بآلاف)	31 ديسمبر 2021م ريال سعودي (بآلاف)
قاعدة رأس المال		
معيار رأس المال 1	1,038,267	982,871
معيار رأس المال 2	-	-
مجموع قاعدة رأس المال	1,038,267	982,871
الحد الأدنى من متطلبات رأس المال		
مخاطر الائتمان	823,075	791,911
مخاطر السوق	179	214
مخاطر التشغيل	35,286	29,783
مجموع الحد الأدنى من رأس المال المطلوب	858,540	821,908
معدل كفاية رأس المال		
إجمالي معدل رأس المال "وقت"	1.21	1.20
الفائض في رأس المال	179,727	160,963

28- الاستثمارات العقارية

تتكون الاستثمارات العقارية من أرض وتكلفة تحسينات بقيمة 147,5 مليون ريال سعودي (2021: نفس الأمر)

في السنوات السابقة، تلقت الشركة ممتلكات نتيجة لتوزيع الموجودات من قبل المنشأة المستثمر بها. يتم تسجيل الممتلكات بالقيمة العادلة بمبلغ 147,538 ألف ريال سعودي. القيمة العادلة للعقار الذي تم تقييمه بتاريخ 31 ديسمبر 2022م كان بقيمة 149,112 ألف ريال سعودي (31 ديسمبر 2021: 149,000 ألف ريال سعودي). العقار مسجل الممتلكات باسم "الفرص المستدامة العقارية" والتي تقدمت بتعهد بأن الممتلكات محتفظ بها من قبلها نيابة عن الشركة.

احتُسبت القيم العادلة للاستثمارات العقارية الخاصة بالشركة على أساس إجراء التقييم الذي نفذته إدارة الشركة من خلال مقيم مستقل خارجي شركة "أبعاد المتطورة وشريكه للتقييم العقاري" (2021: فاليوسترات كونسالتينج) والتي تحمل مؤهلات مهنية ذات صلة ولها خبرة في موقع العقارات المملوكة للشركة وهي معتمدة من قبل الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين. وتتماشى طريقة التقييم مع معايير التقييم الدولية. وتم تحديد القيمة العادلة للأرض على أساس طريقة مقارنة السوق التي تعكس أسعار المعاملات الأخيرة أو أسعار السوق لعقارات مماثلة. وعلاوة على ذلك، يمثل تحسين التكلفة، التكلفة الفعلية المتكبدة في الموقع.

في ظل مناهج السوق القابلة للمقارنة، حصل المقيّم على أسعار الأراضي في المناطق المجاورة وقام بتعديلها من أجل الاختلاف في مواصفات عقارات الشركة. إن هذه القيم مبنية على مدخلات مهمة لا يمكن رصدها وتم تصنيف قياس القيمة العادلة عند المستوى 3.

في تاريخ التقرير المالي، بلغت الاستثمارات العقارية 149.1 مليون ريال سعودي (2021: 28.1 مليون ريال سعودي) وهي مرهونة مقابل قروض متوافقة مع الشريعة (إيضاح 13).

وفي تاريخ التقرير المالي، فإن التغير بنسبة 5% في القيمة العادلة القابلة للمقارنة قد يؤدي إلى زيادة/ انخفاض في القيمة العادلة للاستثمار العقاري بمقدار 4.7 مليون ريال سعودي (2021: 4.7 مليون ريال سعودي).

29- ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة الربح للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة والقائمة خلال السنة (الإيضاح 17).

إن ربحية السهم المخفضة تعادل ربحية السهم الأساسية حيث إن الشركة ليس لديها أي أدوات مخفضة قيد الإصدار.

30- أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام العام الماضية بما يتماشى مع عرض السنة الحالية. ومع ذلك لا يوجد تأثير لإعادة التصنيف على قائمة المركز المالي وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للشركة.

31- موافقة مجلس الإدارة

وافق مجلس الإدارة على هذه القوائم المالية بتاريخ 6 مارس 2023 (الموافق 14 شعبان 1444هـ).